



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيونك

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن (1500) ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تليفاكس «00963 11 3321775» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

فردتا حذاء

يلبسهما الشخص نفسه!

سئل فيديل كاسترو عام 1960، وقبيل الانتخابات الأمريكية التي جرت في السادس من تشرين الثاني من ذلك العام، أيهما تفضل؟ نيكسون أم كينيدي؟ فأجاب: «لا يمكن المفاضلة بين فردتي حذاء يلبسهما الشخص نفسه».

قد ينظر البعض إلى عبارة كاسترو هذه على أنها فظة وغير دبلوماسية، ولكن محاولة النظر بشكل موضوعي إلى مجمل تاريخ الانتخابات الأمريكية ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الأولى مع تشكيل وتسيّد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ومن ثمّ نهاية الحرب العالمية الثانية، واكتمال المجمع الصناعي العسكري الأمريكي ومعه المجمع الاستخباراتي الأمريكي، تُبيّن أنّ هذه العبارة باتت تعبيراً صادقاً عن حقيقة نظام الحكم في بلاد اليانكي.

الشخص نفسه الذي «يلبس فردتي الحذاء»، هو النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة، والتي تبقى هي نفسها أيّاً يكن حزب ولون وسياسة الرئيس الذي يتمّ انتخابه؛ النخبة الحاكمة المتمثلة بملاك نظام الاحتياطي الفيدرالي، أصحاب أكثر البضائع ربحاً ونهباً في العالم وعلى مرّ التاريخ: الدولار الأمريكي، ومعه المجمع الصناعي العسكري والاحتكارات الكبرى في مجالات الدواء والزراعة والتكنولوجيا وغيرها، وشركاؤهم ضمن مافيات رأس المال المالي الإجماعي التي تعرّز عملها العالمي ابتداءً من ظهور البترودولار، بمختلف أشكال نشاطها الأسود، وباتت جزءاً أصيلاً ومعتبراً من دورة رأس المال العالمي منذ عدة عقود، وتعرّزت أكثر بعد أفغانستان 2001 وأزمة 2007-2009.

اليوم أيضاً، ومن جديد، يقف العالم «الحُر» و«غير الحُر» أمام الموندياك المكرر لاختيار فرقة جديدة للشخص نفسه. وأمام هذا المشهد، لا بدّ من فرز المعطيات والتوقعات بين صنفين أساسيين، الأول هو ما سيبقى ثابتاً، والثاني هو ما سيتغيّر.

أما ما سيبقى ثابتاً، فيتمثّل بالتالي:

أولاً: الاتجاه العام للسياسة الخارجية الأمريكية سيبقى على حاله؛ أيّ أنّ السعي وراء إشغال جملة من الحروب النقطية في أماكن متعددة من العالم سيستمر ويتصاعد. وفي منطقتنا سيستمر العمل على تجسير الفوضى الهجينة الشاملة، والتي سيكون بين أهدافها الواضحة في الأمد المنظور استهداف الخواصر الضعيفة، وبينها سورية، وربما مصر أيضاً.

ثانياً: سيستمر دعم واشنطن للإجرام الصهيوني، وستستمر محاولات الأمريكي احتلال موقع العدو والوسيط في أن معاً، ولن تتراجع الحرب إلا مع الارتفاع المتعاظم لاحتمالات خسارة الأمريكي لها، أي مع ارتفاع حجم الضربات والاستنزاف الذي يتعرض له هو وأداته «الإسرائيلية».

ثالثاً: استنزاف واشنطن ل«حلفائها» وأتباعها، سيتعاظم بشكل كبير، وسيصبح هؤلاء «الحلفاء» أمام صراع وجودي ليس مع أعدائهم التاريخيين الافتراضيين، بل بالتحديد مع «حليفهم» الأمريكي بالدرجة الأولى. ينطبق هذا الكلام على أوروبا وعلى دول عديدة في منطقتنا بينها تركيا ودول في الخليج العربي وفي مناطق أخرى حول العالم.

وأما ما سيتغيّر فهو التالي:

أولاً: ستزداد احتمالات الاضطرابات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، محمولة ليس على الصراع الشكلي بين الجمهوريين والديمقراطيين، بل محمولة على الانقسام ضمن النخبة الحاكمة نفسها حول طريقة التعامل مع التراجع الموضوعي «الانقسام الذي شكل اقتحام الكونغرس عام 2021 مجرد إشارة أولية عما يمكن أن نشهده من مظاهره لاحقاً»، ومحمولة أيضاً -من الناحية الشعبية- على تآكل مستوى المعيشة وتآكل الحلم الأمريكي عبر عقود من ثبات مستوى الدخل وارتفاع التضخم، وعبر عقود من تراجع الخدمات الصحية والتعليمية، وبكلمة، عبر أربعة عقود على الأقل من السياسات النيوليبرالية المتوحشة المترافقة مع التراجع التدريجي لأهم مصدر دخل أمريكي على الإطلاق: الربيع الدولار.

ثانياً: ستتعمق عزلة واشنطن عالمياً، وستتعزز القوى المناهضة لها على مستوى العالم، الدولية منها والإقليمية والمحلية... وضمن عملية التراجع الشاملة، سيبدا المنظرون لنهاية التاريخ من أبناء جلدتنا بإعلان توبيتهم بعد فوات الأوان، ومن هنا إلى ذلك الحين، سيواصلون المراهنة على الأحصنة الخاسرة حتى لو أدى بهم ذلك إلى الانزلاق إلى مناصرة الكيان «الإسرائيلي» بشكل علني...

أخيراً، وبما يخصنا بشكل مباشر في سورية، فإنّ الانتخابات الأمريكية، أيّا تكن نتيجتها ستغير شيئاً أكيداً، هو أنها ستزيد من سرعة تضالّ الوزن الأمريكي في سورية، وسيكون الباب مفتوحاً بشكل أكبر أمام إخراج سورية من أزمتها موحدة أرضاً وشعباً عبر تنفيذ كامل للقرار 2254، بالتعاون مع أستانا والصين ودول عربية أساسية، وبالتوازي مع تسوية سورية تركية بالضد من الإرادة الأمريكية-الصهيونية...

ما العلاقة بين السياسات الاقتصادية

في سورية و وصفات صندوق النقد الدولي؟ [12]

شؤون عربية ودولية



«طموح» واشنطن
أبعد من غزة وجنوب لبنان

17

شؤون محلية



أزمة الكهرباء مستمرة وكذلك
مسيرة الخفصنة وهدر المقدرات!

09

ملف «سورية 2024»



ما الذي يحاول إعلام الكيان
إفناع جمهوره به... حول لبنان؟

06

شؤون عماليّة



العزوف عن العمل
بسبب الأجور الهزيلة

02

العزوف عن العمل بسبب الأجور الهزيلة



العزوف عن العمل أصبح خياراً للكثيرين نتيجة لتدني الأجور والرواتب، وانسداد أفق السياسات الحكومية المتبعة حتى الآن أمام إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد السوري، والذي يتم تحميل نتائجها لأصحاب الأجور فقط، مع العلم أن معظم الأزمات الاقتصادية التي تمر بها البلاد هي نتيجة أوصلتها إليها السياسات الاقتصادية للحكومات السورية المتعاقبة منذ عام 2005، وتبنيها لـ«اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي مهد الأرضية المناسبة لانفجار الأزمة عام 2011، والتي تواجه عراقيين على طريق حلها رغم مرور كل هذه السنين، وما زاد من تأثير الأزمة على الواقع الاقتصادي والمعيشي للسوريين هو إمعان قوى الفساد في استثمار الأزمة والعمل على ضمان استمرارها وتعميق فسادهم وزيادة نهبهم للدولة والمجتمع دون وجود رادع لهم.

نادرةً والبلاد تعاني من نقص حاد فيها. كما أن عملية الإنتاج تضررت من تدني الأجور، بسبب انخفاض الاستهلاك إلى أدنى مستوياته، وتوقفت أغلب المنشآت عن العمل بسبب قلة الطلب على منتجاتها وارتفاع تكلفة الإنتاج عليها.

بينما تصور الحكومة وتسوق للمستثمرين في الداخل والخارج، وتدعوهم للدخول إلى السوق السورية وتعتبر الأيدي العاملة الرخيصة عامل جاذب للاستثمار وامتيازاً استطاعت الحكومة تأمينة للمستثمرين.

لا حل اقتصادياً لأزمات السوريين، بل الحل مرتبط بالتطورات السياسية والحل السياسي الذي يفتح الباب أمام أصحاب الأجور للتعبير عن أوجاعهم وتنظيم أنفسهم والوقوف بوجه قوى الاستغلال.

ومشقتهم، وبات العثور على عامل مهني صعب المنال للمعامل، وتحول العامل للبحث عن مصادر رزق أخرى، أو البحث عن فرصة عمل في الخارج، وهو ما دفع بملايين السوريين نحو الهجرة إلى البلدان المجاورة. ورغم أجورهم البخسة هناك إلا أنها تبقى أفضل من أجورهم في الداخل، حيث لا أمل بتحسين أوضاعهم إذا لم تتغير جذرياً السياسات الحكومية الحالية، ولا يوجد قانون أو نقابات ذات فاعلية تدافع عنهم وتوصل صوتهم ومعاناتهم. تدني الأجور انعكس على أصحاب الشهادات العليا أيضاً، حيث بات حلم أي طالب في الجامعة إنهاء تعليمه الجامعي والبحث عن فرصة للهجرة، وهو ما تسبب في خسارة كبيرة لن تعوض في عقود، بسبب هجرة الأدمغة من مهندسين وأطباء وصيادلة، وباتت هذه الاختصاصات

أصحاب الأجور هم الفئة الوحيدة التي تحمكت نتائج انفجار الأزمة وعواملها الاقتصادية، أو يجري تحميلهم وزرها قصداً، من خلال إنهاء الدعم وانعدام الخدمات الأساسية وتجميد الأجور والمضاربة على الليرة السورية وتحرير الأسعار ورفع أسعار حوامل الطاقة، على عكس السياسة المتبعة لمصلحة قوى النهب والفساد حيث يتم دعمهم وفتح الخزينة الحكومية لهم وتسهيل عملية نهبهم للدولة ومؤسساتها ومنشأتها، من خلال إقرار التشريعات الاقتصادية التي تتناسب ومصالحهم، مع استمرار انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفتح المجال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي ليحل محلها. وهذه السياسات المحابية لقوى الفساد على حساب أصحاب الأجور، دفعت العمال إلى العزوف عن العمل

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



معركة العمال مستمرة مع رأس المال

يتبين الصراع الآن ويتوضح أكثر بين رأس المال وقوة العمل في المعارك الطبقيّة الدائرة رحاها في الساحات الأوروبية، من أجل كسر حالة الاستغلال التي يمارسها رأس المال، على طريق إزالته في حال توفرت الظروف والعوامل المواتية لعملية الإزالة تلك، وأهمها وجود قوى ثورية قادرة على رؤية المتغيرات الجارية في ميزان القوى على كل الأصعدة، وبالتالي وضع برامجها على أساس تفسير صحيح للواقع من أجل تغييره.

إنّ الغضاء السياسي القديم ما زال موجوداً، أيّ القوى السياسية والنقابات التي ما زالت برامجها وأفعالها مرتبطة للأمر الواقع ولم ترّ التغييرات الجارية في ميزان القوى، وكذلك في سلوك العمال تجاه مستغليهم والذي تجاوزهم، وهم الآن بحالة ضعف لا حول ولا قوة لهم، لا يملكون قدرة التفسير الصحيح للتغير الحاصل في موازين القوى، وكذلك لطبيعة المعارك مع رأس المال من أجل عملية التغيير التي تنتشدها الطبقة العاملة والشعوب التي نهبت رأس المال طوال العقود السابقة، وما زال يحاول النهب أكثر وإن ضاقت به السبل الآن، على خلاف ما كان عليه في السابق في التحكم والسيطرة والهيمنة على قوة العمل.

في بلادنا يتصرف أرباب العمل والحكومة بطرق مشابهة لتصرف تلك الشركات التي تحاول رشوة العمال بعد كل إضراب بنسبة مئوية على الأجور أو ببعض المنح: منح لمرة واحدة، وزيادة في تكاليف المعيشة، ومكافآت هزيلة... إلخ. وعندنا لا يوجد حركة إضرابية متكوّنة إلى الآن.

النتائج المستخلصة من هذه الوقائع هي أنّ ربّ العمل يستحوذ على الربح الذي يريده من عمل العمال، ويقدم لهم رشاً ليضمن عدم تحركهم مستقبلاً دفاعاً عن مصالحهم وحقوقهم، وأيضاً بهذا الفعل الذي يقوم به رب العمل «إذا ما استطاع إلى ذلك سبيلاً» ليبقي وعي العمال بمصالحهم - إن تمكن من الاستمرار بتقديم الرشاً - مغيباً، وتبقى تحركاتهم مرهونة بما يقدمه لهم ليحسن أوضاعهم المعيشية. وهناك تجارب عمالية يمكن الرجوع إليها، حدثت في المراكز الإمبريالية والأطراف، حيث ساد الرفاه الاجتماعي، وقدمت للحركة العمالية والحركة النقابية الرشاوى المادية والمعنوية. ولكن هذا الأمر لم يستمر مع تسيّد الليبرالية الاقتصادية في منتصف السبعينيات، حيث بدأ الهجوم على مكاسب العمال وحقوقهم، واليوم مع الارتفاع الكبير للأسعار، أصبح وضع العمال في أسوأ حالاته، ومستوى معيشتهم في الحضيض، حيث تشهد المراكز والأطراف الرأسمالية تحركات عمالية واسعة، ويعيد العمال تنظيم أنفسهم بنقابات جديدة لم تكن سائدة في مراحل سابقة من تطور الصراع بين العمال وأرباب العمل، ومن ورائهم الحكومات وأجهزتها القمعية «كإضرابات عمال شركة بوينغ لصناعة الطائرات، والإضراب الشامل الذي أعلنه اتحاد النقابات في اليونان، وكذلك المظاهرات التي يشارك بها العمال تضامناً مع الشعب الفلسطيني واللبناني ضد العدو الصهيوني ومهيئته».

أصبح العمال اليوم هم من يقررون كيف ومتى وما الطريقة المجدية، وذلك عبر التصويت على أيّ تحرك لهم في اجتماع علنيّ يسمّى «الهيئة العامة» حيث هي بمثابة «أركان حرب» لشكل وزمن المواجهة، ويضعون في هذا الاجتماع كل الاحتمالات التي تفرزها المعركة في التقدم أو التراجع، متخطين بهذا الفعل النقابات الصغرى السابقة، ومتجاوزين تجاربها وسلوكها السابق المهادن لقوى رأس المال.

من مهام النقابي

تؤثر الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتنازعة وتناجها السلبية بشكل كبير على مناخ حياة العمال كافة، حيث العمال هم الأكثر ضعفاً في مواجهة هذه الأزمات، جراء الكثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتحمل النقابات مسؤولية حقوقية ذات طابع اجتماعي واقتصادي إزاء الطبقة العاملة التي تمثلها. وبلا تطلق من هذه المسؤولية تحتاج الحركة النقابية إلى نقابيين ذوي مواصفات وسمات لا بد أن تتوفر لديهم، لكي تستطيع الحركة النقابية تطوير عملها النقابي، في تبن حقيقي لقضايا العمال وأن تواكب المتغيرات والتحديات التي تواجه العمال، فالنقابي الجديد اليوم لا بد له من معرفة الدور والمهمة التي يجب أن يحملها النقابي لتمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم بكل نطق وإيمان بحقوق العمال.

■ نبيك عكام

لذلك ينبغي على النقابيين الصاعدين خلال هذه الدورة النقابية، المؤمنين بقضايا الطبقة العاملة أن يضعوا أمامهم مجموعة من القضايا يستطيعون من خلالها معرفة أوضاع الطبقة العاملة في المنشأة التي يعملون فيها، سواء كان في القطاع الخاص أو قطاع الدولة. ومنها القضايا المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية: التهوية، ودرجة الحرارة، وأماكن الراحة، والنظافة العامة، وضجيج الآلات، والأغبرة المعدنية وغيرها من العوالق، والرطوبة... الخ. ومتابعة فعالية الرقابة الحكومية إن وجدت أو التأمينات الاجتماعية على شروط الأمن الصناعي والظروف الصحية للمنشأة.

ومن الأسئلة التي تتعلق بالأمراض المهنية التي يعاني منها العمال في قطاع الدولة أو القطاع الخاص: هل مكان العمل مكتظ بالآلات؟ هل الآلات مجهزة بحواجز تمنع الحوادث؟ إذا كانت تعمل في معمل

كيميائي أو معمل للصناعات المعدنية أو أي صناعة أخرى ذات مخاطر خاصة، ما هي الإجراءات الوقائية التي اتخذها صاحب العمل؟ في حالة نشوب حريق، هل هناك منافذ للنجاة كافية؟ في حالة وقوع حادث في العمل، هل صاحب العمل ملزم قانوناً بتعويض العامل أو أسرته. هل لديك قائمة بالحوادث التي وقعت خلال العمل بالمنشأة؟ هل توجد خدمة طبية في المنشأة؟ وبما يخص الأجور: هل تسدد

أجور العمال شهرياً أم أسبوعياً أم يومياً؟ وكذلك هل تسدد التعويضات المختلفة من عمل الإضافي وطبيعة عمل ومخاطر المهنة وغيرها؟ وهل أجور النساء العاملات متساوية مع أجور العمال الرجال؟ في شؤون العمل: معرفة عدد العاملين، وما هي أعمارهم وما هي نسبة العاملات فيه والأطفال أيضاً؟ العقود التي تربط العمال مع صاحب العمل فردية أم جماعية؟ هل يتم تطبيق قوانين العمل النافذة

وخاصة التأمينات الاجتماعية؟ وهل يلتزم أرباب العمل بهذه القوانين بشكل كامل أم جزئي؟ ما هو الوقت الذي يقضيه العامل في العمل بما فيه الذهاب إلى العمل والعودة إلى المنزل؟ معرفة قانون التأمينات الاجتماعية وتعليماته التنفيذية، والتحقق من أن جميع العمال في المنشأة مشمولين بمظلتها، وهل تخضع الأموال المحصلة لهذه المؤسسة لمراقبة العمال؟ معرفة الحقوق العمالية وقوانين

العمل النافذة أو التي تصدرها الحكومة، وفيما إذا كانت تصب في مصلحة العمال أم لا. هل مفتشو العمل يقومون بواجباتهم نحو العمال؟ هل تعرف حالات تدخلت فيها الحكومة لحماية العمال من مخالفات أرباب العمل وتحالفاتهم غير القانونية؟ إن من يتطلع لخدمة العمال وقضاياهم من خلال النقابة عليه أن يكون مقتنعاً بما يقوم به، وقادراً على قيادة العمل النقابي لضمان استمرارية هذا العمل بطريقة سليمة.

الطبقة العاملة



ألمانيا: إضراب عمال الصناعات المعدنية

بدأ آلاف العمال في قطاع الصناعات المعدنية والهندسية إضراباً عن العمل على مستوى البلاد من أجل زيادة الأجور، دعت إليه نقابة «أي. جي ميتال» بألمانيا، التي تمثل عمال هذا القطاع، الثلاثاء 10/29، خلال مفاوضات جماعية على مستوى القطاع بين النقابة وأصحاب العمل للاتفاق على عقود عمل جديدة. وتشمل المفاوضات الجماعية الأجور وغيرها من ظروف العمل لما يقارب 4 ملايين عامل في صناعة السيارات وغيرها من الصناعات المعدنية والهندسية. ومن المقرر تنظيم احتجاجات عمالية في مختلف أنحاء ألمانيا، بما في ذلك التظاهر. وتطالب نقابة «أي. جي ميتال» في المفاوضات الحالية بزيادة الأجور بنسبة 7% خلال العام المقبل، بينما تعرض الشركات لزيادة الأجور بنسبة 3.6% على مدى 27 شهراً، على أن تكون زيادة الأجور في تموز 2025. وتبرر الشركات موقفها بضعف الإنتاج ونقص الطلبات.



الولايات المتحدة

بعد أشهر من إضراب آلاف العمال

بعد أشهر من إضراب آلاف العمال في شركة فريد ماير، بمنطقة بورتلاند بولاية أوريغون، أعلن اتحادهم الإثنين 10/28 التوصل إلى عقد جديد. حيث أفاد اتحاد عمال الأغذية والتجارة المحلي، أكبر نقابة في القطاع الخاص في ولاية أوريغون، بأن الأعضاء صوتوا للتصديق على عقد جديد لمدة ثلاث سنوات لمتاجر فريد ماير وQFC في الولاية، وتضمن هذه الاتفاقية زيادات كبيرة في الأجور، والمحافظة على تغطية الرعاية الصحية وتعزز مزايا طبابة الأسنان، وتعزز أمن التقاعد لأكثر من 11000 عامل، وفقاً لما ذكره اتحاد العمال المحلي في بيان صحفي. وقال رئيس نقابة عمال الأغذية والمشروبات المحلية: «بعد هذا العقد انتصاراً لأعضاء النقابة المحلية، الذين أظهروا القوة والتضامن طوال المعركة بأكملها. لقد تم الفوز به بفضل تكاتف عمال النقابة ووقوف المجتمع معهم».



كندا: عمال البريد يصوتون للإضراب

صوت عمال البريد الكنديون بأغلبية ساحقة على الإضراب عن العمل، المزمع تنفيذه في 3 تشرين الثاني الجاري، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مرض. يقول اتحاد العمال إنه يقاوم من أجل «أجور عادلة وظروف عمل آمنة والحق في التقاعد بكرامة». قال رئيس الاتحاد الكندي لعمال البريد في بيان صحفي يوم الإثنين: «نحن ندرك التحديات التي يواجهها صاحب العمل، وهدفنا ليس مجرد تقديم المطالب، ولكن العمل معاً نحو حلول تدعم النجاح الطويل الأجل لمكتب البريد العام لدينا مع معالجة الحقوق والمطالب والمشاكل التي يواجهها العمال يومياً». وأفاد اتحاد عمال البريد الكندي أن النتائج الأولية لتصويتات الإضراب أظهرت أن أكثر من 95% من العمال «يدعمون لجان التفاوض الخاصة بهم ومستعدون للإضراب إذا لزم الأمر». وأضاف: «مفاوضونا ملتزمون بتأمين اتفاق عادل لجميع عمال البريد. لن نرضى بأقل من ذلك».



فيلادلفيا: عمال هيئة النقل يوافقون بالإجماع على الإضراب

أعلنت نقابة عمال النقل المحلية، التي تمثل أكثر من 5300 عامل، أن عمال هيئة النقل العام صوتوا بالإجماع على الإضراب إذا لم يتمكنوا من التوصل إلى تسوية مع الإدارة بحلول نهاية يوم 7 تشرين الثاني 2024. وقال مسؤولو النقابة إنهم يطلبون «زيادة في الأجور لمواكبة ارتفاع التكاليف وبرنامج الاحتفاظ بالحوافز المالية، الذي يسمح للأعضاء المؤهلين للتقاعد بإبداء شكايات معاشاتهم التقاعدية في حساب يحمل فائدة، بينما يستمررون في العمل لصالح الهيئة، بالإضافة إلى تحسينات السلامة والأمن الصناعي؛ من توفير سترات واقية من الرصاص ودروع، والمزيد من الكاميرات، إلى جانب نظام راديو يعمل حتى يتمكن عمال هيئة النقل العام من تنبيه السلطات إلى الحوادث الخطيرة». وأضاف في بيانها: «نحن لا نطلب المستحيل، بل ما يستحقه عاملنا فقط؛ السلامة والأمن والعدالة الاقتصادية».

عودة الكفاءات المهنية أزمة أم فرصة؟



لطالما تمّ الحديث الرسمي عن خطورة ظاهرة هجرة القوى العاملة والكفاءات المهنية والفنية، بحثاً منهم عن حياة أفضل نتيجة للحرب التي ضربت البلاد طوال السنوات السابقة، والتأثيرات السلبية والكارثية لهذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني، دون أي إشارة إلى كيفية معالجة هذه الظاهرة أو الحد من خطورتها عبر الوقوف عند أسبابها الأساسية والاقتصادية تحديداً، خاصة في ظل السنوات القليلة السابقة للأزمة التي اتسمت بأزمة اقتصادية نتيجة السياسات المتبعة ومحاربة السوريين بلقمة عيشهم.

توازن العرض والطلب على القوة العاملة. وأخيراً فإن ذلك سيساعد على تنشيط العملية الاقتصادية بالشكل الضروري والمطلوب بما يساعد على استيعاب المزيد من العاملين العائدين أو العاطلين عن العمل أساساً، إضافة إلى أنه يؤدي إلى تقليل اعتماد الاستهلاك المحلي على التحويلات المالية الخارجية، واللجوء بدلاً منها إلى تعزيز ودعم العملية الإنتاجية والاقتصادية ونهوضها كما هو مفترض وضروري. وبالتالي فإن القيام بهذه الإجراءات التي تعتبر جزءاً من مهام المعنيين ومسؤولياتهم بل حتى أنها استحقاق تاريخي يقع على عاتقهم تجاه سورية وعموم السوريين، بحاجة إلى إرادة وقرار وطنيين، خاصة وأن بقاء الوضع على حاله، والاستمرار بتعميق الأزمات، من شأنه أن يساعد كما ذكرنا سابقاً على المزيد والمزيد من الهجرة والنزف الذي يضرب الاقتصاد الوطني في مقتل. وبما أن كل ذلك لا يصب في مصلحة سورية عموماً وأبناء الطبقة العاملة والمهنيين والحرفيين ضمناً، فإنه دون أدنى شك يوجد من هو مستفيد من كل هذا التردّي والسوء والانهايار الاقتصادي والاجتماعي، ومن مصلحتهم تعميقة أكثر وأكثر، وهذه الجهة المستفيدة هم أصحاب المال، أو القلة القليلة المتنفذة والمتحكمة بشؤون البلاد والعباد، ومن ذوي المصالح الخاصة والضيقة، والتي دائماً ما تتحاز لهم كل الإجراءات والقرارات التي تتخذها الحكومة والمعنيون، على حساب أكثر من 90% من السوريين وبالتالي على حساب مصلحة سورية بكاملها.

يرسلها ذووهم، بدلاً من أن تستفيد البلد من هذه الخبرات والإمكانات في تعزيز العملية الإنتاجية والنهوض بالاقتصاد الوطني. والذين هم غير قادرين على السفر والهجرة مرة أخرى، سيلجؤون أيضاً قسراً وتحت وطأة العوز، إلى خيارات غير مجدية لا على الصعيد الفردي بالنسبة لهم، ولا على الصعيد الوطني بالاستفادة من خبراتهم، كالمعمل على البسطات، أو اللجوء إلى التجارة بالمواد المهزبة وما يتبعه من خطورة، أو أن يصبحوا جزءاً من شبكات الفساد التي تتاجر بالمحروقات في السوق السوداء وغيرها الكثير من الخيارات غير المجدية.

استغلال الفرصة سهل، ولكنه بحاجة إلى إرادة وطنية
إذا كانت الحكومة تعترف بوجود ظاهرة الهجرة ونزيف الاقتصاد الوطني من الخبرات والإمكانات، وتعترف بأن انعكاسات هذه الظاهرة كارثية وخطيرة على الوضع الاقتصادي في البلاد، فلا بد لها من أن تعترف بوجود اتخاذ الإجراءات الفعلية والعملية التي تساعد على الحد من هذه الظاهرة، وها هي الفرصة سنحت أمامها لاستيعاب العائدين من لبنان، ولا بد من اتخاذ بعض الخطوات المجدية في ضوء ذلك، ومنها أولاً تحسين سياسات الأجور، ودعم الصناعيين والمهنيين بالشكل الذي يجعلهم قادرين على الاستمرار بأعمالهم وتوسيعها، وبالتالي احتياجهم إلى المزيد من العاملين، وعليه فإن هذا يؤدي إلى إصلاح الخلل المشوّه في



تحسين سياسات الأجور ودعم الصناعيين والمهنيين بالشكل الذي يجعلهم قادرين على الاستمرار بأعمالهم وتوسيعها وبالتالي احتياجهم إلى المزيد من العاملين

القوى العاملة والخبرات، من جذورها. ولكن هذا الأمر بحاجة إلى إجراءات وطنية وعملية وسريعة وتتصف بالشمولية على مستوى البلد، لأن كل المؤشرات والمعطيات الحالية بدءاً من سياسات الأجور «شديدة التذني»، مروراً بمستويات البطالة المرتفعة، وليس انتهاءً بمسار الأسعار المتجه نحو الارتفاع بشكل صاروخي وجنوني، لا تساعد الموجودين في سورية على البقاء، حتى تشجع العائدين على ذلك. والواضح أنه في ظل التعتت والتشدد في الاستمرار بالسياسات المفقرّة أكثر للفقراء، فإن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية متجهة من سيئ إلى أسوأ، وبالتالي فإن العائدين لا يوجد ما يشجعهم على البقاء في وطنهم، بل العكس؛ سينظرون إلى أن تتاح أمامهم الفرصة ويهربوا إلى بلاد أكثر أماناً بالمعنى الاقتصادي والمعيشي والأمني، وكما هو معلوم فإن العائلات السورية باتت تعتمد بشكل أساسي في سبيل تأمينها متطلباتها المعيشية على التحويلات المالية الخارجية التي

ولكن ظرفاً قاسياً كالعنوان «الإسرائيلي» على لبنان، أجبر الكثير من السوريين على العودة إلى وطنهم، حيث بلغ عدد السوريين العائدين منذ 2024/9/23 وحتى منتصف شهر تشرين الأول الماضي نحو 255 ألفاً، وفق آخر إحصاء للمكتب التنفيذي لمحافظة دمشق. ومع عودتهم القسرية بدأ الحديث عن المشاكل التي سترافقهم وخاصة على المستوى المعيشي، سواء من ناحية ارتفاع الأسعار، أو تعمق أزمة البطالة المتعمقة أساساً، خاصة وأن نسبة العاملين تقدر بنحو 20% من إجمالي العائدين، أي أن نحو 51 ألف عامل سوري خسرتهم البلاد سابقاً واليوم يعودون إليها، ولكن هل من مستجيب؟ لا شك أن عودة هذا الكم من العمالة - التي خسرتها سابقاً - يشكل فرصة ذهبية للقيام بإجراءات من شأنها أن تشجع ليس على بقائهم في الوطن وعدم الهجرة مرة أخرى وحسب، وإنما على تشجيع السوريين في مختلف البلدان على العودة أيضاً، وبالتالي البدء الفعلي بحل مشكلة الهجرة، ونزيف

صحة العمال المهنية والتجربة الألمانية الشرقية



اهتمام الاشتراكية بالصحة النفسية للعمال

كان الإجهاد العقلي المرتبط بالعمل قضية رئيسية أخرى في ألمانيا الشرقية، وأصبح محور اهتمام مجال علم النفس المهني. وهنا توصل الباحث وينفريد هاكر إلى نتائج مهمة، حيث ركز بحثه على التنظيم النفسي لنشاط العمل في سياق المجتمع الاشتراكي، حيث يتطلب إشباع احتياجات الناس بشكل أكبر زيادة إنتاجية العمل. وفقاً لهاكر، يجب تصميم العمل بطريقة لا تحافظ على صحة العمال الجسدية فحسب، بل تعزز أيضاً نموهم النفسي: فالعمل الممل والمنفصل عن واقع العمال المعيشي سيؤدي إلى الاغتراب، في حين يجب أن تكون العلاقة الصحية مع العمل متعددة الأبعاد، وتسمح للعمال بتطوير أنفسهم ومنتجات عملهم في الوقت نفسه. لاستكشاف هذه الأفكار، طور هاكر وفريقه من الباحثين أساليب لتحديد الخصائص الموضوعية في مكان العمل التي أثرت بشكل إيجابي على الصحة والنمو النفسي وقياس مدى تأثيرها على الإدراكات الذاتية. وعلى الرغم من أن مقترحات هاكر لم يتم تنفيذها على نطاق واسع، إلا أن بحثه وضع المعيار في علم النفس المهني. اختلف عمل هاكر عن المناهج السائدة في علم النفس المهني في ظل الرأسمالية، والتي تعطي الأولوية لزيادة كفاءة عمليات العمل بدلاً من تطوير صحة الموظفين وحالتهم العقلية.

اليوم، أدى إضعاف قوة النقابات العمالية وظهور العمالة غير المستقرة إلى تدهور ظروف العمل في معظم الدول الرأسمالية. وفي حين كانت هناك تقدمات في عمليات الإنتاج نفسها، فإن الأعباء الصحية الجديدة تظهر باستمرار، وخاصة فيما يتعلق بأماكن العمل الرقمية، جنباً إلى جنب مع الزراعة والصناعات الغذائية. وعلى هذا النحو، زادت أهمية الصحة المهنية، وتظل تجارب ألمانيا الشرقية في هذا المجال ذات صلة ليس فقط من وجهة نظر طبية، ولكن أيضاً من خلال إثبات أنه من الممكن اتباع نهج مختلف تماماً لحماية الصحة في مكان العمل.

عن التدابير التي تتخذها لمكافحة الظروف الضارة. ومع ذلك، في قطاعات معينة من الاقتصاد الألماني الشرقي، مثل الصناعة الثقيلة، كانت عمليات الإنتاج تشكل خطراً غير مسبوق على الصحة العامة.

الضرورات والحدود المسموح بها

بحلول عام 1989، ظلّ نحو 1,69 مليون عامل معرضين للملوثات الضارة والضغط مثل الحرارة المفرطة أو الضوضاء أو الاهتزازات. وللحد من الإصابات التي غالباً ما تنتج عن مثل هذه الوظائف، قُدمت إدارة الصحة المهنية رعاية خاصة/مصممة للعمال المعرضين للخطر. من بين 7,5 مليون عامل خضعوا للمراقبة بموجب نظام الصحة المهنية في عام 1989، تلقى نحو 3,34 مليون عامل رعاية مصممة وفقاً للظروف المحددة التي عملوا فيها. على سبيل المثال، أجريت اختبارات سمع منتظمة لأولئك الذين يعملون في البناء، في حين أجريت فحوصات رئة منتظمة لأولئك الذين يعملون في المصانع الكيميائية. إلى جانب هذه التدابير، قامت مفتشيات الصحة المهنية المتخصصة بمراقبة امتثال الشركات لمعايير السلامة ووضع حدود للمواد الضارة أو ضغوط العمل المسموح بها. كان مجال الصحة المهنية مهماً بشكل خاص في سياق الحظر التجاري الذي فرضته جمهورية ألمانيا الاتحادية («الغربية»)، والذي دفع ألمانيا الشرقية إلى الاعتماد بشكل كبير على مصدر الطاقة الوحيد المتاح بسهولة في ألمانيا الشرقية: الفحم البني، وهو مادة تعتمد على مادة «الليجنيت» وتنبعث منها كميات كبيرة من التلوث عند حرقها. أدت هذه الضرورة الاقتصادية، إلى جانب النقص في التحديث التقني في بعض الشركات، إلى السماح بإعفاءات خاصة فيما يتعلق بالتعرضات الضارة في بعض أماكن العمل. وبالتالي أصبحت الصحة والسلامة المهنية مجالاً مثيراً للجدال حيث ناقش المسؤولون الأولويات التي يجب تحديدها. وقد أدرك لودفيغ ميكلينغر، وزير الصحة في ألمانيا الشرقية من عام 1971 إلى 1989، هذه المعضلة، مشيراً إلى أن السياسات الصحية مقيدة حتماً بالضرورات الاقتصادية والعوامل الخارجية.

في ألمانيا الشرقية، حظيت صحة العمال بأهمية كبيرة منذ البداية، ولهذا من المهم أن نأخذ ابرز ما جاء في هذه التجربة. في عام 1947، أثناء الفترة التي كانت فيها ألمانيا لا تزال تحت سيطرة القوى الحليفة الأربع، أصدرت الإدارة العسكرية السوفيتية الأمر رقم 234، الذي نصّ على أن أماكن العمل التي تضم أكثر من 200 موظف عليها أن تنشئ مراكز طبية، في حين كان على أماكن العمل التي تضم أكثر من 5000 موظف أن تخصص منشأة للعيادات الخارجية متعددة التخصصات. وفي غضون ثلاث سنوات، تم إنشاء 36 منشأة عيادات متعددة التخصصات، وبلغ عددها بحلول عام 1989 أكثر من 150 منشأة.

السياسية، وزيارة المحيّمات الترفيهية التي تديرها المؤسسات. على سبيل المثال، احتوى قانون العمل في جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشعبية لعام 1977 على بنود لحماية وتعزيز الصحة البدنية والعقلية للموظفين. ويوضح هذا التشريع كذلك أن مصالح العمال تحدد اتجاه الاقتصاد.

كما هو الحال مع قطاع العيادات الخارجية، تمّ توسيع نظام الصحة المهنية تدريجياً. بحلول عام 1989، غطى 7,5 مليون عامل من 21550 مؤسسة، أو 87,4% من جميع العاملين في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وظّفت المؤسسات المخصصة لهذا المجال -مثل العيادات الاختصاصية والعيادات الخارجية والمراكز الطبية العاملة داخل المؤسسات- نحو 19000 متخصص في الرعاية الصحية. كما تمّ تأسيس الطب المهني كمجال رئيسي للدراسة، حيث كان في العيادات الخارجية طبيباً من كلّ سبعة أطباء تقريباً مختصاً في الطب المهني. كان المعهد المركزي للطب المهني يوظف الأطباء والعلماء للبحث في الأمراض المرتبطة بالعمل وتطوير التدابير الوقائية، وتتجلى الأهمية التي حملها هذا القطاع في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في حقيقة أن الجمهورية الاتحادية («ألمانيا الغربية») لم يكن لديها سوى نصف عدد المتخصصين في الصحة المهنية مقارنة بألمانيا الشرقية، على الرغم من أن قوة العمل في ألمانيا الغربية كانت أكبر بثلاث مرات من نظيرتها في الشرقية.

في بعض المهن، تعرّض الموظفون لمواد خطرة وأو ظروف بدنية شاقة بشكل خاص. شنّ مسؤولو الصحة حملة للحد من عدد مثل هذه الوظائف، وألزمت الشركات بالإبلاغ

مؤسسة أبحاث tricontinental ترجمتها: فاسيون

وكانت أماكن العمل نفسها مسؤولة عن صيانة الغرف والمفروشات وتكاليف تشغيل هذه المرافق الصحية. بينما كان نظام الصحة الحكومي يوفر ويشرف على الموظفين والمعدات الطبية. تمثل هذه النقطة نقياً هاماً لنظام الرعاية الصحية المهنية المقدم من بعض الشركات الخاصة اليوم: في جمهورية ألمانيا الديمقراطية «ألمانيا الشرقية»، كان المهنيون الطبيون المشرفون على الصحة والسلامة المهنية يعملون لدى نظام الصحة العامة الحكومي، وليس لدى الشركة التي يعملون فيها. وعلى هذا النحو، كانت مصالح العمال، وليس أصحاب العمل، هي التي وجّهت قراراتهم الطبية.

في الدستور الأول لجمهورية ألمانيا الديمقراطية الشعبية في عام 1949، تمّ وضع الحماية القانونية لصحة العمال جنباً إلى جنب مع نظام التأمين الاجتماعي الشامل. وفي الستينيات اللاحقة في عامي 1968 و1974، تمّ توسيع هذه الحماية، وأشرف العمال أنفسهم على تنفيذها: تمّ تكليف «اتحاد النقابات العمالية الألمانية الأحرار»، الموجود في جميع الشركات والمؤسسات في جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشعبية، بمراقبة إنفاذ الأحكام القانونية والإبلاغ عن أثارها. بموجب القانون، كان مكان العمل يمثل أكثر من مجرد مصدر للدخل. فقد وفّرت المؤسسات الإطار الذي يمكن للموظفين من خلاله متابعة الاهتمامات الثقافية والفكرية إلى جانب الأنشطة الترفيهية. وتمّ تشجيع فرق العمال على حضور الأحداث الثقافية والرياضية، ومناقشة التطورات

كان في ألمانيا الشرقية مختصون بالصحة المهنية أكثر بمرتين من الغربية رغم أن عدد عمال الغربية أكبر بثلاث مرات

ما الذي يحاول إعلام الكيان



تطرق قاسيون في **مادة** نشرتها قبل أيام، بعنوان «لماذا يكثر الحديث عن وقف إطلاق النار في لبنان؟» إلى ارتفاع نبرة الحديث عن وقف قريب لإطلاق النار في لبنان، عقب زيارة للمبعوث الأمريكي هوكشتين إلى بيروت وتسريبات لمسودة اتفاق من المفترض توقيعه بوساطة أمريكية، يتم الوصول من خلاله إلى وقف إطلاق النار وانسحاب لقوات الكيان من جنوب لبنان. ولخصت المادة المشار إليها أهداف الحديث عن إطلاق النار، وخلصت إلى أن «الحديث عن وقف إطلاق النار... ما يزال حديثاً صعب التحقيق في أي وقت قريب... ما لم تحدث اختراقات كبرى تغير منظومة الإحداثيات بأسرها... سلباً أو إيجاباً». أما في هذه المادة، فنحاول المرور على عدد من المقالات التي وردت في إعلام الكيان خلال الأسبوع المنصرم، وما فالتته حول حرب الكيان على لبنان والتي دخلت شهرها الثاني، والآراء حول الاتفاق المفترض الذي يتم الحديث عنه.

مركز دراسات قاسيون

مقتطفات من إعلام الكيان

في **مقالة** نشرها موقع «قناة N12» في 27 تشرين الأول المنصرم، بعنوان «الليطاني لن يمنحنا الأمان»، يقول الكاتب، والذي كان مدير «الموساد» من 2011 وحتى 2016: «حتى هذه اللحظة، تطالب حكومة (إسرائيل) بـ «منطقة آمنة» حتى نهر الليطاني كأمر واقع، لأن أمان السكان مشروط بعدم وجود حزب الله جنوبي النهر. لا يوجد خطأ أكبر من هذا... منذ بداية المناورة البرية، نقل الحزب الحرب إلى منطقة «العمق القريب» من نهاريًا حتى منطقة حيفا. إن إطلاق النار الكثيف، باستعمال أدوات مختلفة، حول هذه المنطقة إلى منطقة حرب. علينا القول إن اختيار هذا الحل يمنح الأمان الجزئي فقط من الاجتياح البري على خط التماس عدة كيلومترات من الحدود، ويمكن أن يحول ثلث «الدولة» إلى منطقة حرب... فرنسا والولايات المتحدة مستعدتان اليوم للدفع إلى إنهاء الحرب بضمن ممنوع أن ترضى به (إسرائيل). حكومة (إسرائيل)، ولأسباب غير مبررة، مستعدة للتنازل في مجال استمرار عمليات حزب الله المستقلة في لبنان، إذ توافق فعلياً على استقلالية عمل إيران من داخل لبنان».

تقول **مقالة** في «يديعوت أحرونوت» في 28 تشرين الأول الماضي: «في تشرين الأول

وسيطرة الحزب على الدولة ضعفت. لقد نضجت الأرضية من أجل تسويات جديدة». **مقالة** في «معاريف» في 31 تشرين الأول الماضي تقول في بدايتها: «في الجنوب اللبناني، كان المطلوب من الجيش العمل على إعادة سكان الشمال إلى منازلهم بأمان. وكانت مهمة الجيش منع حزب الله من اجتياح الحدود (الإسرائيلية) واحتلال الجليل وتنفيذ «مذبحة وقتل» في بلدات الشمال. الهدف الثاني كان منع إطلاق القذائف المضادة للدروع وقصص سكان الجليل. حتى الآن، التزم الجيش خطة القتال والتقدير أن سيستكمل المهمة خلال أسابيع. نجح الجيش في نزع قدرات حزب الله الهجومية واللوجستية والقيادية، وليس فقط قدراته على خط التماس». ولكن في نهايتها تقول: «الأيام القليلة الماضية سيحاول بايدين التوصل إلى اتفاق أولي قبل الانتخابات الرئاسية. وبالإضافة إلى الضغوط التي تم تفعيلها اليوم، فإن الضغط سيزداد مع وصول المبعوثين الأمريكيين إلى المنطقة. السؤال الآن هو عما إذا كنا سنتوصل إلى اتفاق منسّق لوقف إطلاق النار في الجبهتين وإعادة المخطوفين؟ أم اتفاق وقف إطلاق نار في لبنان؟ أم اتفاق أولي على أساس المقترح المصري في غزة؟ ويمكن أيضاً، ببساطة، أن نغرق في وحل الشتاء القريب في غزة ولبنان». من بداية المقالة إلى نهايتها،

يتحول التوقع من «تقديرات باستكمال المهمة في لبنان خلال أسابيع» إلى «الغرق في وحل الشتاء القريب في لبنان». **مقالة** في «يسرائيل هيوم» في 31 تشرين الأول الماضي، تقول: «لاقي الضغط الأمريكي المتزايد من أجل إنهاء الحرب في الشمال تجاوباً لدى المسؤولين رفيعي المستوى في الجيش، وفي المستوى الأمني، من أجل وقف الحرب، قبل أن تتدهور إلى حرب طويلة في لبنان، وأيضاً لدى المستوى السياسي الذي لا ينوي معالجة مشكلة حزب الله بصورة جذرية... لكن عرض الأمس الذي هدف إلى الهروب نحو اتفاق من دون إخضاع حزب الله، سواء من خلال اتفاق، أو عملية عسكرية، تحول إلى مشهد دام من المفاوضات بين المسؤولين رفيعي المستوى في إدارة بايدين الذين زاروا (إسرائيل) وبين ننتنهاهو وغالانت... لقد وصف سياسي (إسرائيلي) مخضرم ما يحدث بالسباق مع الزمن: فكما مرّ وقت أطول على اغتيال نصر الله وتفجير البيجر، كلما قلّصت إنجازات حزب الله الفجوات في مواجهة (إسرائيل)... إن رغبة المواطنين (الإسرائيليين) في رؤية نهاية المعركة ورغبة الجيش (الإسرائيلي) في عدم الغرق من جديد في الوحل اللبناني في الشتاء، يجب أن نأخذها في الحسبان. لكن يجب عدم الاستمرار في استخدام الوسائل

ينشر الإعلام العربي اعترافات بحقيقة ثبات مقاتلي حزب الله بمواجهة جيش الاحتلال ما يمنحه مجالاً لرفض الإملاءات الأمريكية-الصهيونية



إقناع جمهوره به... حول لبنان؟



طويلة، ومن المنطقي أن يبذل أقصى جهوده لإقناع الجمهور أن هذا الخيار هو الوحيد لدى الكيان، لأنه فعلياً لا يوجد لدى الكيان خيار إلا أن يقوم بذلك لتأجيل إعلان عدم قدرته على تحقيق أهدافه المرجوة في لبنان أو ضد المقاومة في الساحات كافة. ذلك من جهة، ومن جهة أخرى، يحاول الإعلام استباقياً أن يهيئ جمهوره لعدم الوصول إلى اتفاق على المدى القريب، ضمن الإحداثيات الحالية.

يمكن فهم هذه المحاولات، حيث إن **مقالة** في «معاريف» في 1 تشرين الثاني الجاري قالت إن «استطلاعاً للرأي أجرته صحيفة «معاريف» أظهر أن نحو نصف (الإسرائيليين) (45%) يقولون إن على (إسرائيل) أن توافق على المخطط الذي يتبلور بشأن إنهاء الحرب في لبنان، و33% يعتقدون أن على الجيش (الإسرائيلي) أن يبقى في منطقة أمنية، و22% ليس لديهم رأي في هذا الشأن». ما هو لافت للنظر في هذه الأرقام هو أن أياً منها لم يكن داعماً لاستمرار أو توسع بقعة الحرب التي يشنها الكيان على لبنان، ولكن ليس واضحاً ما إذا كان ذلك ضمن الخيارات، وبكل الأحوال كان توجه العدد الأكبر نحو موافقة الكيان على اتفاق ينهي الحرب في لبنان، بعد أن كانت استطلاعات الرأي قبل أسابيع قليلة تظهر تأييداً واسع النطاق يقترب من الإجماع على الحرب على لبنان مع إظهار ثقة بإمكانية الانتصار فيها، خاصة ضمن مرحلة النشوة العابرة التي عاشها الكيان بعد الاغتيالات الكبرى التي قام بها... هذا الجو «المتفائل» في أوساط المستوطنين سرعان ما تلاشى مع تصاعد ضربات المقاومة وازدياد تركيزها وتضاعف خسائر العدو، ويبدو أن الإعلام العبري يضع أمامه هدفاً واضحاً لا يتمثل بمحاولة إعادة الرأي العام إلى لحظة النشوة، بل بالعمل على تأخير انقلابه الكامل بالاتجاه المعاكس المطالب بإنهاء الحرب فوراً...

تواصل (إسرائيل) إدارته بطريقة إذا استمرت بها فإنها تؤدي إلى الهزيمة... إن الجيش (الإسرائيلي) لا ينوي حقاً هزيمة حزب الله. وحتى لو أراد ذلك، فمن الواضح أن القيادة العليا الحالية لا تعرف كيف تفعل ذلك... وتشير الإخفاقات في الساحتين إلى مشكلة منهجية عميقة في مفهوم الجيش (الإسرائيلي) للقتال. ويتطلب تحقيق النصر في الحملة تغييراً جذرياً على ثلاثة مستويات رئيسية: احتلال الأراضي التي يعمل العدو من خلالها ضد (إسرائيل)، وإخلاء تلك المنطقة من الوجود العسكري والمدني للعدو، وتغيير أنماطه القتالية على النحو الذي يسمح له بتحقيق هذه الأهداف». ولإضفاء «شرعية» إضافية لعدم القبول بأي اتفاق لوقف إطلاق النار في الوقت الراهن، من المفيد للكيان أن يكون هناك «مطلب شعبي» بذلك، ولهذا ظهر في الإعلام، بالإضافة إلى التحليلات، عدد من المقالات التي نوهت إلى أن سكان الكيان الذين هربوا من الشمال المحتل نتيجة الهجمات من جنوبي لبنان، طالبوا حكومة الكيان بعدم قبول هذا الاتفاق بشكله الحالي لأنهم «لن يعودوا إلى ديارهم إذا تم تنفيذ الاتفاق»، كما ورد في **مقالة** نشرتها «معاريف» في 31 تشرين الأول الماضي. وبحسب المقالة، قالوا في رسالتهم: «كما قلنا من قبل، إذا كان هدف الحرب هو تحقيق نصر طويل الأمد، فإن العائلات مستعدة للبقاء خارج المنزل حتى لأشهر إضافية، من أجل منع المذبحة التالية التي تلوح في الأفق... ولن نقبل بوضع تنسحب فيه (دولة إسرائيل)، التي تحتل موقعاً يشكل ضغطاً كبيراً على منظمة حزب الله (الإرهابية)، من الأراضي التي تسيطر عليها داخل لبنان. ولن نقبل بوضع يستمر فيه التهديد لسكان الشمال يوماً بعد يوم، وساعة بعد ساعة».

من الواضح أن معظم ما ورد في إعلام الكيان يحاول التأكيد من استعداد جمهوره لاستمرار الحرب التي يشنها الكيان على لبنان لفترة

وعلى النقيض منا نحن الذين نعتقد أن حزب الله على وشك الاستسلام، فإن النهاية في نظرهم ما زالت بعيدة، إن كان هناك نهاية على الإطلاق... إن حزب الله ليس لديه خيار سوى أن يقول «لا» لقائمة المطالب (الإسرائيلية). إن حقيقة أن مقاتليهم يقفون بثبات في مواجهة الجيش (الإسرائيلي) ويقاوتون يمنحهم مجالاً للعمل يسمح لهم بالرفض. بالنسبة لهم، فإن الموافقة ستعتبر استسلاماً، وهم بعيدون كل البعد عن ذلك... إذا لم يفوزوا، فعلى الأقل سيعلمون أنهم لم يرفعوا الراية البيضاء». وتقول المقالة في نهايتها: «لقد علمنا الماضي أن أي ميزة نتمتع بها هي ميزة عابرة، لذلك فمن الأفضل أن نستغلها لتحقيق نصر سياسي ولترتيبات تعود بالنفع على (إسرائيل)، ويجب أن تكون (إسرائيل) قادرة على الاستفادة منها. وإذا أضعت فرصة تشكيل الواقع عندما يكون أعداؤك مهزومين، فقد تضيع الميزة».

نشر موقع «ميديا» **مقالة** في 1 تشرين الثاني الجاري بعنوان «فشل المناورة المحدودة في غزة ولبنان»، تقول في مقدمتها: «في حين تحقق (إسرائيل) نجاحات مبهرة في الجو، فإن القتال البري في الشمال والجنوب يجري بطريقة قد تعيدنا إلى المربع الأول... إن ما سيحسم الحرب هو نتائج القتال البري، الذي

عينها -من نوع اتفاق لا قيمة له- وأن ننتظر الحصول على نتائج مختلفة. لقد كنا نتوقع من نتنياهو وغالانت ورئيس الأركان استخدام أسلوب عمل مختلف، وليس عملية «تنظيف» للقرى المحاذية للسياج الحدودي، بل إزالة التهديد الصاروخي لأراضي (إسرائيل)، وليس التهديد بحرب طويلة لا فائدة منها... إنهاء الحرب من دون تحقيق الأمن لسكان الشمال هو تعريض كل من يجرؤ من السكان على العودة إلى منزله، في ظل وعود فارغة، لما حدث في غلاف غزة».

مقالة في «معاريف» في 1 تشرين الثاني الجاري تقول حول حزب الله في مقدمتها: «لقد تعرضت المنظمة الشيعية لضربات قاسية، ولكن على عكس التسريبات من (إسرائيل)، فإنها بعيدة كل البعد عن الانهيار. ففي حين ينتظر الملايين على جانبي الحدود تسوية، يستعد حزب الله لصراع طويل». وتضيف المقالة: «تجد (إسرائيل) صعوبة في فرض الترتيب الذي تريده على حزب الله، إذ يستعرض التنظيم المتمرد عضلاته ولا يستجيب لمطالب «القدس»... وتسعى (إسرائيل) من خلال المفاوضات إلى منح نفسها مجال عمل في لبنان لم يكن متاحاً لها منذ سنوات... إن حزب الله وشعبه يتوقون إلى وقف إطلاق النار، ولكن ليس بأي ثمن.

تلاشت نشوة الكيان بالاغتيالات مع تصاعد خسائره بضربات المقاومة ويحاول إعلامه تأخير انقلابه مستوطنيه إلى مطالبين بإنهاء فوراً للحرب



إليك النتيجة المؤكدة للانتخابات الرئاسية الأمريكية!



تنشغل وسائل الإعلام حول العالم، وكما هو الأمر كل أربع سنوات مع «موندفال كأس العالم السياسي» الخاص بالانتخابات الأمريكية، بالتوقعات والتحليلات حول نتائج تلك الانتخابات، وما سيرتب عليها على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وعلى مستوى العالم بأسره. في هذه المادة، وبما أن العالم كله يرى نفسه معنياً بهذه الانتخابات ونتائجها، سنشارك في عملية التبصير والضرب بالمندل الجارية حول العالم، ولكن قبل أن نكشف عن النتيجة المؤكدة برأينا لهذه الانتخابات، لا بد من قول بعض الملاحظات العامة ومن التذكير ببعض الأساسيات حول الانتخابات الأمريكية...

سعد صائب

يمثل النظام الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية، واحداً من أسوأ الأنظمة الانتخابية حول العالم، ويكاد يكون النظام الأسوأ تمثيلاً بالمعنى الشعبي على امتداد مساحة الكرة الأرضية، ويعود ذلك إلى عدة أسباب بينها:

أولاً: رغم أن النظام الأمريكي هو نظام رئاسي من حيث الشكل، إلا أن عملية انتخاب الرئيس ليست عملية انتخاب شعبي مباشر، وإنما تتم بشكل غير مباشر عبر انتخاب ممثلي الولايات.

ثانياً: ضمن الانتخابات على مستوى الولايات، النظام المعتمد هو النظام الأكثرى، ما يعني أن الولاية بالمحصلة تصوت لواحد من مرشحين بنسبة مئة بالمئة، وتحترق أصوات الأقلية بشكل كامل.

ثالثاً: عبر أكثر من مئة عام، ينحصر «السباق الرئاسي» الأمريكي في الحزب الحاكم ذي الراسمين «الجمهوري الديمقراطي»، وفرص خرق هذا الحزب هي عملياً صفر، وكل محاولات الترشح من خارج الحزب الحاكم كانت محاولات عبثية لم تستطع تحقيق أي شيء.

رابعاً: تكاد تكون الانتخابات الأمريكية الانتخابات الوحيدة في العالم التي تشرعن المال السياسي بشكل علني، فعملية جمع التبرعات للحملات الانتخابية هي عملية مفتوحة السقف ومقترنة برضا

أصحاب رؤوس الأموال، أي أن بطاقة العبور نحو الدخول في التنافس ليست رأي الشعب الأمريكي، بل رأي أصحاب رؤوس الأموال، ما يجعل من الانتخابات الأمريكية تجسيداً ملموساً وفجاً لجوهر فكرة الانتخابات والديمقراطية في ظل الأنظمة الرأسمالية؛ حيث الانتخابات هي تنافس محصور ضمن الطبقة السائدة، وأما الطبقات المحكومة، فيمكنها أن تختار من سيستغلها من بين الخيارات الإجبارية المطروحة أمامها.

خامساً: الوسيلة الأساسية في تسبير عملية «التنافس الانتخابي» هي وسائل الإعلام الجماهيري، وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي. و«بالمصادفة البحتة» فإن ملكية هذه الوسائل والقدرة على التحكم التام بها، تقع في أيدي الطبقة السائدة نفسها، والتي تحدد عملياً المسار الذي تسير ضمنه «المنافسة»، ومواضيع تلك «المنافسة».

سادساً: يضاف إلى ذلك كله، وسائل التزوير الفجة التي تشبه أكثر الأنظمة استبداداً حول العالم، بما في ذلك أساليب «الصناديق المحدثة» وما شابهها، ناهيك عن الفضائح حول الوثائق اللازمة للإدلاء بالأصوات، حيث إن عدداً غير قليل من الولايات يمكن للشخص أن يدلي فيها بصوته دون إظهار أي وثيقة تُعرف به، وفي بعضها الآخر يمكن للوثيقة أن تكون دون صورة شخصية عليها، ما يفتح الباب لعمليات تزوير بالجملة.

صبيان أمريكا من السوريين وأياً سموا أنفسهم موالاة أو معارضة هم صبيان «إسرائيل» وستخسر رهاناتهم ويعدون من اللوحة السياسية لسورية المستقبل

والآن ننتقل إلى فقرة «الضرب بالمندل» أولاً: في حال فوز كامالا هاريس، فإن السياسة الخارجية الأمريكية ستبقى ضمن النهج العام نفسه الذي كانت عليه خلال رئاسة بايدن؛ أي أن العمل على إنفاذ مخطط الفوضى الهجينة الشاملة في منطقتنا سيستمر، ما يعني أن العدوان «الإسرائيلي» سيستمر رداً إضافياً من الزمن ما دام ذلك ممكناً، أي في حال لم تصل الخسائر والالام إلى عتبة الانهيار. وبالتالي سيتواصل العمل على تفجير المنطقة باستخدام مختلف الفوالق وعلى رأسها القومي والديني والطائفي... ويمكن أن نتوقع أيضاً استمرار عمليات الاستنزاف في أوكرانيا وفي تايوان، ويمكن أيضاً أن نكون متأكدين من أن بوراً جديدة للصراع سيتم إشعالها، ربما في محيط روسيا بالدرجة الأولى، وكذلك في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وعلى حدود الصين، أي في كل مكان مرشح للانفجار في العالم.

ثانياً: إذا فاز ترامب، فإن السياسة الخارجية الأمريكية ستبقى ضمن النهج العام نفسه، ربما مع بعض التعديلات البسيطة... لأن جهاز الدولة العميق سيبقى هو نفسه وإن كان سيخضع لضغط أكبر في حال وصول ترامب... وسيستمر هذا الجهاز في فرض سياسته بغض النظر عن رأي ترامب، كما جرى مثلاً مع موضوع سحب القوات الأمريكية من سورية، حيث أعطى ترامب خلال رئاسته الأمر مرتين بالانسحاب من سورية، ولم تمتثل الأجهزة التنفيذية للأمر... ولكن الأكيد هو أن عملية التناظر والانقسام الداخلي ستعمق.

ثالثاً: أيضاً في حال فوز هاريس، فإن التناقض سيرتفع، واحتمالات الفوضى الداخلية الأمريكية ستزداد، خاصة مع المؤشرات المستمرة المتعلقة بالتضخم والبطالة وتدهور القطاع الصحي والتعليمي، والتي ستكون الأمر المشترك الثابت أيًا يكن الرابح في الانتخابات.

إليك النتيجة!

النتيجة المؤكدة لهذه الانتخابات تتلخص بالتالي:

أولاً: سي تعمق الانقسام الداخلي الأمريكي، وسي تعمق معه التراجع الأمريكي على المستويات المختلفة داخلياً وخارجياً.

ثانياً: لن تكون الولايات المتحدة قادرة على حسم أي اتجاه استراتيجي في صراعها الدولي؛ أي أنها لن تكون قادرة على المضي خطوات كبرى باتجاه المواجهة المباشرة لا مع الصين ولا مع روسيا، ولن تكون قادرة على الوصول إلى تسويات واتفاقات تضمن لها موقعاً معقولاً كقطب بين أقطاب متعددة، ولذا فإن المحصلة ستكون استمرار الاستعصاء العالمي فترة ما إضافية، خلالها ستتراكم عوامل الانهيار بشكل أكبر وصولاً إلى العتبة الحقيقية للانهيار.

ثالثاً: ستزداد عمليات الانفكك والنأي بالنفس في القوى التابعة سابقاً لواشنطن، وضمناً في عالمنا العربي وفي أوروبا وإن كانت أوروبا فيما يبدو ستكون آخر المنفككين عن واشنطن. **رابعاً:** في منطقتنا، ستتواصل عملية استنزاف الكيان، وسيكون أكثر ضعفاً وهشاشة مع كل يوم إضافي ضمن المعركة، وسيصل في وقت غير بعيد إلى مفترق طرق حاد؛ فإما أن يقطع عتبة اللاعودة بشكل نهائي، ويمضي نحو نهاية محتومة، حيث تتم التضحية به أمريكياً ضمن عملية تفجير شاملة لمنطقتنا إن تمكنت واشنطن من ضمان ذلك، أو أن يدخل في حالة انكفاء عبر جملة اتفاقات تختصر حجمه إلى حدود تنفيذ القرارات الدولية، ما يعني ضمناً نهايته ككيان عصري استيطاني إلى الأبد...

خامساً: صبيان أمريكا من السوريين، وأياً يكن اصطفاؤهم المعلن، موالاة ومعارضة، سيوضح أنهم في نهاية المطاف صبيان «إسرائيل» في الوقت نفسه... وسيظهر خلال وقت غير بعيد مدى حماقة رهاناتهم ومدى قصر نظرهم، ناهيك عن خيانتهم بالمعنى الوطني، وسيتم إبعادهم بشكل كامل من اللوحة السياسية لسورية المستقبل.

أزمة الكهرباء مستمرة وكذلك مسيرة الخصخصة وهدر المقدرات!

نقلت جريدة البعث بتاريخ 2024/10/17 حديثاً مطولاً عن وزير الكهرباء تناول الواقع الكهربائي والطاقي بعناوين عدة أبرزها: التوريدات النفطية ومشتقاتها غير مستقرة كي يتم بناء المستقبل عليها، فزيادة الإنتاج مرهون بالظروف والاستكشافات النفطية.

النية اليوم تتجه نحو ضرورة مراجعة عقود الصيانة والتأهيل، والعمل مع القطاع الخاص الذي يعتبر شريكاً أساسياً ومهماً لتحقيق التشغيل الاقتصادي للمحطات.

لأن النفط والكهرباء مسؤولان عن تأمين حوامل الطاقة كان لا بد من شراكة جديدة قادرة على ابتداء الحلول كالقطاع الخاص والقطاعات الأخرى، إضافة إلى الطاقة المتجددة وبدأوا بتأمين تلك الحوامل سواء لهم أو لحقنها في الشبكة وبيعها وأصبح هناك مساهمون جدد في هذا المجال.

وختم الوزير حديثه بالقول: اليوم نتعاون كفريق كل حسب اختصاصه والهدف واحد إعادة الإقلاع بهذه المنظومة وتأهيلها للاستفادة من أي كمية فيول أو وقود متوفرة!

استمرار الأزمة وسياسات الخصخصة!

أعدنا الوزير بعبارة الخاتمة أعلاه، وبعد كل التفاصيل بحديثه عبر البعث، مجدداً لنقطة البدء في أزمة الكهرباء المرتبطة بالمتوفر من مشتقات نفطية لتشغيل محطات التوليد، مع سد أفق المستقبل بهذا الشأن، طبعاً مع الاستمرار بمسيرة خصخصة القطاع، المباشرة وغير المباشرة، باعتبار القطاع الخاص قادراً على التشغيل الاقتصادي، مقابل عجز الحكومة عن ذلك، وباعتباره قادراً على ابتداء الحلول، فيما تبدو الحكومة بعيدة عن ذلك أيضاً!

ليناك أن الحكومة ماضية بسياسة الخصخصة التي سارت عليها الحكومات المتعاقبة السابقة، والمترافقة مع جرعات اليأس من أي حلول، بالإضافة إلى جرعات تيئيسية إضافية من إمكانات الدولة نفسها!

مشاريع الطاقات المتجددة متواضعة والحكومة تستثنى نفسها منها!

جوهر حديث الوزير يعني أن لاضطرار للبدائل سيستمر، خاصة مع السير جواً بمجال مشاريع الطاقات المتجددة، التي استثنيت الحكومة نفسها عن الاستثمار فيها، تاركة هذا المجال للقطاع الخاص منفرداً، مع تواضع الإنجاز طبعاً!

فقد قال الوزير: لاحظنا خلال الفترات الماضية أن المشاريع التي تخص الطاقة الشمسية تطورت بشكل جيد خلال السنوات الثلاث الماضية وانخفضت تكاليفها نتيجة مرونة التكنولوجيا وعدم تعقيدها وخبرات المهندسين السوريين وعلى إثرها تم تخفيض الأسعار حيث وصلنا اليوم فيما يتعلق بالمحطات المربوطة على الشبكة إلى حدود 130 ميغا تضخ كهرباء ومنشرة في مختلف المحافظات.

ولا ندري كيف يمكن تفسير حديث الوزير أعلاه هل هو متفائل أم متشائم، خاصة مع الاعتماد على القطاع الخاص فقط بمشاريع الطاقات المتجددة دون الدولة؟!

وهل 130 ميغا من مشاريع الطاقة الشمسية، بعد ثلاث سنوات من التمهيد والترويج والتسهيلات، كمية إنتاج يعتد بها على مستوى البلد وحاجاته من الطاقة؟!

وكم من السنوات سنحتاج لتغطية العجز في الطاقة الكهربائية على هذا المقياس؟!

قمة الطموح متواضعة أيضاً!

قمة طموح الوزارة هي الوصول إلى 1000

ميغا من مشاريع الطاقات المتجددة للقطاع الخاص بحسب حديث الوزير، مع عدم وضع سقف زمني لإنجاز ذلك أيضاً! فقد قال الوزير: كانت الخطة أنه في حال الوصول إلى 200 ميغا فيما يخص بعض المشاريع ستتم إعادة النظر في القرار وعندما تأكدنا من فائدة المشاريع النظيفة وجودها اقترحنا زيادة الاستطاعة المستقلة والفائضة إلى 1000 ميغا على النوعين المذكورين. «المقصود مشاريع الطاقة الشمسية والريحية».

والحال كذلك فإن المدة الزمنية المتوقعة للوصول إلى كمية إنتاج 1000 ميغا من مشاريع الطاقات المتجددة هي 6 سنوات اعتباراً من الآن بالحد الأدنى، بحال كانت السنوات الثلاث الماضية مقياساً للإنجاز!

فهل هذه الكمية من الطاقة، بعد إضافتها إلى الكمية المنتجة من محطات التوليد، ستكفي لتغطية حاجة البلاد المتزايدة خلال السنوات القادمة؟!

العجز مستمر وكذلك هدر الموارد!

في تصريح لوزير الكهرباء السابق، في بداية عام 2024، أن إنتاج سورية من الكهرباء يتراوح بين 2000 و2200 ميغا، بينما تصل الحاجة إلى 6 آلاف ميغا، في حين أن إمكانية المتاحة لدى محطات توليد الكهرباء تتراوح ما بين 5000 و5500 ميغا، وهي كافية لتحسين الواقع الكهربائي بشكل كبير، ولكن المشكلة في توفير حوامل الطاقة!

على ذلك، وبحال بقيت الحاجة على ما هي عليه بواقع 6 آلاف ميغا بعد 6 سنوات من الآن، وبحال بقي الإنتاج من محطات التوليد على حاله بواقع 2000 ميغا، باعتبار زيادة الإنتاج مرهونة بالاستكشافات النفطية بحسب حديث الوزير الحالي أعلاه، ومع إضافة 1000 ميغا من مشاريع الطاقات المتجددة للقطاع الخاص بتفاؤل، فسيستمر النقص عن الحاجة الحالية بواقع 3000 ميغا!

فهل هذه هي الخطة الطموحة التي يعول عليها لحل مشكلة الطاقة في البلاد على أيدي الحكومة؟!

وهل سيستمر هدر إمكانات العباد وموارد البلاد على البدائل الكهربائية طيلة السنوات القادمة، إضافة إلى ما تم هدره خلال السنوات الماضية؟!

حسبة اقتصادية بسيطة!

صُرفت الكثير من الأموال على البدائل الكهربائية اضطراراً خلال السنوات الماضية، سواء من قبل المواطنين كمشتركي منزليين، أو من قبل الفعاليات الاقتصادية في البلاد على اختلاف أنشطتها «صناعية وزراعية وتجارية وخدمية و...»، بسبب كمية التوليد المتواضعة من المحطات مقابل الاحتياجات الفعلية!

فهل توقفت الحكومة عند المبالغ الكبيرة المصروفة لهذه الغاية، والتي تعتبر بغالبيتها أموالاً مهدورة على بدائل كهربائية مستهلكة وعمرها الافتراضي محدود، ما يعني إعادة الصرف عليها مراراً وتكراراً، مثل المولدات والبطاريات والليدات والانفترقات وألواح الطاقة وغيرها!

فحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء فإن قيمة الواردات فيما يخص مصادر الطاقة «بطاريات- مولدات- محولات...» بلغت نحو 98 مليون دولار في عام 2022، ونحو 123 مليون دولار في العام 2021، وإذا ما تمت إضافة الرسوم الجمركية وأرباح التجار والتكاليف الإضافية الأخرى يمكن أن تتجاوز القيمة المالية المصروفة في سبيل اللجوء إلى هذه البدائل ما لا يقل عن 200 - 250 مليون دولار بشكل وسطي سنوياً، بغض النظر عن التكاليف الإضافية مثل الصيانة والوقود... إلخ! المبلغ الواسطي المصروف سنوياً أعلاه يمكن اعتباره جزء هام منه موارد مهدورة في غير مكانها بحال دراسة جدواه الاقتصادية العامة بشكل جدي من قبل الحكومة!

فلو كان هناك توجه رسمي، جدي وشامل

وعام ومنظم، يهدف إلى تخصيص الموارد المتاحة في سبيل مواجهة أزمة الكهرباء بما يخدم الصالح العام، لكان من الأفضل استثمار هذه الأموال والموارد عبر إنشاء محطات توليد بالطاقة المتجددة، أو في صيانة محطات التوليد المتوقفة وإعادة تشغيلها، مع توفير ما تتطلبه من مشتقات نفطية بالحد الأدنى!

فعلى سبيل المثال، ووفقاً لتصريح سابق للمدير العام للمؤسسة العامة لتوليد الكهرباء عمر البريجاوي، فإن التكلفة التأسيسية لكل ميغا واط بالطاقة الشمسية تقدر بنحو 900 ألف يورو إلى مليون يورو، ما يعادل تقريباً 1,1 مليون دولار!

وبالنسبة فإن الأموال المهدورة والمستهلكة على بدائل الطاقة التي أضحناها أعلاه، والتي تقدر سنوياً بنحو 200 مليون دولار سنوياً بعد التقييم، لو تم استثمارها بإنشاء مشاريع توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية لكان بالإمكان توليد 200 ميغا واط سنوياً، أي ما يعادل 3% تقريباً من إجمالي الاحتياج الكلي، وما يقارب 5% من العجز الموجود!

وبحسبة بسيطة لو تمت هذه العملية خلال السنوات الخمس السابقة فقط، أي زيادة إنتاج الكهرباء بواقع 200 ميغا سنوياً عبر الطاقة الشمسية، لوصلنا إلى 1000 ميغا الآن، وهو ما يعادل 25% تقريباً من إجمالي العجز الموجود، ومع إضافة 1000 ميغا إضافية خلال السنوات الخمس القادمة يتم تغطية 50% من العجز، وذلك فقط بهذه الأموال بحال وجود نية لحل الأزمة بشكل فعلي وجاد رسمياً!

ولكن يبدو من التوجه الرسمي المعلن للحكومة على لسان الوزير أعلاه أن أزمة الكهرباء ستستمر، واستنزاف الموارد مع مسيرة الخصخصة كذلك الأمر، وكل ذلك بما يؤمن ويضمن استمرار مصالح القلة القليلة من كبار الحيتان وتجار الأزمة والفاستين، التي لها الأولوية دائماً وأبداً، على حساب مصلحة العباد وموارد البلاد!



قمة طموح الوزارة هي الوصول إلى

1000 ميغا من

مشاريع الطاقات

المتجددة بحسب

حديث الوزير مع

عدم وضع سقف

زمني لإنجاز ذلك أيضاً!

ملتقى لمناقشة الأمن الغذائي في سورية بغياب رسمي!



عقد في جامعة دمشق بتاريخ 23/10/2024 ملتقى تحت عنوان «الأمن الغذائي والتنمية المستدامة»، وأبرز ما خلص إليه المؤتمر من نتائج هو ارتفاع نسبة الأسر الفقيرة وغير الآمنة غذائياً من 30% في عام 2019 إلى 56% في عام 2020، وذلك بحسب ما كشفت عنه عميد كلية الهندسة الزراعية الدكتور عفران سلوم في محاضرتها خلال الملتقى!

مثل وكالة الأنباء الرسمية سانا، أو التغطية الإعلامية لجامعة دمشق على موقعها الرسمي، تجاهلت ما لا يجب تجاهله، حيث تم تغييب الحديث عن البيانات والأرقام التي تم عرضها خلال الملتقى من خلال بعض المحاضرات والأبحاث، بما في ذلك ما عرضه عميدة كلية الهندسة الزراعية من بيانات بحسب ما ورد أعلاه، والتي تم تناقلها عبر وسائل الإعلام الخاصة فقط، وذلك كتتويج للتجاهل الرسمي التام للملتقى!

فالملتقى لم يتمكن بختام أعماله من التوصل إلى توصيات جدية وعميقة، برغم جدية الطروحات والمحاضرات والأبحاث المقدمة، وأهمية العنوان على المستوى الوطني!

السياسات الظالمة تبرر الغياب الرسمي!
الغياب الرسمي عن مثل هذه الملتقيات تبرره السياسات الظالمة المطبقة وليس أي شيء آخر!

فبكل بساطة يمكن الاستنتاج أن البدء بحل مشكلة انعدام الأمن الغذائي يعني بشكل مباشر إنهاء جملة السياسات المجحفة والظالمة المطبقة رسمياً منذ عقود وحتى الآن، وخاصة بما يخص السياسات الزراعية، بما في ذلك طبعاً إنهاء سياسات تخفيض الإنفاق العام وتخفيض الدعم، بالإضافة إلى تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي، مع التغيير المطلوب على مستوى السياسات التسعيرية المطبقة واليات تسويق المنتجات والسلع الزراعية، وغيرها الكثير مما يجب إنهاؤه، وهو ما يتعارض مع السياسات الرسمية المتبعة، بما تمثله من مصالح القلة الثرية والنافذة كنتيجة، وبالضد من المصلحة الوطنية العامة، ومصحة الغالبية المفقره والجائعة!

تكاليف الإنتاج وهجرة الفلاحين من الريف، إلا أن معيار الأهمية لدى المسؤولين والمعنيين كان مختلفاً تماماً!

فبدلاً من الحضور الرسمي والمشاركة في عرض المشكلة وأسبابها، والتطرق إلى حلولها من وجهة النظر الرسمية، لم يتشرف أي من الرسميين لحضور الملتقى الذي يناقش مسألة مهمة، تعتبر من أهم مسؤولياتهم وفي صلبها «افتراضاً»، وهي قدرة السوريين على الوصول إلى الغذاء!

وربما ذلك يعني إما أن مسؤولينا لا يبدون أي اهتمام لمثل هذه القضايا الهامة، وبالتالي عدم اعترافهم بوجودها، أو أنهم يتصلون من كبرى مسؤولياتهم، وترك المجتمع المحلي ليعالج مشاكله بمفرده!

فالملتقى لم يحضره أحد من الرسميين، لا على المستوى الحكومي ولا على أي مستوى آخر، حتى رئيس جامعة دمشق التي احتضنت الملتقى كان متغيباً عنه!

ويبدو أن ذلك توضح بحسب ما أشارت إليه مديرة مركز ضمان الجودة الدكتور أميرة نور في كلمتها خلال الافتتاح على أهمية الملتقى في تعزيز فكرة الشراكة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي في مختلف المجالات، من خلال تناولها لموضوع السلامة الغذائية وأهداف التنمية المستدامة والجهود التي تبذلها جامعة دمشق لتحقيق هذه الأهداف على مستوى سورية!

فهل فعلاً سيتم الاكتفاء بجهود جامعة دمشق والشراكة المجتمعية معها لتحقيق مثل هذه الأهداف الكبيرة، وهل هذه من ضمن مسؤولياتها وواجباتها أصلاً؟!

التغطية الإعلامية الرسمية للملتقى تجاهلت الأرقام والبيانات!

اللافت أيضاً أن التغطية الرسمية للملتقى،

المشكلة!
فإذا كانت نسبة الفقر ضمن عام 2020 تصل إلى 56% فكيف هو الحال بعد مرور أكثر من أربع سنوات، خاصة وأنه خلال هذه السنوات تضاعف انهيار القدرة الشرائية للسوريين، وواصلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعها الصاروخي، إضافة إلى استمرار تآكل الأجور باتجاه تصغير قيمتها الشرائية؟! تشير التقديرات الدولية، وفقاً لتقرير البنك الدولي، إلى أن نسبة الفقر في سورية ضمن عام 2022 بلغت 69% تقريباً. إضافة إلى ذلك فإن التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية في بداية العام الجاري 2024 أشار إلى أن 12,9 مليون سوري على الأقل يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن 16,7 مليون شخص في سورية بحاجة إلى مساعدات إنسانية، فيما كان العدد 15,3 مليون في 2023، و14,6 مليون في عام 2022. أي إن نسبة من يعانون من انعدام الأمن الغذائي تتزايد عاماً بعد آخر!

غياب الحضور الرسمي!
على الرغم من أهمية عنوان الملتقى، والطروحات التي عرضت فيه من خلال الأبحاث والمحاضرات المقدمة، بما في ذلك بعض الأبحاث العلمية التي قدمها طلاب المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا، التي ناقشت واقع الزراعة والأمن الغذائي، مع التوقف عند العناوين الأساسية المتمثلة بارتفاع نسب الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وانخفاض الإنتاج الزراعي، وانخفاض نسبة المساحة المخصصة للزراعة المنتجة، وارتفاع

في المحاضرة الافتتاحية لعميدة كلية الهندسة الزراعية خلال الملتقى قدمت تعريفاً للأمن الغذائي وأبعاده الأربعة «توفر الغذاء والحصول عليه والاستقرار والاستخدام»، وتطرقت د. سلوم إلى الأمن الغذائي في سورية وتعمق هذه الظاهرة خلال سنوات الحرب، وأشار ارتفاع نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً، وانخفاض قيمة الإنتاج الزراعي، ونسبة المساحة المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة، مشيرة إلى المعوقات التي تواجه تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتمثل بالقضاء على الجوع، ومنها ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل حاد، خاصة الأسمدة والمحروقات، وضعف القدرة على استخدام التقنيات الحديثة ذات التكلفة المرتفعة، وهجرة الفلاحين من الريف بسبب تداعيات الحرب!

السفر عبر الزمن!

على الرغم من أن الملتقى عقد قبل أيام، إلا أن أبرز النتائج التي خلص إليها تعود إلى بيانات منذ خمس سنوات، دون الوصول إلى بيانات السنوات اللاحقة وحتى الآن مع خلاصاتها واستنتاجاتها!

فمن أجل الوقوف على قضية شديدة الأهمية مثل الأمن الغذائي، وخاصة في بلد يعاني من أزمة خطيرة لها تداعياتها المباشرة والسلبية على قدرة السوريين على تأمين غذائهم اليومي، لا بد من دراسة ظاهرة انعدام الأمن الغذائي بما وصلت إليه الآن من أجل الوصول إلى حلول ناجعة تساهم في معالجة هذه

الملتقى لم يحضره احد من الرسميين لا على المستوى الحكومي ولا على اي مستوى آخر حتى رئيس جامعة دمشق التي احتضنت الملتقى كان متغيباً عنه

بيان حكومي إنشائي يكرس تراجع القطاع الصحي العام!



تستمر معاناة القطاع الصحي، وتستمر معها معاناة المواطن الفقير، فبعد تراجع المنظومة الصحية العامة لدرجة الانهيار نتيجة السياسات الحكومية التقشفية من جهة، والتطيفية من الجهة الأخرى، التي أنتجت قطاعاً متهاكاً عاجزاً عن تلبية دوره بسبب ضعف الإمكانيات وعدم توفر المستلزمات ونقص الكوادر الطبية والتمريضية، يأتينا البيان الحكومي بصياغته الإنشائية وتوصيفه المنقوص للواقع الراهن، دون مؤشرات محددة وأهداف قابلة للقياس، ودون خطة عمل ودون تحديد واضح للأولويات والضرورات!

المتروك للمواطن بهذا الشأن، يصلح للتعميم على المشافي العامة كافة، سواء كانت تتبع لوزارة الصحة أم لوزارة التعليم العالي، وهو النتيجة الطبيعية لتكريس تنصل الدولة من واجباتها ومسؤولياتها وفقاً للسياسات المتبعة، سواء على مستوى تخفيض الإنفاق العام أو على مستوى مسيرة الخصخصة التي بدأت تتسارع خطواتها أكثر فأكثر بكل صلف الظلم والجور للمفقرين في ظل تساؤل خيارات الاستشفاء أمامهم في المشافي العامة، المجانية افتراضاً، والتي أصبحت مأجورة عملياً!

النزف المستمر للكادر الصحي!

المشكلة الإضافية التي لا تقل سوءاً هي بواقع النزف المستمر للكادر الطبي من المشافي العامة، ومشفى المجتهد بدمشق دليل على ذلك!

فبتصريح لرئيسة قسم التمريض في مستشفى المجتهد لموقع «أثر» بتاريخ 2024/10/27 : «أن هناك حاجة ماسة لفرز أكبر عدد من الممرضين للمشفى من قبل وزارة الصحة، حيث يوجد ضغط كبير في العمل، فكل ممرضة تعمل مكان 10 ممرضين نتيجة النقص بالكادر، في الوقت الذي من المفروض أن يكون لكل 3 ممرض ممرضة واحدة، حالياً لكل 30 مريض ممرضة، كذلك في قسم العناية المشددة، يجب أن يكون لكل مريض ممرض، بينما الممرض في عهده 3 ممرض، وهذا يؤثر على نوعية الخدمة المقدمة للمرضى، إضافة إلى كونه يشكل أعباء كبيرة ومضاعفة للمهام الموكلة

فعلى الصعيد الصحي وعد البيان الحكومي بتعزيز الصحة العامة للسكان من خلال تحقيق العدالة في توزيع الخدمات الصحية وتوفير الدواء الآمن والفعال وتحسين المؤشرات الصحية، بالتوازي مع تعزيز منظومة شبكات الحماية الاجتماعية بمفرداتها الثلاث «العمل اللائق - شبكات الأمان الاجتماعي - الخدمات الاجتماعية».

لكن كيف وماهي الخطوات لا أحد يدري، فرغم الصياغة الإنشائية الجيدة أعلاه إلا أن البيان الحكومي لم يأت على ذكر أي جدول أعمال أو اقتراحات، ولا حتى أشار إلى بعض قرارات وتوجهات الحكومات السابقة المحققة فألغاهما، بل على العكس تماماً، ما زالت التوجهات الرسمية تجاه القطاع العام الصحي على حالها، بل هي ماضية إلى الأسوأ بنتائجها على المواطنين، وخير دليل على ذلك مشفى حلب الجامعي!

تسارع في الخصخصة!

أعلن المدير العام لمشفى حلب الجامعي بكري دبلوني الأسبوع الماضي أن مشفى حلب الجامعي بدأ بتحصيل أجور على بعض الخدمات الطبية، مع بقاء قسم الإسعاف مجاناً، موضحاً أن الاختيار بين القسم المجاني أو المأجور يرجع إلى المريض، بهدف رفق المشفى بالدعم المادي اللازم لتحسين خدماته وتطويره، مؤكداً أن القسم المأجور يوجد فيه خدمات إضافية مثله مثل أي مشفى خاص! الواقع المختصر في مشفى حلب الجامعي على مستوى خصخصة الاستشفاء، والخيار

حال معظم المشافي العامة، فموضوع نقص الكوادر ونقص المواد والمستلزمات الطبية معضلة معمة!

وبهذا الصدد لعل من المفيد التذكير بمادة لقاسيون بعنوان «جيشنا الأبيض إلى زوال... التمريض قطاع متهك إضافي بمنهجية حكومية متعمدة!» المنشورة بتاريخ 2024/8/18، والتي تحدثنا فيها مطولاً عن أسباب النزف المستمر في هذا القطاع!

والخلاصة، وبغض النظر عن البيان الحكومي الإنشائي، فالسياسات الرسمية تجاه القطاع الصحي العام مستمرة على حالها، بل مع جرعات متزايدة ومتسارعة لمزيد من الخصخصة فيها، وطبعاً المتضرر من كل ذلك هم الغالبية الفقيرة الذين لا يجدوا لهم مكان للعلاج والاستشفاء لاحقاً!

للمرضين».

ومن وجهة نظر الممرضين كما نقلها الموقع أعلاه: «عندما أصبحت مستشفى المجتهد هيئة مستقلة، بدأت الإدارة بتوزيع مكافآت شهرية للعاملين، واستمر الوضع إلى حين صدور قرار المكافآت الشهرية الخاصة بـ «طبيعة وخطورة العمل»، بما يخص فنيي وأطباء التخدير والعناية والطوارئ فقط، فبعد إقرار المكافآت الشهرية لبعض الأقسام، أصبحت شكلية للبعض الآخر، حيث باتوا يستلمونها كل 3 أشهر، ثم ازدادت الفترة الزمنية لتصبح كل 6 أشهر، وحالياً -وبحسب إفادة الممرضين- لم يستلموا المكافأة منذ العام الماضي بحجة إقرار الحوافز التشجيعية مجدداً والتي لم تبصر النور».

فحال مشفى المجتهد بحسب ما ورد أعلاه هو

السقيلية... تسرب لمياه الشرب لمدة ثلاثة أشهر بلا حلول!



ورغم مراجعة الأهالي لدائرة المياه لإيجاد حل، وبالتواصل مع المعنيين بها، ولكن دون جدوى، ليدخل الأمر طي النسيان وعدم الاهتمام! المياه المتسربة أصبحت تملأ الحفرة التي تم تركها بعد عملية الكشف عن العطل من قبل عمال دائرة المياه، وقد أصبحت مستقطبة للصهاريج التي تسحبها لتبيعها لاحقاً من أجل سقاية المزروعات والأشجار، كفرصة استثمار وتربح غير مكلفة!

وقد ظهرت مشكلة إضافية وهي أنه خلال عمليات الضخ تمتلئ الحفرة بالمياه، ولكن عند توقف الضخ تعود المياه المتبقية في الحفرة، بما تحمله من أوساخ وجراثيم، إلى القسط الذي يزود أحياء المدينة بمياه الشرب، لتنتقل هذه الأوساخ والجراثيم مع عملية الضخ التالية إلى شبكة المياه الواصلة إلى البيوت، مع الاحتمالات السيئة على المستوى الصحي بما تحمله هذه المياه التي أصبحت ملوثة بالأوساخ والجراثيم والطفيليات، ما أدى إلى ظهور بعض الأمراض، وخاصة في الجهاز الهضمي!

تسربت مياه الشرب من خط المياه الذي يغذي مدينة السقيلية وبعض البلديات الأخرى، والقادم من نهر البارد، منذ ثلاثة أشهر بحسب أهالي المدينة، وما زالت المشكلة مستمرة حتى تاريخه، حيث خرجت المياه المتسربة إلى سطح الأرض جانب الطريق العام، طريق السقيلية- العشارنة، مقابل الحي الجنوبي للمدينة.

وعند مراجعة بعض الأهالي لدائرة المياه بهذا الخصوص أرسلت الدائرة عمال الصيانة لإجراء اللازم، وكان الاعتقاد الأولي أن تسرب المياه من الخط الفرعي الذي يغذي الحي الجنوبي فقط، ولكن بعد الحفر تبين أن التسرب من الخط الرئيسي المغذي للمدينة والقادم من نهر البارد!

وبحسب عمال الصيانة يتعذر عليهم إصلاح العطل المتسبب بالتسرب، لأن الخط الرئيسي يقع على عمق لا يمكن لألة الحفر المتوفرة لديهم الوصول إليه!

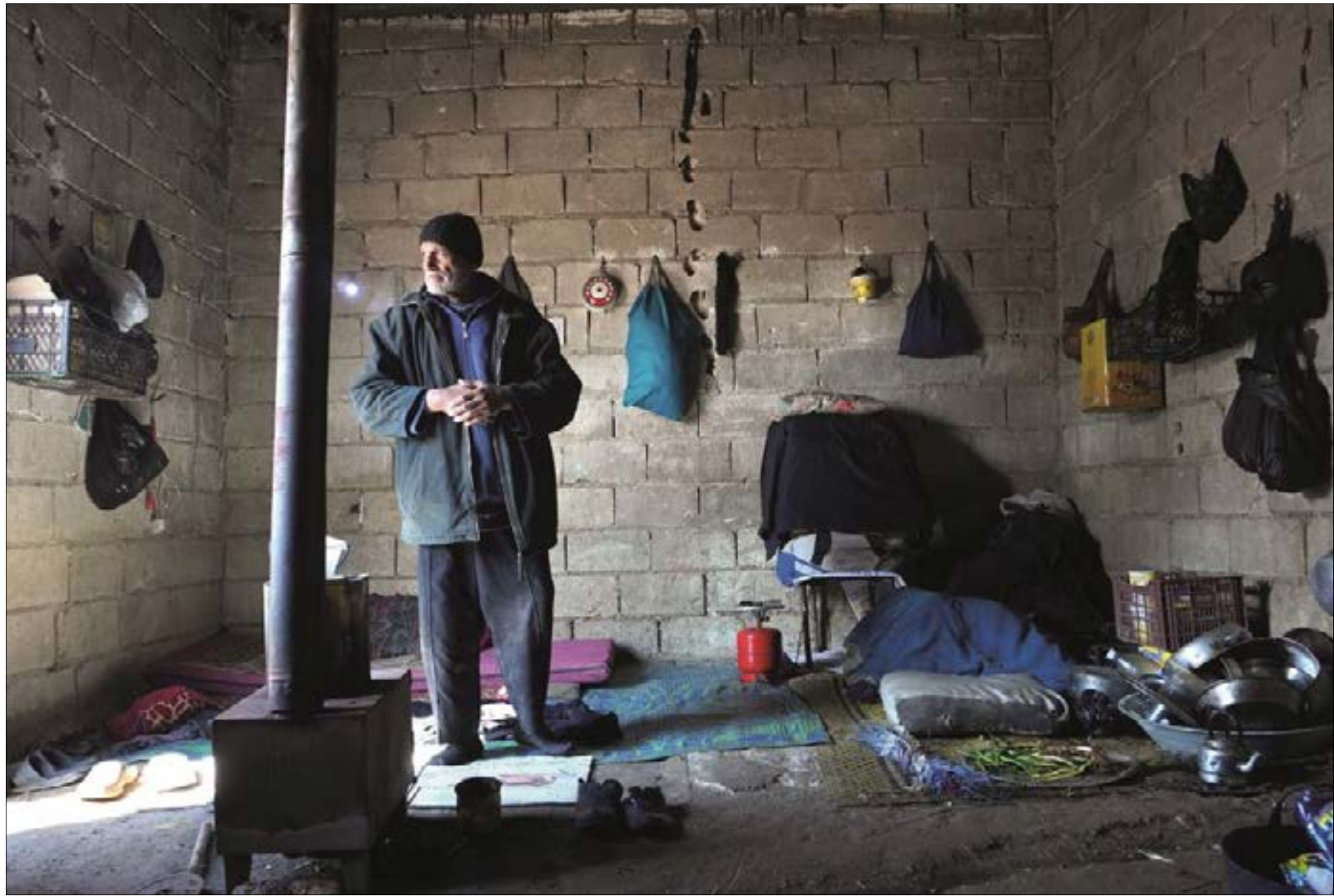
التسرب مستمر، ومشكلة التزود بمياه الشرب تفاقم في بعض أحياء المدينة بشكل كبير، وتفاقمت ذلك بانتشار الأمراض، والجهات المعنية غير مبالية، لا باحتياجات المواطنين لمياه الشرب، ولا بصحتهم بسبب المياه التي أصبحت ملوثة، ولا بالمياه المهذورة منذ ثلاثة أشهر متواصلة!

برسم محافظة حماة- مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي- مؤسسة استثمار الغاب.

يرون يوماً كيف تهدر هذه المياه بكل استهتار رسمي على حساب احتياجاتهم الضرورية لها! وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة استثمار الغاب في المدينة يتوفر لديها آلة حفر تصل إلى العمق المطلوب لإصلاح العطل والتسرب، ولكن المؤسسة لم تستجب لمطالب الأهالي للمساعدة في حل مشكلة تسرب المياه، بالتعاون بين دائرة المياه ومؤسسة استثمار الغاب، بكل أسف!

إضافة إلى ذلك فإن المياه المتجمعة في الحفرة تستقطب الحشرات والناموس وغيرها، باعتبارها وسطاً حيويًا مناسباً لها، بما في ذلك ذبابة الرمل التي غزت المدينة سابقاً، حيث تزايدت أعداد الإصابات بالليشمانيا فيها، فبحسب الأهالي فإن حفرة المياه كانت مسبباً إضافياً لهذه الزيادة في الإصابات! مقابل ذلك أصبحت بعض أحياء المدينة بلا ماء بسبب التسرب المستمر منذ ثلاثة أشهر، وهؤلاء

ما العلاقة بين السياسات الاقتصادية في



تخفيض النفقات الاستثمارية العامة ودورها في تباطؤ التنمية

يوصي صندوق النقد الدولي بأن يتم الحد من الإنفاق الاستثماري الحكومي، معتبراً أن الحكومة يجب أن تركز على الإنفاق الجاري بشكل أكبر. وتشير بيانات الموازنات السورية إلى التزام صارم بهذا المبدأ، حيث كانت النفقات الاستثمارية تنخفض باستمرار حتى وصلت إلى حدود 18% فقط من إجمالي الموازنة في 2023 مقارنة بنسبة 46% في 2011، وحتى في ارتفاعها إلى 30% في موازنة العام 2025 التي تم الإعلان عنها مؤخراً، كانت متزامنة مع ارتفاع سعر صرف الدولار المعتمد في الموازنة بنسبة 17%، ما يجعل الزيادة الحقيقية في الموازنة أقل مما هو معلن، وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات التضخم المرتفعة التي بلغت 122% في منتصف عام 2024.

وبعني هذا التراجع في الاستثمار العام، أن الدولة قد تراجعت في دعم البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة والمشاريع التنموية، مما يضعف الأسس الاقتصادية للبلاد، ويزيد من الضغوط على الفقراء وأصحاب الدخل المحدود. هذا ولم نتحدث بعد عن العائدية المنخفضة لليرة السورية في الاستثمارات، والتي وصلت في عام 2015 على سبيل المثال إلى نسبة تقارب 11.6%، وهي بالتأكيد اليوم أقل من ذلك.

الإعفاءات الضريبية للشركات الخاصة وأثرها على العائدات الحكومية

يشدد الصندوق في وصفاته على ضرورة تشجيع الاستثمار الخاص عبر تقليل الضرائب على أرباح الشركات، ومنح

السياسة تدريجياً لتفادي ردود الفعل السلبية من السكان، فإن سورية لم تطبق هذه التوصية، بل قامت بخفض الدعم الحكومي بشكل متسارع، ما انعكس في ارتفاع هائل في تكاليف المعيشة. فبين عامي 2014 و2024، زادت تكاليف المعيشة بنحو 135 ضعفاً، فيما لم تزد الأجور إلا بنسبة 20 ضعفاً، مما أدى إلى تدهور حاد في القدرة الشرائية، وأجبر شرائح واسعة من المجتمع على تحمل الأعباء المالية المترتبة على ذلك.

زيادة أسعار الطاقة والخدمات العامة ضمن «حزمة الإصلاحات الاقتصادية»

تعتبر زيادة أسعار الطاقة من أهم توصيات الصندوق التي تهدف إلى «تحقيق توازن» في الموازنة العامة عبر تقليص الدعم الحكومي الموجه للطاقة. وقد طبقت الحكومة السورية هذه السياسة على مراحل عدة، حيث رفعت الدعم عن البنزين، في حين ارتفعت أسعار المازوت المدعوم من 180 ليرة في عام 2020 إلى حوالي 5000 ليرة في عام 2024، أي بزيادة تفوق 2677%. كما شهد المازوت الصناعي والتجاري قفزة من 650 ليرة إلى 11500 ليرة، بزيادة تصل إلى 1669%، بينما ارتفع سعر البنزين أوكتان 95 من 575 ليرة في 2020 إلى 13500 ليرة، أي بنسبة 2247%. ولم تؤثر هذه الزيادات على القدرة الشرائية فحسب، بل أسفرت أيضاً عن ارتفاع كبير في تكاليف النقل والمواصلات والخدمات العامة، حيث تكبد المواطنون تكلفة هذه الخدمات مع هذه الزيادات.

تصل إجراءات الحكومات السورية المتعاقبة حدّ التطابق مع وصفات صندوق النقد الدولي الموجهة «لمعالجة» عجز الموازنة

تكرر في سورية تصريحات رسمية حول العجز المتفاقم في الموازنة العامة، حيث بلغ هذا العجز المقدر في موازنة 2025 نحو 21%. وتزامن هذه التصريحات مع تسريع القرارات التي تقلص دور الدولة الاجتماعي، مما يؤدي إلى تراجع الدعم الحكومي تحت مسميات مثل «عقلنة» الدعم أو «توجيهه إلى مستحقيه». ويأتي هذا النمط من الإجراءات في سياق يصل حد التطابق مع وصفات صندوق النقد الدولي الموجهة «لمعالجة» عجز الموازنة، وهي وصفات جربتها العديد من الدول وأسفرت عن نتائج مدمرة.

■ سعد خاطر

عند مقارنة تصريحات المسؤولين السوريين حول قضايا عجز الموازنة والدعم، تتكشف لنا أوجه الشبه بين النهج السوري الحالي في التعامل مع العجز، وبين الوصفات الاقتصادية التي يطرحها صندوق النقد الدولي. وتتخلص وجهة نظر الصندوق في أن التدخل الحكومي المكثف في الاقتصاد يُثقل كاهل الموازنة، ويؤدي إلى تفاقم التضخم والبطالة ويعزز عجز الميزان التجاري، مما يضعف النمو الاقتصادي والإنتاجية. ومن هذا المنطلق، تقترح سياسات الصندوق أن الحل الأمثل يكمن في تقليص النفقات الحكومية، لا سيما فيما يتعلق بالإنفاق على الخدمات والدعم، مع تعزيز دور القطاع الخاص وتحجيم دور الدولة إلى أقصى حد. ويبدو أن سورية تطبق هذا النهج بحذافيره، بينما تعاني موازنتها العامة من تداعيات التطبيق التاريخي في سورية لهذه الوصفات.

تقليل الدعم «بالتدريج»... يشدد صندوق النقد الدولي على ضرورة تقليص الإنفاق على السلع المدعومة تدريجياً وصولاً إلى إلغائه بالكامل، مع رفع أسعار السلع التموينية والخدمات الضرورية لتغطي تكاليفها الفعلية. ورغم أن الصندوق يوصي بتطبيق هذه

تخلي الدولة عن وحداتها الإنتاجية وخطط تصفية القطاع العام يحث الصندوق الدول المتعثرة اقتصادياً

سورية و وصفات صندوق النقد الدولي؟



وقد انتهى المطاف بجميع الدول التي التزمت بوصفات صندوق النقد الدولي إلى حدوث انهيارات اقتصادية ومالية واضحة، وتفاقم الركود التضخمي فيها، وإلى تفاوت شديد في توزيع الثروة، مع تعريض مستوى المعيشة لأغلبية السكان لتدهور شديد، وإلى نمو حجم الدين العام، وزيادة هروب وتهريب الأموال للخارج.

في نهاية المطاف، وصولاً إلى وضع لا يعود فيه أمام الدولة التي تدعن لهذه السياسات سوى تخفيض حجم إنفاقها الجاري الموجه للخدمات الاجتماعية وتجميد الاستثمارات العامة وحصرها في أضيق الحدود. وهي المفاسل التي تضر في الصميم مصالح الفقراء ومحدودي الدخل وتؤدي إلى إبطاء أو حتى إيقاف عجلة النمو الاقتصادي.

المجتمع، حيث تؤدي هذه السياسات إلى انهيار في منظومة الحماية الاجتماعية، وانخفاض في الخدمات العامة، وركود اقتصادي طويل الأمد، وهو ما رأيناه بأم أعيننا في الانفجار السوري. وفي كثير من الحالات السابقة التي طبقت الوصفات، ارتفعت معدلات الهجرة هرباً من تدهور الظروف الاقتصادية والمعيشية، ويزداد الأمر سوءاً مع ارتفاع معدلات الدين العام نتيجة للاستدانة المستمرة، مما ساهم في انكماش اقتصادي مستمر.

إعفاءات ضريبية تسهم في زيادة نشاط القطاع الخاص. ورغم أن الصندوق يوصي بأن تكون نسبة العائدات الضريبية من الناتج المحلي لا تقل عن 15%، فإن نسبة العائدات الضريبية في سورية لم تتجاوز 8,3%، مع انتشار واسع للتهرب الضريبي بين كبار أصحاب رؤوس الأموال. فمثلاً، قدرت خسائر التهرب الضريبي بما لا يقل عن 2,5 تريليون ليرة في عام 2022. هذا يعني أن الدولة لم تكثف بتطبيق توصيات الصندوق، بل تجاوزت حدودها مما أدى إلى تقليص مواردها الضريبية بشكل حاد، لتزداد بذلك الأعباء المالية على الفئات الفقيرة.

التقييد الديمقراطي وقمع الأصوات المطالبة بالتغيير

من الملاحظ أن تطبيق سياسات صندوق النقد ارتبط دائماً بتقليص مساحة الديمقراطية في الدول المعنية، حيث تواجه الحكومات التي تتبنى هذه السياسات رفضاً شعبياً وارتفاعاً في مستويات عدم الرضا الاجتماعي يتزايد مع مرور الوقت. ولضمان استقرارها، تضطر هذه الحكومات إلى فرض قيود متزايدة على حرية التعبير وطمع الأصوات الاحتجاجية المطالبة بحقوقها الأساسية. وبناءً عليه، تغدو وصفات الصندوق بمثابة «كلمة سر» تهدف إلى ضرب عوامل الاستقرار الاجتماعي في الدول المعنية.

إجراءات صارمة لوصفات معروفة النتائج مسبقاً

كانت أمام سورية قائمة طويلة من الدول التي قررت الإذعان لإملاءات صندوق النقد الدولي. وفي جميع تلك الحالات، انطوت وصفات الصندوق على إجراءات من شأنها تخفيض الموارد الحكومية

الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتطبيق السياسات المالية المقترحة

يُظهر واقع التطبيق السوري لوصفات الصندوق نتائج مشابهة لما حدث في دول أخرى، حيث تسببت هذه السياسات في إضعاف قدرة الدولة على توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتفاقم الفجوة الطبقة.

ومنذ تطبيق هذه السياسات، ومع كل تسارع في تطبيقها، تزداد صعوبات المعيشة على معظم شرائح المجتمع، ويتفاقم تدهور الوضع المعيشي، حيث ازدادت الضغوط المالية على الأسر، وتراجع مستوى الخدمات العامة. وقد دفعت هذه التحولات عدداً إضافياً من المواطنين إلى ما دون الحد الأدنى للفقر، وأثرت على الاستقرار الاجتماعي. وتؤكد التجارب السابقة للعديد من الدول التي طبقت سياسات صندوق النقد الدولي أن التبعات غالباً ما تكون مؤلمة على

انتهى المطاف بجميع الدول التي التزمت بوصفات صندوق النقد الدولي إلى حدوث انهيارات اقتصادية ومالية واضحة



الاقتصاد البريطاني مستمر في أزمته ومشكلاته



ضمن متابعته الدورية لأبرز الأحداث الاقتصادية والمالية في الغرب، يتناول الاقتصادي البارز مايكل روبرتس، الذي لديه خبرة عمل في أسواق لندن المالية لأكثر من 40 عاماً، الموازنة البريطانية الأولى التي يقدمها «حزب العمال» بعد انتخابه مؤخراً. تأتي أهمية هذا الحدث في أنه جاء في أعقاب ركود اقتصادي ومشاكل تضخمية يعاني منها الاقتصاد البريطاني، أدت وتؤدي إلى اضطرابات داخلية كبيرة، والتي لا يبدو بأن مؤسسات النظام الحاكم في بريطانيا، سواء من «المحافظين» أو «العمال»، قادرة على إعطاء حلول حقيقية لها.

■ مايكل روبرتس
ترجمة: قاسيون

الإجمالي، وهو الأدنى بين بلدان مجموعة الدول السبع الكبرى عند نحو 10% لن يتغير كثيراً بحلول نهاية ولاية هذا البرلمان، ولن تتم زيادة الاستثمار الحكومي أو حتى تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار أيضاً. وعلى هذا فإن الأمل في ارتفاع نمو الإنتاجية سوف يتلاشى. إذ يتوقع مكتب مسؤولية الموازنة أن يرتفع اتجاه نمو الإنتاجية «الإنتاج لكل ساعة عمل» من الصفر إلى 1,25% في عام 2029. وهذه زيادة كبيرة مقارنة بمعدل متوسط بلغ قرابة ثلثين بالمئة [0,67%] في العقد الذي أعقب الأزمة المالية. ولكنها لا تزال أقل كثيراً من المتوسط الذي بلغ نحو 2,25% في العقد الذي سبق الأزمة المالية.

كل هذا يعني أن الموارد المتاحة لعكس اتجاه التراجع في مستويات المعيشة والخدمات العامة ضئيلة في أفضل الأحوال، ولن تؤدي إلى إصلاح «بريطانيا المكسورة».

إجراءات تجميلية!

كانت ريفز حريصة على القول إن التضخم أخذ في الانخفاض، وكانت ملتزمة بهدف بنك إنكلترا البالغ 2% سنوياً. ومع ذلك، فإن توقعات التضخم لن تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف حتى عام 2029! والواقع أن التضخم من المتوقع أن يرتفع في عام 2025. وبالتالي فإن الضغط على الدخل الحقيقية سوف يظل قائماً حتى انتهاء ولاية هذا البرلمان. الواقع أن مكتب مسؤولية الموازنة يتوقع أن ينمو الدخل الحقيقي المتاح للأسر «RHD» بمعدل

وسطى سنوي هو نصف بالمئة [0,5%] فقط «للفرد وسطياً وهو مقياس لمستويات المعيشة» على مدى السنوات الخمس المقبلة. في ظل اقتصاد يتسم بانخفاض معدلات النمو والإنتاجية، فإن كل ما تستطيع ريفز أن تفعله هو محاولة زيادة الضرائب والاقتراض الحكومي لتمويل المزيد من الإنفاق على الخدمات العامة. وقد اختارت أن تفعل هذا من خلال زيادة مساهمات الضمان الاجتماعي التي يدفعها أصحاب العمل عن كل عامل يعمل لديهم. ومن المفترض أن يؤدي هذا إلى جلب 25 مليار جنيه. كما تعمل ريفز على زيادة الضرائب على مكاسب رأس المال التي يدفعها المستثمرون الأثرياء عندما يبيعون أصولهم المالية. لم يعد يوسع الأثرياء للغاية أن يزعموا أنهم «غير مقيمين» لتجنب دفع الضرائب على الأرباح في الخارج إذا كانوا يعيشون في المملكة المتحدة.

لكن لا توجد ضريبة ثروة على الأثرياء للغاية «والتي يمكن أن تجمع بسهولة 25 مليار جنيه سنوياً»، ولا توجد زيادة في الضرائب على أرباح الشركات «والتي تظل عند 25%، ولا يتم رفع عتبات الإعفاء الضريبي مع التضخم حتى عام 2028، لذلك سيدفع معظم العاملين المزيد من الضرائب من أي زيادة في الأجور. ستكون هناك «حملة صارمة» على الاحتيال في إعانات الرعاية الاجتماعية للحصول على 4 مليارات جنيه سنوياً، ولكن فقط التزام غامض بمعالجة التهرب والإبطال الضريبي، وهو الذي يجعل الحكومة تخسر حوالي 25 مليار جنيه سنوياً.

سيرتفع الحد الأدنى للأجور إلى 12,21 جنيهاً. ووصفت ريفز الزيادة بنسبة 6,7% بأنها «خطوة مهمة» نحو خلق «أجر معيشي حقيقي للعاملين» - على الرغم من أنها أقل من الحد الذي يطلب به كثير من العمال وممثلهم. كما قامت بتغيير ما أسماه «القاعدة المالية» الخاصة بالاقتراض الحكومي. وتعهّدت حكومة حزب العمال بخفض ديون القطاع العام، التي بلغت الآن نحو 100% من الناتج المحلي الإجمالي. تقوم ريفز بإعادة قياس هذا «الدين الإجمالي» إلى «دين صاف»، أي بعد الأخذ في الاعتبار الأصول الحكومية مثل

المباني والممتلكات المالية. وهذا من شأنه أن يسمح لها باقتراض 50 مليار جنيه إضافية خلال بقية هذا العقد دون زيادة مستوى الدين.

قررت الحكومة البريطانية اقتراض المزيد من المال - ما يصل إلى 40 مليار جنيه هذا العام المالي، لتمويل الإنفاق الإضافي على المدارس، والخدمات الصحية الوطنية، والخدمات العامة. لكن الإنفاق الإضافي على الخدمات الصحية الوطنية، والإسكان، والنقل، وغير ذلك سوف يصاحبه أيضاً زيادة قدرها 3 مليارات جنيه سنوياً في القوات المسلحة وضمان دفع 3 مليارات جنيه سنوياً لأوكرانيا «طالما أن الأمر يتطلب ذلك».

لكن ما زال من غير الواضح ما إذا كانت مدينة لندن ومستثمرو السندات سيقبلون بهذا دون بيع السندات الحكومية ورفع تكاليف الفائدة. حتى الآن يبدو أنهم سعداء، ولكن مكتب مسؤولية الموازنة يعتقد أن عائدات السندات سوف ترتفع على مدى السنوات القليلة المقبلة لتصل فوق 4% في حين أن سعر الفائدة لدى بنك إنكلترا سوف ينخفض فقط من نحو 5% الآن إلى 4%. وعلى هذا فإن أسعار الرهن العقاري وبطاقات الائتمان سوف تستمر في الضغط على مستويات المعيشة.

رغم اقتراض الحكومة من أجل الإنفاق على الخدمات العامة، فهذه الزيادة مقارنة بالمحافظين لم تتجاوز 1,5% سنوياً. النهج العام لم يتغير، والأمر متروك للقطاع الرأسمالي للاستثمار والنمو. وكما قال ساهيل جاي دوتا: «لم يظهر حزب العمال أي إشارة إلى تغيير النموذج الحالي حيث يتم توفير البنية الأساسية الحيوية من قبل الشركات الخاصة. وقد تجنبت العديد من هذه الشركات الاستثمار على مدى العقود الثلاثة الماضية، في حين زادت من أرباح الأسهم وعمليات إعادة الشراء ودفع رواتب المديرين التنفيذيين. وبدلاً من مواجهة المشكلة، يبدو أن أولوية حزب العمال تتمثل في تحلية المستثمرين والمطورين بمزيد من الأموال المتاحة بشروط أفضل»: أي عبر المزيد من الإعانات للشركات الكبرى المملوكة من خلال المزيد من الضرائب والاقتراض الحكومي.

بريطانيا
صاحبة ادنى
نمو للإنتاجية
والاستثمار
بمجموعة
السبع ولن
ينمو الدخل
الفردى السنوي
الحقيقي سوى
0,5% للسنوات
الخمس المقبلة

محدودية الموارد ارتباطاً بالوظيفة العامة... خلط رسمي مقصود!



خلال اجتماع بتاريخ 27/10/2024 لفريق العمل الحكومي المعني باستراتيجية تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، قال رئيس الحكومة: «نريد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التطور والتوسع، وتشجيع خريجي الجامعات على إطلاق مشاريعهم وفق اختصاصاتهم وبما يتناسب مع احتياجات السوق المحلية والمجتمع، وتغيير الثقافة المجتمعية السائدة نحو التوجه إلى الوظيفة العامة ولا سيما في ظل محدودية الموارد المالية للحكومة».

المعلن عنها لترميم الشواغر! ولعل مؤشرات المسابقة المركزية التي أجرتها الحكومة منذ عامين دليل واضح على مستوى أعداد المتقدمين وأعداد المقبولين وأعداد الملحقين وأعداد المستنكفين بعد الالتحاق، وبالنتيجة فرص العمل المطروحة التي بقيت شاغرة في الكثير من الجهات العامة! مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحكومة بنفسها اتخذت إجراءات للحد من هذا النزف، حيث قلصت قبول الاستقالات لدرجة المنع، إلا بحالات استثنائية! فعن أية ثقافة مجتمعية سائدة يجري الحديث الرسمي؟! وهل ذلك بغاية تغيير حال النزف الجاري من الوظيفة العامة، ولتبرير استمرار عوامل النذب منها، وخاصة السياسات الأجرية المجحفة؟! وهل للحكومة موارد مالية خاصة، أم هي مسؤولة عن مالية الدولة ومواردها، والتي هي أموال المواطنين؟! وما هو أثر تكلفة أجور الوظيفة العامة على الموارد المالية للدولة؟

لن نخوض في موضوع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد سبق لفاسيون أن ناقشته مراراً على صفحاتها، لكن سنقف عند حديث رئيس الحكومة عن الثقافة المجتمعية السائدة بالتوجه إلى الوظيفة العامة، وربط ذلك بمحدودية الموارد المالية الحكومية، ما يمثل تعبيراً عن وجهة النظر الرسمية في تعاطيها مع العناوين أعلاه! فهل فعلاً التوجه إلى الوظيفة العامة ما زالت ثقافة مجتمعية سائدة؟ وهل للحكومة موارد مالية خاصة، أم هي مسؤولة عن مالية الدولة ومواردها، والتي هي أموال المواطنين؟! وما هو أثر تكلفة أجور الوظيفة العامة على الموارد المالية للدولة؟

الوظيفة العامة خيار اضطراري ومؤقت!

الطرح بأن التوجه للوظيفة العامة هو ثقافة مجتمعية سائدة يبدو وكأنه معزول عن الواقع ومنفصل عنه تماماً!

فالوظيفة العامة لم تعد مرغوبة ولا مستقطبة منذ عقود، بل أصبحت طاردة ونابذة لمن هم على رأس عملهم بها، والسبب الرئيسي بذلك هي الأجور الهزيلة، بالإضافة إلى الكثير من عوامل النذب الأخرى!

فالتوجه إلى الوظيفة العامة أصبح الخيار الأخير والاضطراري والمؤقت بالنسبة لطالبي العمل، إلى حين حصولهم على فرص عمل أفضل، وينطبق عليه مقولة «ساقية جارية ولا نهر مقطوع»، في ظل المنافسة الشديدة في سوق العمل بسبب قلة وندرة فرص العمل المتاحة فيه، بالإضافة إلى زيادة عوامل الاستغلال على حساب الحقوق «الأجور وساعات العمل والتعويضات والتأمينات...»! فالنزف من الوظيفة العامة يزداد، والجهات العامة بغالبيتها تعاني من نقص الكوادر وتشتكي من تدني نسب التقدم للمسابقات

مورد حكومة أم موارد دولة؟!

أما الحديث عن «محدودية الموارد المالية الحكومية» ففيه خلط غير مبرر وغير مفهوم، فلا يوجد موارد مالية للحكومة، بل موارد مالية للدولة بمسؤولية الحكومة حسن إدارتها وتنميتها!

فإن يقال أن للحكومة موارد فهذا يعني أنها تمن على المواطنين والدولة بمواردها، وكأنها أموالها الخاصة!

مع العلم أن موارد الدولة هي أموال الناس أصلاً، على ذلك فلا من في ذلك عليهم من كل بد، لا من الحكومة ولا من غيرها، بما في ذلك أعباء وتكاليف الوظيفة العامة، بل ومن واجباتهم المفترضة كمواطنين أن يراقبوا الحكومة ويحاسبوها على حسن إدارتها لهذه الموارد بما يحقق مصلحتهم!

فهذا الخلط الرسمي، باعتبار موارد الدولة أنها موارد حكومة، غير مبرر من كل بد، لكن يبدو أن الحكومة بتغول سياساتها وتوجهاتها الضالمة تجاه المواطنين وعلى حساب

المحدودة، بحسب حديث رئيس الحكومة أعلاه؟! لنصل إلى لب الموضوع بهذا الشأن والتمثل بالموارد نفسها، فمن أسباب محدودية الموارد تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي «العام والخاص» عاماً بعد آخر، والسياسات الضريبية المحايية لأصحاب الأرباح، بالإضافة إلى التهرب الضريبي، بالإضافة إلى الكثير من الأسباب الأخرى التي لا تقل أهمية، مع عدم تغيير عامل رئيسي يتمثل بحجم النهب والفساد الكبير المتسلط على الموارد المتاحة «المحدودة»!

خلاصة القول يبدو أن الحكومة تريد من الطرح أعلاه تصوير الوظيفة العامة على أنها تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة على عكس الواقع، لتبرير سياسات تجميد الأجور، وسياسات تقليص العمالة في الوظيفة العامة، مع التغيب المقصود لأسباب محدودة منها عن المساءلة والمحاسبة!

حقوقهم، أصبحت ترى نفسها مالكة حصرية لموارد الدولة لتصنع منها ما شاءت، خاصة مع غياب كل أشكال المحاسبة والمساءلة المفترضة!

محدودية الموارد لا علاقة لها بكتلة الأجور الهزيلة!

لنصل إلى صلب موضوع محدودية الموارد ربطاً مع الوظيفة العامة، وجوهر الجوهر بذلك هي الأجور، التي تعتبر أقل من هزيلة بمقاييس الأسعار والتضخم والاحتياجات!

فعلى سبيل المثال كانت نسبة كتلة اعتمادات الأجور والتعويضات في القطاع العام، بما في ذلك أجور المتقاعدين، من إجمالي الموازنة العامة للدولة في عام 2023 هي 12,7% فقط، وهذه النسبة متقاربة في كل الموازنات العامة السنوية!

فهل تشكل هذه النسبة الضئيلة عبئاً حقيقياً على الموازنة كي تتم مقارنتها بالموارد

خبر عام وتعليق هام... شجاعة رأس المال الخاص تتجاوز شجاعة رأس المال الحكومي...!



المقدمة لها والتي يجب أن تكون مبنية على أسس واضحة.

تعليق: حلوة عبارة التعويض من صنف الضرر... وع هالحالة يعني اللي راحت عليه شجرة بالحريق بيتم تعويضه بغرسه... هاد إذا تم تشميله بالمعايير اللي لسا مو واضحة وبدها شغل... وبعد الوقت على عمليات حصر الأضرار وتدقيق بياناتها... يعني العوض بسلامة المتضررين بالتعويض العادل!

يقول الخبر: أكد وزير الزراعة، حول تحديد إجراءات ومعايير حصر الأضرار الناجمة عن الحرائق، أهمية تحديد معايير لحصر الأضرار ووضع برنامج لتعويض المزارعين، على أن يكون التعويض من صنف الضرر الحاصل كتوزيع الغراس والدعم من الجمعيات وغير ذلك، مع الحرص على تلافي أي ثغرات أو سلبيات في عمل لجان تقدير الأضرار، والتدقيق في البيانات

تعليق: التوجيه الحكومي ما كان بس لوزارة الموارد المائية وبس... في كتب شبيهة تم توجيهها لوزارات تانية بنفس المضمون... زيادة الإيرادات والأرباح... يعني بالمختصر المفيد الحكومة بدها اقتراحات جديدة من الوزارات لتزيد الجباية من جيوب الناس ع حساب الخدمات والأسعار... يعني البابين إثنو جابين ع أيام سودة أكثر وأكثر ع إيدين الحكومة...!!

ح يدخلوا على خط النقل الداخلي مع إعفاءات كبيرة بحسب قانون الاستثمار... يعني القصة مشان مصلحة بعض المستثمرين باسم حل مشكلة النقل الداخلي... ومع هيك مالنا ضد... بس شو ح يصير بالشركات الخاصة والسرافيس اللي عم تشتغل حالياً... لأن المنافسة مع شركات كبيرة وإعفاءات كمان مو لمصلحتهم... والأهم لنشوف كيف ح تكون تسعيرة النقل ع المواطن بعدين!

يقول الخبر: وجّه رئيس مجلس الوزراء كتاباً إلى وزارة الموارد المائية طلب فيه العمل على التنسيق مع من يلزم وموافاة رئاسة مجلس الوزراء بمذكرة تتضمن رؤية الوزارة ومقترحاتها لإعادة النظر بآلية عمل الشركة العامة للصرف الصحي على مستوى المحافظات من منظور اقتصادي ربحي بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، وبما يمكنها من خلق سبل لتحقيق الإيرادات المطلوبة للنهوض بواقعها وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبلها.

يقول الخبر: نقلاً عن صفحة الحكومة: شجاعة رأس المال الخاص تتجاوز شجاعة رأس المال الحكومي...!

تعليق: أكيد مالنا ضد القطاع الخاص وقت بيكون منتج وهمه البلد والناس اللي فيه... بس هاد الحكى شو معناه بالله... يعني ليش حتى يكون رأس المال الخاص أشجع من الحكومي... معقول هيك... لك المتل بيقول اللي بأيدي القلم ما بيكتب حالو من الأشقياء... حكومة أضرب واطرح وبأيديها السياسات والقرارات... وعندها كل ممكنات الدولة... وبعد كل هاد بتعترف بالجنين بمواجهة القطاع الخاص... والله شي عجيب وغريب فعلاً!!

يقول الخبر: المدير العام لهيئة الاستثمار السورية ندى لايقه في تصريح عقب اجتماع المجلس الأعلى للاستثمار: إدراج قطاع النقل الداخلي ضمن المشاريع المستفيدة من قانون الاستثمار! تعليق: ع هالحالة في مستثمرين

جورجيا آخر حلقات مسلسل «الثورات الملونة»



بات مسلسل «الثورات الملونة» قديماً ومبتدلاً بمشاهدة المكررة، إلا أن عنوان فصله الجديد بات فشل هذه الاستراتيجية بنشر «الديمقراطية» حول العالم، ليكون من آخر حلقاته جورجيا، بانتخاباتها التي انتصر فيها حزب «الحلم الجورجي».

■ ملاذ سعد

وبعد كل ذلك، شكّلت نتيجة الانتخابات نوعاً من الصدمة لائتلاف المعارضة والأوروبيين والأمريكيين، وبنسبة ساحقة لـ«الحلم الجورجي» ستمكّن من تشكيل الحكومة الجورجية لوحده نظراً لتجاوزه نسبة 50%.

خطوات مكررة

سارعت قوى المعارضة الجورجية إلى إعلانها رفض نتائج الانتخابات واعتبارها مزورة دون أي دليل، وبتعيين أن «زعيم المعارضة» هذه المرة هي الرئيسة الجورجية فرنسية الأصل سالومي زورابيشفيلي، التي قالت «شهدنا شيئاً غير عادي، هذا كان تزويراً شاملاً» واعتبرت أن الحكومة الحالية «غير شرعية» ودعت، مثل كل قوى المعارضة، إلى التظاهر ضد نتائج الانتخابات والطعن بها، لتشهد جورجيا احتجاجات مستمرة منذ اليوم التالي للانتخابات.

وبالتوازي مع ذلك، لم تتوان الدول الغربية عن دعم المعارضة الجورجية بالتصريحات المشككة بنتائج الانتخابات، وبراءة «الديمقراطية» في جورجيا، وإعلان استعدادها عن دخول الاتحاد الأوروبي، والناتو بالتأكيد، مستقبلاً.

لكن الملفت والجديد هذه المرة، وجود قوى أوروبية معادية للسلوك الغربي عموماً، وتتخذ هنغاريا منبراً رسمياً معبراً عنها، ليعلن الرئيس الهنغاري فيكتور أوربان

صدت نتيجة الانتخابات البرلمانية الجورجية التي جرت في 26 تشرين الأول الفائت، بفوز حزب «الحلم الجورجي» الحاكم بنتيجة 54,08%، بمقابل 37,58% لائتلاف المعارضة الذي يضم بصفوفه «الحركة الوطنية الموحدة» و«التحالف من أجل التغيير» و«جورجيا القوية».

بعد دأبه سنياً للحفاظ على حالة الخصام بين تبليسي وموسكو، ومحاولات دفع جورجيا لمواجهة العسكرية مع روسيا لمدة سنتين منذ بدء الصراع الروسي-الأوكراني، لم يفض هذا العمل سوى إلى تغير إيجابي بمواقف «الحلم الجورجي» الحاكم منذ 12 عاماً تجاه روسيا، وبعيداً عن الغرب، وبمؤشرات تفيد بتوجه جورجيا نحو استعادة علاقاتها مع موسكو بشكل طبيعي.

لكن وسط الصراع الدولي الجاري، لم يعد هناك مجال لأي موقف محايد، شكلاً أو مضموناً، لأية دولة، وفي اللحظة التي باتت هناك حاجة أمريكية لتفعيل جورجيا كنقطة توتر وصراع أخرى ضد روسيا، لم يكن من المقبول لها الرفض، لتتحضر تنفيذ عملية «ملونة» جديدة فيها قبيل الانتخابات البرلمانية، وثقة بقدرتها على هذا استناداً لذلك العمل القديم المستمر، والدعم السياسي والمالي لبعض الأطراف الداخلية الموالية لها.

إشارات لمسامح لتفجير التوترات بشكل أكبر مع صدور تقارير إعلامية حول وصول قناصة جورجيين مدربين في أوكرانيا إلى داخل البلاد، بغية استهداف المتظاهرين وإشعال الساحة، في تكرار لسيناريوهات أخرى مشابهة.

قد يكون من المبكر القول بفشل «الثورة الملونة» وحدث انقلاب في جورجيا، إلا أن المحاولة تمضي إلى حتفها وهو ما يشكل جدّاً ذاته مؤشراً على ضعف الغربيين، وإذا ما هدأت الأمور دون نجاح هذه الحلقة، فمن الممكن نعي استراتيجية «الثورة الملونة» عموماً بعد فشلها المتكرر الأخير، في بيلاروسيا وصربيا ومولدوفا، وضمن عدة بلدان في أمريكا اللاتينية.

تهنئته لـ«الحلم الجورجي»، وزار تبليسي يومي 28 و29 تشرين الأول برفقة وزير خارجية ومالية هنغاري، وأشاد بديمقراطية الانتخابات.

رداً على ذلك أكد الاتحاد الأوروبي على لسان مفوضه الأعلى للسياسة الخارجية والأمن جوزيب بوريل أن أوروبان لا يمثل الاتحاد الأوروبي، ونأتي زيارته لجورجيا في سياق العلاقات الثنائية بين البلدين.

تدل المؤشرات عموماً على أن فرص نجاح المحاولة الانقلابية الغربية في جورجيا تتضاءل، فزخمها الذي كان من المفترض أن يحدث مع اليوم التالي من نتائج الانتخابات انخفض تبعاً، دون أن يعني ذلك قبول الغرب بالأمر الواقع بعد، وأكثر من ذلك، أن هناك

خافير ميلي... «أمير الخلافة الأمريكية» على الأرجنتين



يمتلك الرئيس الأرجنتيني خافير ميلي برنامجاً سياسياً واضحاً ومختصراً: تحويل الأرجنتين إلى ما هو أكثر من مجرد دمية بيد الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤدي ميلي دوره بوصفه «أمير الخلافة الأمريكية» في الأرجنتين!

■ حمزة طحان

منذ أن وصل ميلي بأعجوبة إلى رئاسة الأرجنتين في كانون الثاني من العام الماضي (2023)، بدأت مرحلة من الجنون تطفئ على بوينس آيريس على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي مضى ميلي ولا يزال باتجاه خصخصة متوحشة

للقطاعات الحكومية، وتعويم العملة الأرجنتينية، والانتقال نحو الدولار للتداول الداخلي وفي العموم القضاء على الاقتصاد الأرجنتيني وجعل البلاد بمثابة «ورشة اقتصادية» ناهية لصالح الولايات المتحدة.

وعلى المستوى السياسي، يعلن ميلي ويؤكد في كل يوم دفاعه المستميت عن الولايات المتحدة ومصالحها ضمن أي ملف كان، وكأنه «يصلي لأجلها»، وعن الكيان الصهيوني بكل إجرامه ووحشيته... ودفاعه هذا، لا يتعلق بخصوم الولايات المتحدة الخارجيين فحسب، بل وحتى الداخليين.

فمن آخر ما حرر في هذا السياق، إقالة ميلي لوزيرة الخارجية الأرجنتينية ديانا موندينو وذلك بسبب تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الأربعاء الماضي ضد الحظر الأمريكي المفروض على كوبا، وهو التصويت الذي شهد موافقة أغلبية ساحقة بـ 187 صوتاً بمقابل صوتين فقط هما الولايات المتحدة و«إسرائيل» بينما امتنعت

المهينة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فتلا ذلك تعليق عضوية إحدى عضوات البرلمان الأرجنتيني التي قالت ضمن أحد اجتماعاته «افتخر بحكومة لا تدعم الطغاة ولا تتواطأ معهم، تعيش كوبا حرة».

مسألة ما. واستبدل ميلي بوزيرة خارجيته السفير السابق لدى الولايات المتحدة خيراردو فيرثين، وكأنه يؤكد للولايات المتحدة تبعيته غير المشروطة حتى وإن بأكثر الأشكال

مولدافيا عن التصويت، وكان موندينو مست المقدسات، رغم معرفة الجميع أن ما ينتج عن عمليات التصويت في الجمعية العامة ليس ملزماً، إلا أنه يشكل تعبيراً سياسياً عن المجتمع الدولي حيال

قضايا الشرق

فصل جديد من الحرب
الإعلامية السياسية

شغل كتاب «الحرب» للصحفي الاستقصائي الأمريكي بوب وودورد الساحة الإعلامية في المنطقة والعالم، وذلك بالرغم من صدوره حديثاً، فالكتاب بات متاحاً بشكل رسمي في 15 تشرين الأول الماضي، ثم لم تَمُضْ بضعة أيام حتى انتشرت نسخة معربة منه يجري تداولها على نطاق واسع، وتحديدًا بعد الضجة الكبرى التي أحدثتها المقالات التي نشرت مقتطفات مثيرة مما جاء فيه! ومن الجدير بالذكر أن بوب وودورد هو من فجر بكتابات فضيحة «وتر غيت» الشهيرة، ورغم أنه حينئذ لم يفصح عن مصدره، إلا أنه وبعد عشرين عاماً من تلك الفضيحة أفصح عن مصدر معلوماته الذي هو نائب رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي، ما يعني أنه كان يعمل بطريقة مباشرة لصالح FBI.

إن ما يثير الاهتمام حقاً حول الكتاب الذي عمل عليه وودورد هو اعتماده على مئات المصادر المطلعة وأشخاص نافذين في الإدارة الأمريكية، ويشير الكتاب إلى أن فريق العمل الذي قاده وودورد أجرى لقاءات مسجلة مباشرة مع هذه الشخصيات لتمتلئ صفحاته بالكثير من حوارات سرية تجري عادةً خلف الأبواب المغلقة، لكن وما إن يقرأ المرء بعضاً مما جاء فيه حتى يدرك أن تسريب كل هذه المعلومات، التي يمكن أن يكون بعضها ملفلاً، وفي ظرف حساس كهذا يجعل من الكتاب أحد أدوات الصراع، ولا يمكن النظر إليه من زاوية «الصحافة الاستقصائية»، فالمسؤولون الذين أدلوا بشهادتهم هذه كانوا يعرفون تماماً أثر هذه المعلومات ويتوقعون بالتالي نتائج محددة.

فالمعروف أن معلومات حساسة كهذه تحتاج في أحسن الأحوال عقوداً حتى تكون متاحة للجمهور العام الواسع، لكن الغرض الأساسي هنا لم يكن «كشف الحقائق» بقدر ما كان تأجيج الحرب الإعلامية السياسية داخل وخارج الولايات المتحدة، هذا فضلاً عن كون الكتاب يركز بشكل أساسي على كواليس الإدارة الأمريكية خلال «الحروب الثلاث»: الحرب في أوكرانيا ومعركة طوفان الأقصى وما تلاها، مع تركيز على الصراع الأمريكي الداخلي.

وما جعل الكتاب راجحاً في المنطقة العربية هو ما حمله من «تسريبات» لمصادات دبلوماسية وأمنية سرية بين أعضاء الإدارة الأمريكية الحالية وعدد كبير من المسؤولين والرؤساء العرب حول الحرب الدائرة في غزة ولبنان والأجواء الملتهبة في الإقليم، وإذا كان فهم وتفسير ما جاء فيه بدقة، أو حتى التأكد من صحته، يحتاج إلى قراءة متأنية ورصد دقيق لردود الفعل الرسمية والإعلامية عليه، فإن ما يظل واضحاً هو أن الهدف الأساسي يصب تماماً في مصلحة مشروع الفوضى الأمريكي، فتسريبات من هذا النوع يجري انتقاؤها بعناية شديدة ومن ثم تقدم إلى جمهور من غير المختصين فتتحقق بذلك هدفين أساسيين: الأول هو توتير العلاقات البينية بين دول الإقليم وزيادة مستويات الضغط الحاصلة فعلياً، أما الهدف الثاني فينصب على التأثير بشكل كبير على الرأي العام في المنطقة، وتصوير البنى السياسية القائمة فيها على أنها عاجزة تماماً بل وتقدم خدمات مجانية لواشنطن، وهو تبسيط شديد للواقع يأمل من يقف خلفه أن يشل قدرة شعوب المنطقة على مقاومة المشروع الأمريكي وتعطيله.

«طموح» واشنطن أبعد من غزة وجنوب لبنان



واحدة، وسيسجل التاريخ أن المقاومة في فلسطين ولبنان والمنطقة استشرفت ذلك وعبرت عنه سياسياً وعسكرياً وهو ما شكّل عقبة كبرى أمام المخطط المعادي، وجاء «طوفان الأقصى» هجوماً استباقياً فرض شروطاً غير متوقعة لصالحنا في المعركة المحتومة.

ماذا تريد واشنطن من طهران؟

إن حصر ما يجري ضمن إطار مواجهة بين «إسرائيل» وإيران هو خلل خطير في قراءة ما يجري، إن لم يكن مساهمة فاعلة في المخطط الأمريكي، الذي اقتضى عزل الساحات عن بعضها البعض، وتشويش الرؤية. فيمكننا القول إن الولايات المتحدة تحدد خطواتها على أساس تحقيق الهدف الأساسي في تفجير المنطقة داخلياً بالاعتماد على الضغط العسكري المباشر، وما يصاحبه من حرب إعلامية سياسية خبيثة، ويكون توسيع وتطوير الهجوم في أي اتجاه مطلوب طالما يحقق ذلك الهدف ولا شيء غيره، فالهجوم على إيران ليس هدفاً قائماً بذاته في هذه اللحظة، بل هو خطوة في نقلة معقدة على رقعة الإقليم، ولذلك يتحول الدفاع الإيراني النشط إلى إعاقة جذية في هذا الاتجاه، ويتحول كل إنجان إيراني إلى تهديد مباشر للمشروع الأمريكي-الصهيوني برمته، وينطبق هذا على المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة وفي لبنان، فإن كانت حماس مثلاً غير قادرة على منع العدوان على غزة فهي قادرة على تحويل هذه الأرض إلى محرقة لجنود وآليات الاحتلال، ما يعظم خسائره، وفي لبنان ينجح حزب الله في إبلام العدو وإعاقة تقدمه مع تحميله خسائر غير مسبوقه وتنتج المقاومة في لبنان في تنفيذ عمليات نوعية

«وحدة الساحات» هي الخيار الوحيد وهي الضامن الأهم لإفشال مشروع الفوضى الهجين، هذا ما يؤكد الواقع، فالمشروع الخطير الأساسي في الاستراتيجية الأمريكية على المستوى العالمي. وإن ضرب هذه الخطوة من شأنه أن يعرقل واشنطن ومساعدتها ويضعها في موقع استراتيجي متأخر على الساحة العالمية، فكل يوم تتأخر فيه الولايات المتحدة لا يمكن تعويضه.

■ علاء ابو فراج

يمكننا أن نستنتج بالرغم من حجم التباين بين التصريحات «الإسرائيلية» والإيرانية حول مدى وأثر الضربات الأخيرة، أن الكيان ذهب في هجومه إلى مدى لا يمكن للقيادة في طهران أن تتركه دون رد. ونقلت جريدة نيويورك تايمز عن مسؤولين إيرانيين مجهولين قولهم إن المرشد، وفي اجتماع مع مجلس الأمن القومي الأعلى أشار إلى أن نطاق الهجوم الصهيوني وما نتج عنه من استشهاد ما لا يقل عن أربعة جنود من الجيش «كان كبيراً للغاية بحيث لا يمكن تجاهله». ويذهب المرشد، إذا ما صدقت مصادر الجريدة الأمريكية، إلى استنتاج مفاده أن «عدم الرد يعني الاعتراف بالهزيمة».

اتجاه مؤكّد

ما نقلته نيويورك تايمز قد لا يكون دقيقاً أو أنه جزء من حملات التضليل الأمريكية المنظمة، ولكن مجموعة من المسؤولين الإيرانيين وعلى أعلى المستويات أكدوا الاتجاه العام الذي تلتزم به طهران، وانتفتت كل تلك التصريحات مع أن قرار الرد اتخذ بالفعل، ففي كلمة للمرشد الأعلى علي خامنئي أمام طلاب في طهران يوم السبت 2 تشرين الثاني الجاري، قال إن: «على العدو، الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، أن يعلموا أنهما سيتلقيان بالتأكيد رداً قاسياً على ما يفعلانه ضد إيران ومحور المقاومة»، مؤكداً في الوقت ذاته أن المحرك الأساسي في اتخاذ قرار الرد لا ينبع من فكرة «الانتقام» بل هو «تحرك منطقي لمواجهة الاستكبار العالمي».

ومن جانبه أكد قائد الحرس الثوري الإيراني، اللواء حسين سلامي، أن «إسرائيل» ستتلقى رداً كبيراً على عدوانها الأخير ضد إيران مع تأكيد من نائبه علي فدوي قدرة إيران على «استهداف كل ما لدى [إسرائيل] في عملية واحدة».

عادت طهران خلال الأيام والساعات الماضية لتؤكد عزمها الرد على الهجوم «الإسرائيلي» المدعوم أمريكياً في 26 تشرين الأول الماضي، ما يثبت مجدداً قواعد اشتباك جديدة تفرزها إيران في المنطقة، وتعمل من خلالها بشكل محدد على تعطيل مشروع الفوضى الأمريكي الموكل مباشرة إلى جيش الاحتلال الصهيوني.

في السودان... اشتباك قائم واصطفافات تتضح



يشهد السودان تصاعداً مستمراً في حدة الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، حيث تتوالى الأحداث السياسية والعسكرية، مفضية إلى انشقاقات وهجمات دموية أدت إلى نزوح مئات الآلاف وتفاقم الأزمة الإنسانية، وتتسارع التطورات حتى شهدنا انشقاقات داخل «الدعم السريع» مع تعقيد للامتدادات الإقليمية والدولية للنزاع القائم.

■ كنان دوير

الانشقاق داخل قوات الدعم السريع

أعلن خمسة من أعضاء المجلس الاستشاري لقوات الدعم السريع انشقاقهم وانضمامهم إلى صفوف الجيش السوداني، مؤكداً رفضهم لما أسماه طموحات قائدهم السابق محمد حمدان دقلو «حميدتي» في الاستيلاء على السلطة والسيطرة على سواحل السودان على البحر الأحمر. وبحسب تصريحات هؤلاء الأعضاء، فإن فشل حميدتي في تحقيق طموحاته كان أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب قبل 18 شهراً.

تأتي هذه الخطوة بعد إعلان قائد قوات الدعم السريع في ولاية الجزيرة، أبو عاقلة كيكل، انشقاقه وانضمامه إلى الجيش. كما كشف محمد عثمان عمر، مدير الإدارة الفنية في إعلام قوات الدعم السريع، عن أن الإعلام الخاص بالدعم السريع يدار بواسطة شركة «إسرائيل» من خارج السودان، واصفاً التسجيلات المنسوبة لحميدتي بأنها «مفبركة»، ووعده بفضح المزيد من التفاصيل.

هذا في وقت تداولت فيه مجموعة من المحللين بأن الموجة الحالية من أعمال العنف كانت رداً على انشقاق أبو عاقلة كيكل، حيث شنت قوات الدعم السريع هجمات انتقامية استهدفت بلدات وقرى في شرق ولاية الجزيرة، مما أسفر عن تهجير الآلاف من السكان. وقد أدانت مصر هذه الهجمات بشدة، واصفة إياها بأنها «انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي الإنساني»، وطالبت بوقف إطلاق النار وحثت على التوصل إلى حل سياسي شامل يحقق تطالعات الشعب السوداني.

تأتي هذه الهجمات في ظل سيطرة قوات الدعم السريع على أجزاء واسعة من ولاية الجزيرة، بما فيها عاصمتها «ود مدني». وقد أعلن وزير الصحة السوداني عن مقتل 124 شخصاً وإصابة 200 آخرين في هجوم شنته قوات الدعم السريع على بلدة السريعة.

قضية المعابر والمساعدات الإنسانية

تشكل المعابر الحدودية قضية حساسة في الأزمة السودانية، ويبدو أن لها أبعاداً سياسية وعسكرية ومثل العادة فإن هناك من يستثمر الملفات الإنسانية لتمرير أجنداته وإيصال الدعم للفصائل والجهات المطلوب دعمها، وبغطاء أممي وقرارات دولية، حيث طالبت السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة بضرورة تمديد التصريح للعمل عبر معبر «أدري» الحدودي وفتح طرق أخرى لإيصال المساعدات. في المقابل، أعلن السفير الروسي لدى الأمم المتحدة أن قرار فتح المعابر متروك للحكومة السودانية، رافضاً الضغط عليها بهذا الشأن.

من جانبه، أكد السفير السوداني لدى الأمم المتحدة التزام الحكومة بتسهيل تسليم المساعدات، مشيراً إلى فتح 10 معابر حدودية و7 مطارات لهذا الغرض، رغم تحذيره من دخول آلاف «المرتزقة الأفارقة» عبر معبر أدري، مما يشكل تهديداً للأمن القومي السوداني، وقال السفير: إن 30 شاحنة محملة بأسلحة وذخيرة متطورة مرت عبر معبر أدري الحدودي، وهو ما أدى إلى تصعيد خطير في الفاشر وأماكن أخرى.

تفاقم الأزمة الإنسانية

وفي السياق ذاته قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش «يعيش الشعب السوداني كابوساً من العنف، إذ قتل آلاف المدنيين ويواجه عدداً هائلاً آخر فظائع لا توصف، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداءات الجنسية على نطاق واسع» كما أضاف بأن الظروف لا تسمح بنشر قوات من الأمم المتحدة لحماية المدنيين.

وأفاد تقرير دولي أن الصراع في السودان أدى إلى ارتفاع «مهول» في حالات العنف الجنسي، مع تحميل قوات الدعم السريع المسؤولية عن غالبية هذه الانتهاكات. ودعت

الأمم المتحدة إلى التدخل العاجل لحماية المدنيين وسط تزايد النزوح والمعاناة، خاصة في دارفور وباقي أنحاء البلاد. وأدت الحرب الدائرة في السودان منذ أكثر من 18 شهراً، إلى مصرع نحو 20 ألف شخص ونزوح حوالي 11.3 مليوناً آخرين، بينهم نحو ثلاثة ملايين شخص فروا من السودان، وفق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي وصفت الوضع بأنه «كارثة إنسانية».

عن «إسرائيل» مجدداً

في لقاء جمعه بمجموعة من الصحفيين السودانيين في أسمر، كشف الرئيس الإريتري آسياس أفورقي عن تفاصيل زيارة

حميدتي إلى إريتريا في مارس 2023، حيث تحدث معه عن حاجة السودان لاستيراد تكنولوجيا زراعية من «إسرائيل». ورداً على هذا، أعرب أفورقي عن رأيه في أن السودان لا يحتاج إلى هذه التقنية، إذ يمتلك قدرات وخبرات زراعية متميزة، مشيراً إلى مشروع الجزيرة التاريخي. وفي اللقاء ذاته عبر أفورقي عن رأيه في أن الجيش السوداني يمثل العمود الفقري للدولة، مشدداً على ضرورة دعمه لتحقيق الاستقرار في السودان. وأشار أفورقي إلى أن السودان يواجه «صراع نفوذ» تسببه تدخلات خارجية تستهدف تفكيك البلاد وتقويض مؤسساتها الوطنية.

الصراع على السلطة الدائر في السودان لم يكن حدثاً مفاجئاً لكن التطورات الأخيرة بدأت تكشف تدريجياً كيف باتت الاضطرابات الداخلية تعبر بشكل ما عن مواجهة كبرى تتجاوز الإقليم، فالدور الأمريكي و«الإسرائيلي» كان حاضراً في المشهد تاريخياً، لكن الإضاءة عليه اليوم والاشتباك معه وكشف خفاياه إنما تعكس ازدياداً في نشاط التيار المقابل، ذلك الذي يرى أن تأجج الوضع في السودان يهدف إلى تقويض الاستقرار في منطقة استراتيجية.

6 مليار دولار بدلاً من 16 طلبها جيش الاحتلال!



في تاريخ الكيان تحديداً كبيراً على مخازن الذخائر، ويبدو أن جيش الاحتلال بات مضطراً اليوم إلى التعامل بشكل مختلف في الميدان، إذ نقلت صحيفة «هآرتس» أن آلية عمل سلاح الجو السابقة كانت قادرة على تقليل الخسائر البشرية إلى حد كبير، لكن الظرف الآن بات مختلفاً؛ يتعين الآن على جنود الاحتلال إنجاز العمليات البرية في غزة مع نسب خطر مرتفعة وتحديداً من العبوات المزروعة التي كان سلاح الجو يحاول تفجيرها قبل دخول منطقة ما، وبحسب الصحيفة قتل 17 جندياً في غزة خلال شهر تشرين الأول الماضي أغلبهم على إثر انفجار عبوات ناسفة. ويرى عناصر في جيش الاحتلال أن ارتفاع الخسائر يرتبط بشكل مباشر بسياسة الاقتصاد التسليحي للقوات الجوية، ونقص الدعم المدفعي.

التعليم والصحة والمواصلات، والخدمات الاجتماعية، والذي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على مستويات المعيشة وحياة المستوطنين، ولا يظهر بشكل واضح إن كانت هذه الاقتطاعات ستكون كافية حقاً. أقل بكثير من المطلوب ومن الجدير بالذكر أن الزيادة التاريخية في الميزانية العسكرية لم تلق الحماسة المتوقعة داخل جيش الاحتلال، فالمطلوب بالنسبة لقيادة الأركان أن تغطي الزيادة قائمة طويلة من المتطلبات، وتحديداً تعويض خسائر الحرب وبناء قدرات ملائمة للظروف المفترضة في المستقبل، فنقلت وسائل الإعلام أن «القاتورة» المطلوبة تصل إلى 16 ملياراً بينما لم تستطع الحكومة تأمين سوى 6 من هذه المليارات! من جانب آخر شكّلت الحرب الأطول

تحت تأثير الحرب المستمرة التي تخوضها «إسرائيل» أعلنت حكومة الكيان الصهيوني عن الموازنة العامة لعام 2025، والتي يحصل فيها جيش الاحتلال على أكبر حصة في تاريخ الكيان، وتعادل خمس الموازنة العامة!

إن آثار الحرب على بنية الكيان الهشة سيكون لها عواقب كبيرة، وسيحتاج الكيان مدة زمنية طويلة لترميم حجم الضرر الحاصل، لكن مشكلته الأكبر الآن هو أن زيادة الميزانية العسكرية إلى هذا الحد «6 مليار دولار» سيكون لها تأثيرات سلبية على مواضع أخرى في الإنفاق الحكومي، وهو ما جاء على شكل تقليصات كبيرة في ميزانيات

مشاهد من الحكاية الأمريكية الطويلة... أي مستقبل ينتظر أمريكا؟



أيام معدودة تفصل العالم عن الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ومع اقترابها يشتد الصراع وتحتدم المنافسة، في مشهد يجعل المتابع يقف مع نفسه ويسأل: أي مستقبل ينتظر أمريكا مع هذا الذي يحدث؟ وماذا عن الداخل الأمريكي والشارع في قادمات الأيام؟

■ احمد علي

بشيء من التفصيل والإحاطة، سنعرض بعض الأحداث التي تصدّرت الساحة الأمريكية، والتي تعد فقرات ومشاهد من الحكاية الأمريكية الطويلة، وصولاً لتوضيح ما تعنيه هذه الأحداث، وضمن أي سياق يمكن وضعها، ربطاً بالمشهد العام للصراع.

«قمامة بايدن»

الفقرة الأولى في حكايتنا، تحمل عنوان «قمامة بايدن»، فأثناء مناقشة له، وصّف الرئيس الحالي للولايات المتحدة جو بايدن أنصار ترامب بـ«القمامة» زاعماً انتقاده لخطاب الكراهية الصادر في تجمع لمؤيدي ترامب. التصريح أحدث صدمة بين الجمهوريين، إذ اعتبروه هجوماً مسيئاً إلى جزء كبير من الأمريكيين الذين يدعمون ترامب. وفي ردّه على ذلك، ظهر ترامب بطريقة مسرحية، مرتدياً زيّ عامل جمع القمامة خلال تجمع انتخابي في «جرين باي»، وصرّح أنه «قد لا يرتدي سترة زرقاء مرة أخرى»، في محاولة للمزج ما بين السخرية ومحاولة إثارة الحماسة بين أنصاره.

من جانبها، حاولت المنافسة الرئاسية لترامب، كامالا هاريس، النأي بنفسها عن تصريحات بايدن، وراح حديثها يتركز على أنّها ستكون رئيسة لكل الأمريكيين.

بايدن - ماسك

في الفقرة الثانية من الحكاية، نضيء على الانتقاد المتبادل ما بين إيلون ماسك وبايدن، فقد انتقد الأول الثاني في الفترة الأخيرة، واتهم الإدارة الأمريكية الحالية بتعمد تسهيل دخول أعداد كبيرة من المهاجرين غير

الموثقين إلى الولايات المتحدة، زاعماً أن ذلك يهدف إلى تغيير التوازن السياسي لصالح الحزب الديمقراطي.

وفي منشور له على منصة X، قال ماسك إنّ بايدن يسعى لإضفاء الشرعية على المهاجرين لتأمين أغلبية دائمة وتحويل النظام السياسي إلى نظام ذي حزب واحد، كما شبه التشريعات الجديدة بالأساليب السياسية المخادعة من حقبة الثورة الفرنسية وفق تعبيره.

بالمقابل، فإن بايدن كوّف الانتقاد لإيلون ماسك، بالاستناد إلى أنّ الأخير عمل في أمريكا دون تصريح عمل، ولا يحق له الحديث عن المهاجرين.

ساندرز يقفز من جديد

الفقرة الثالثة من الحكاية، وهي الفقرة الأكثر إثارة في الحقيقة، تتعلق بدعوة السيناتور بيرني ساندرز الناخبين الذين يريدون وقف الحروب لدعم «هاريس»، وهي دعوة أثارت جدلاً كبيراً كونها مكررة، وستقف عندها بعد قليل، لكن ليقف في البال، أنّ «ساندرز» هذا يقدم نفسه بوصفه داعياً للسلام وبالضد من الحروب الأمريكية!

«واشنطن بوست» و«هاريس»

أمّا في الفقرة الرابعة والأخيرة، فنحيطكم علماً بأن صحيفة «واشنطن بوست» كانت تخطّط لنشر تحقيق مؤيد لـ«هاريس»، لكنّها فجأةً غيرت موقفها دون توضيح الأسباب، لكن هناك تكهنات بأنها كانت تخشى من أن يُنظر إلى المقال على أنه غير موضوعي أو منحاز، خاصة في مناخ سياسي متوتر وحساس. ما أدى لتنظيم حملة لإلغاء الاشتراكات احتجاجاً، التي بلغت إلغاء نحو 200 ألف اشتراك!

ما الهدف وماذا يحدث فعلياً؟

أن يخرج بايدن ويقول بأنّ مناصري ترامب «قمامة»، فهذا سلوك مقصود، وهدفه بصورة مباشرة شدّ عصب الشارع الأمريكي، واستدعاء خطاب متشدّد من الطرف المقابل، فهذا النمط الأمريكي مدروس ومكرّر، وأصبح معروفاً ضمن السياسة الأمريكية في التحكم بسلوك الناخبين، وخصوصاً أنّ الرئيس الحالي خرج مرة أخرى ليصرّح بأن مناصري ترامب «هم نوع من الرجال الذين ينبغي ضربهم على المؤخّرة» ما يثبت أنّ الهدف من هذه التصريحات مدروس.

وبخصوص ساندرز، وتصريحه «الفدّ» بأنّ من لا يريد الحرب عليه أنّ يصوت لـ«هاريس»، فهو لحن منسجم يعرّف على الأوتار ذاتها التي يعرّف عليها بايدن، لكن هنا يجب توضيح مسألتين مهمّتين: الأولى، والتي أشرنا لها سابقاً، هي أنّها ليست المرة الأولى التي يقوم بها ساندرز بذلك، فقد فعل الأمر نفسه مع كينتون في العام 2016، وهذا إنّ دلّ على شيء، فهو دلالة على أنّ «ساندرز» هذا، هو بصورة واضحة وجليّة مع تيار محدّد في أمريكا، وضدّ آخر، وعمله فعلياً هو تأريض التيّار، وينصبّ بشكل أساسي على تأريض الشارع الرافض للحرب، فبعد سلسلة من المواقف المتضامنة مع الفلسطينيين يذهب ساندرز الآن ويدفع جمهوره لدعم تيار الحرب الحالي رغم كلّ البروباغندا التي يصنعها حول نفسه، والتي يروج لها الإعلام بصورة مكثّفة، على أنه داعية سلام.

المسألة الثانية التي يجب أن تبقى حاضرة في البال، هي أنّ «هاريس» التي يدعو «ساندرز» لانتخابها من أجل السلام وضدّ الحرب، هي جزء أساسي من الإدارة الأمريكية الحالية، وبذلك فهي في واقع الأمر تتحمل مسؤولية فيما يخصّ الأوضاع المتوترة والحروب الدائرة، إنّ كان في فلسطين، أو أوكرانيا، أو غيرها، وبالتالي، فهي لا تملك أفضلية على «ترامب» في هذا الجانب، بل هي عملياً ضمن

صف أصحاب قرار الحرب الأمريكي. وإذا بدا لكم أنّ العمل الجاري هو باتجاه واحد، أي ضدّ «ترامب»، فإنّ الفقرة المتعلقة بتحقيق واشنطن بوست الداعم لـ«هاريس»، تُغلّق دائرة الحقيقة، لأنّ «ترامب»، وما يمثله من تيار له أنصاره وداعموه، لا يقف عاجزاً، بل يعمل بالاتجاه المعاكس، أي لا يوفر فرصة تمكنه من شيطنة المنافس وكسب المعركة الانتخابية. وكنا عشنا سوية فصولاً في هذا الشأن، تحديداً فيما يخص محاولات الاغتيال التي فشلت مرتين...

ما الحكاية الأمريكية؟

الحكاية الأمريكية التي نقف مع فقرات منها هنا، هي حكاية تراجيدية، تعيشها إمبراطورية أفلة ومأزومة حتى الصنيم، بل وبانت أزمتها المستعصية الآن أشدّ من أي وقت مضى، لذا فهي تلاقي تعبيراتها في الداخل الأمريكي؛ فإذا كان مازق بايدن وتياره حاضراً على وقع التراجع والانكفاء الأمريكي على المسرح الدولي، فإنّ هذا المازق يزداد الآن، ويصيّق الخناق على هذا التيار إلى ذلك الحدّ الذي أصبح فيه ضرورياً -من وجهة نظره- أن تُرفع مستويات التصعيد والتحريض إلى أقصى حدّ ممكن في محاولة لقلب الموازين ضدّ التيار الآخر.

والتيار الآخر بدوره، أي تيار «ترامب» أيضاً، هو تيار مأزوم، وبذنه حلّ له طبيعة أخرى لأزمة أمريكا الكبرى، ولهذا فهو أيضاً لا يوفر جهداً لكسب موازين القوى.

لكن بالنتيجة، فإنّ هذا الشدّ الكبير باتجاهين متضادين، لكل من هذين التيارين، يعمّق الانقسام ضمن صفوف المجتمع الأمريكي، ويجعل من احتدام الصراع الحالي، رغم ما وصل إليه من درجات عالية، تمهيداً لصراعات كبرى قادمة أعظم وأشدّ وطأة، خصوصاً أن فوز «ترامب» مرة ثانية يعني من جملة ما يعنيه، وجود احتمال للانقلاب على المؤسسة التقليدية الرسمية برأسها الجمهوري والديمقراطي في أمريكا، مرة واحدة وإلى الأبد...

ثمانية تناقضات تصف المرحلة الجديدة للإمبريالية



ندخل الآن مرحلة جديدة نوعياً من تاريخ العالم. ظهرت تغييرات عالمية كبيرة في السنوات التي تلت الأزمة المالية الكبرى عام 2008. لذلك كتب عدد من الفاعلين في مؤسسة أبحاث tricontinental مقالاً مهماً عن هذه التغييرات محاولين وصف المرحلة الجديدة من الإمبريالية، عبر إجمالها في ثمانية تناقضات. إليكم أبرز ما جاء في مقالهم.

عدد من الكتاب
ترجمة: قاسيون

1- التناقض بين الإمبريالية المحتضرة والاشتراكية الناشئة الناجمة بقيادة الصين.

اشد هذا التناقض بسبب الصعود السلمي للاشتركية ذات الخصائص الصينية. لأول مرة منذ 500 عام، تواجه القوى الإمبريالية الأطلسية قوة اقتصادية كبيرة (من غير العرق الأبيض) يمكنها التنافس معها. أصبح هذا واضحاً في عام 2013 عندما تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للصين، من حيث تعادل القوة الشرائية PPP، نظيره في الولايات المتحدة. قادت الولايات المتحدة المعسكر الإمبريالي منذ الحرب العالمية الثانية. ومع ظهور العملية العسكرية في أوكرانيا، أخضعت الولايات المتحدة استراتيجياً الأقسام المهيمنة من البرجوازية الأوروبية واليابانية. وقد أدى هذا إلى إضعاف التناقضات داخل الإمبريالية، فإن كلاً من اليابان «ثالث أكبر اقتصاد في العالم» وألمانيا «رابع أكبر اقتصاد»، قد سمحت لهما الولايات المتحدة في البداية - ثم طالبتهما لاحقاً - بزيادة إنفاقهما العسكري بشكل كبير. كانت النتيجة إنهاء العلاقة الاقتصادية بين أوروبا وروسيا، وإحراق الضرر بالاقتصاد الأوروبي، وتحقيق فوائد اقتصادية وسياسية للولايات المتحدة. وعلى الرغم من استسلام معظم النخبة السياسية في أوروبا للتبعية الكاملة للولايات المتحدة، لا تزال بعض القطاعات الكبيرة من رأس المال الألماني تعتمد بشكل كبير على التجارة مع الصين، أكثر كثراً من اعتمادها على نظيراتها في الولايات المتحدة.

3- التناقض بين الطبقة العاملة الحضرية والريفية والبرجوازية الصغيرة في الجنوب العالمي، وبين النخبة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة.

يزداد هذا التناقض حدة ببطء. يتمتع الغرب بميزة قوة ناعمة كبيرة على جميع الطبقات في الجنوب العالمي. ومع ذلك، للمرة الأولى منذ عقود، خرج الشباب الأفارقة لدعم طرد القوات الفرنسية في مالي وبوركينا فاسو في غربي إفريقيا. للمرة الأولى، تمكنت الطبقات الشعبية في كولومبيا من انتخاب حكومة جديدة رفضت وضع البلاد كموقع تابع للقوات العسكرية والاستخباراتية الأمريكية. أعداد متزايدة من الطبقة العاملة تحدد نضالها.

4- التناقض بين رأس المال المالي الرئعي المتقدم، واحتياجات الطبقات الشعبية، وحتى احتياجات بعض قطاعات رأس المال في البلدان غير الاشتراكية.

هذا التناقض هو نتيجة لانخفاض معدل الربح، والصعوبة التي تواجه رأس المال في زيادة معدل استغلال الطبقة العاملة إلى مستوى كاف لتمويل متطلبات الاستثمار المتزايدة والبقاء قادراً على المنافسة. خارج الدول الاشتراكية، في جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة تقريباً وفي معظم بلدان الجنوب العالمي - مع بعض الاستثناءات، وخاصة في آسيا - هناك أزمة استثمار. نشأت أنواع جديدة من الشركات تشمل صنابير التحوط مثل Associates Bridgewater وشركات الأسهم الخاصة مثل BlackRock. في عام 2022، سيطرت «الأسواق الخاصة» على أصول بقيمة 9,8 تريليون دولار. تبلغ قيمة المشتقات المالية، وهي شكل من أشكال رأس المال الوهمي والمضاري، الآن 18,3 تريليون دولار في القيمة «السوقية»، ولكن قيمتها الاسمية 632 تريليون دولار - وهي قيمة أعلى بكثير من خمسة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الفعلي العالمي.

نشأت فئة جديدة من احتكارات التأثير الشبكي القائمة على تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك غوغل وفيسبوك/ميتا وأمازون - وكلها تحت السيطرة الكاملة للولايات المتحدة - لجذب الربح الاحتكاري. تسيطر الاحتكارات الرقمية الأمريكية على بنية المعلومات في العالم بأسره، باستثناء عدد قليل من البلدان. تشكل هذه الاحتكارات الأساس للتوسع السريع

للولايات المتحدة. الأمر الأكثر أهمية هو أن الصين وبقية الجنوب العالمي يواجهان الآن كياناً أكثر خطورة: الهيكل الموحد للثالوث «الولايات المتحدة وأوروبا واليابان». ولا ينبغي للانحلال الاجتماعي الداخلي المتزايد في الولايات المتحدة أن يخفي الوحدة شبه المطلقة لنخبها السياسية في السياسة الخارجية. إن مركز الاقتصاد العالمي يتحول، حيث يمثل الجنوب العالمي الآن 65% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي «مقاساً بتعديل القوة الشرائية». منذ عام 1950 وحتى الوقت الحاضر، انخفضت حصة الولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 27% إلى 15%. كما كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في انحدر لأكثر من خمسة عقود وانخفض الآن إلى حوالي 2% فقط سنوياً. وليس لديها أسواق جديدة كبيرة للتوسع.

2- التناقض بين الطبقات الحاكمة في دول مجموعة السبع الإمبريالية، وبين النخبة السياسية والاقتصادية للدول الرأسمالية في الجنوب العالمي.

هناك اليوم شقوق متزايدة في التحالف بين نخب مجموعة السبع والنخب المسيطرة في الجنوب العالمي. كمثال، يحتاج موكيش أمباني وغوتام أداني، أكبر مليارديرات الهند، إلى النفط والفحم من روسيا، وتمثلها حكومة

الدول الاشتراكية، والدول التقدمية، والدول الأخرى التي ترفض سيطرة الولايات المتحدة، والحالة الخاصة لروسيا. خلقت الولايات المتحدة هذا التناقض العدائي من خلال أساليب الحرب الهجينة: مثل الاعتقالات والعدوان العسكري والعقوبات والحرب التجارية وحرب الدعاية المستمرة. تقع روسيا في فئة خاصة، حيث تحاول الإمبريالية أن تكمل ما بدأته في عام 1992 من تدمير لروسيا، ذات الموارد الأولية الهائلة، بشكل كلي. لكن في روسيا، لا تزال بعض عناصر ماضيها الاشتراكي حاضرة في البلاد، ولا تزال هناك درجة عالية من الوطنية، ولذلك تقاوم.

7- التناقض بين ملايين الفقراء من الطبقة العاملة المهمشين في الشمال العالمي مقابل البرجوازية التي تهيمن على هذه البلدان.

يظهر هؤلاء العمال بعض علامات التمرد على ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، تلعب البرجوازية الإمبريالية بورقة التفوق الأبيض لمنع وحدة أكبر للعمال في هذه البلدان. في هذه اللحظة، لا يستطيع العمال باستمرار تجنب الوقوع فريسة للدعاية الحربية العنصرية. انخفض عدد الأشخاص الحاضرين في الفعاليات العامة ضد الإمبريالية بشكل حاد على مدى السنوات الثلاثين الماضية.

8- التناقض بين الرأسمالية الغربية وبين الكوكب والحياة البشرية.

إن المسار الحتمي لهذا النظام «إذا استمر بالبقاء» هو أن يدفع بشكل متزايد الكوكب والحياة البشرية باتجاه التدمير والفناء، وقد يكون بالفناء النووي، وذلك ضد احتياجات البشرية لاستعادة الهواء والماء والأرض على الكوكب بشكل جماعي، ووقف الجنون العسكري النووي للولايات المتحدة. ترفض الرأسمالية التخطيط والسلام. يمكن للجنوب العالمي أن يساعد العالم في بناء وتوسيع «منطقة السلام» والالتزام بالعيش في وئام مع الطبيعة.

للجنة الناعمة الأمريكية في السنوات العشرين الماضية.

إن هذه المرحلة المكثفة من تراكم الربح المضاربي والاحتكاري لرأس المال تعمل على تعميق مقاطعة رأس المال للاستثمارات الاجتماعية الضرورية. حتى الدول الإمبريالية المتقدمة تجاهلت بنيتها التحتية الخاصة، مثل شبكة الكهرباء والجسور والسكك الحديدية.

إن التأثير على الطبقة العاملة شديد، حيث أصبح عملهم محفوفاً بالمخاطر بشكل متزايد والبطالة الدائمة تدمر قطاعات كبيرة من شباب العالم. إن قسماً متزايداً من السكان «غير ضروري» بالنسبة للرأسمالية. إن التفاوت الاجتماعي والبؤس واليأس منتشر بكثرة.

5- التناقض بين الطبقات الشعبية في الجنوب العالمي ونخبها السياسية والاقتصادية المحلية.

يتجلى هذا بشكل مختلف تماماً حسب البلد والمنطقة. في البلدان الاشتراكية والتقدمية، يتم حل التناقضات بين الناس بطرق سلمية ومتنوعة. ومع ذلك، في العديد من البلدان في الجنوب العالمي حيث كانت النخبة الرأسمالية في توافق كامل مع رأس المال الغربي، فإن الثروة تحتفظ بها نسبة صغيرة من السكان. هناك بؤس واسع النطاق بين أفقر الناس، ونموذج التنمية الرأسمالية يفشل في خدمة مصالح الأغلبية. وبسبب تاريخ الاستعمار الجديد والقوة الناعمة الغربية، هناك إجماع واضح وسط الطبقة المتوسطة في معظم بلدان الجنوب العالمي الكبيرة على تأييد الغرب. تستخدم هيمنة البرجوازية المحلية والطبقة العليا من البرجوازية الصغيرة لمنع الطبقات الشعبية «التي تشكل معظم السكان» من الوصول إلى السلطة والنفوذ.

6- التناقض بين الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة، وبين الدول التي تدافع بقوة عن السيادة الوطنية.

تنقسم هذه الدول إلى أربع فئات رئيسية:

انهارت حصة الولايات المتحدة من الناتج الإجمالي العالمي من 27% إلى 15% لتصل 2% سنوياً فقط اليوم



الـ «Degrowth» أو تقليص النمو الاقتصادي كشكل من «النيومالتوسية»



معظم الأرباح في الدول الرأسمالية الغربية، وخاصةً قلبها الإمبريالي أمريكا، تأتي من أنشطة لا تنتج أي نمو اقتصادي حقيقي على الإطلاق. ولذلك كان على الطبقة الرأسمالية فيها التخلي عن الموقف الممنوح للنمو الاقتصادي الذي كانت تتبناه في القرن العشرين. لذلك أعادوا إحياء مذهب مالتوس تحت ذرائع أن النمو الاقتصادي بحد ذاته يدمر ويلوث البيئة، فيما يمكن تسميته «النيومالتوسية البيئية»، وأحد تجلياتها التنظير لتقليص النمو الاقتصادي أو مذهب الـ Degrowth والذي يستهدف بشكل أساسي الاقتصادات التي تتحدى الهيمنة الغربية وتشهد معدلات النمو الأسرع والأعلى وخاصة الصين والبريكس.

■ كارلوس غاريدو تصريح وإعداد: د. أسامة دليقان

مما يزيد معدل الربح عبر شراء قوة العمل بسعر أرخص وبالتالي خفض تكلفة ما يسميه ماركس «رأس المال المتغير» والثاني هو سعيهم إلى تحقيق الأرباح بطرق أكثر طفيلية ومالية، على سبيل المثال من خلال أسعار الفائدة، والرَّبع، وإعادة شراء الأسهم. وقد أدى كل من هذين المسارين إلى ميل متزايد لتفكيك الصناعة في الغرب وتدمير الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي. وسلكت الرأسمالية الأمريكية كلا المسارين؛ فصدَّرت رأس المال الإنتاجي إلى الجنوب العالمي وحرفت الاستثمارات نحو الاستفادة من الرِّيع، وأسعار الفائدة، وإعادة شراء الأسهم. وقادت الولايات المتحدة وبريطانيا معظم العالم إلى مسار يُضعف الاقتصادات الإنتاجية ويوسع التمويل المفترس والمضاربة.

المتأخرون

في النمو «شيطنون» (بريكس)

بدلاً من النظر إلى الأزمة البيئية باعتبارها متجذرة في الإنتاج الرأسمالي العاجز أساساً عن تطوير سبل النمو في وثام مع الطبيعة، ألقت الشريحة الأكثر طفيلية من البرجوازية الكبرى العالمية اللوم على النمو نفسه، محملة النمو الاقتصادي والسكاني المسؤولية عن مآلث إمبرياليته، حيث بدأ مائماً للأيديولوجية البرجوازية تنبئ نظرية اقتصادية جديدة تصور النمو الاقتصادي الحقيقي على أنه مكن الشر في مرحلة يُجز فيها التطور الإنتاجي في المقام الأول في دول مجموعة البريكس، وخاصة في الصين التي تتفوق على الولايات المتحدة في الإنتاج ومعدلات النمو.

فمع تجلّي عجز الإمبريالية عن أي نمو اقتصادي حقيقي، باتت تدين النمو نفسه، وتحديد ذلك النوع من النمو الجاري في الجنوب والشرق العالميين، حيث يتفوق التطور الإنتاجي في كثير من الأحيان حتى على إنتاج الولايات المتحدة. بينما لا تجد هذه الإمبريالية أي مشكلة في الإشادة بالنمو الذي حقَّقه رأس المال المالي الغربي الطفيلي. وهذا ليس سوى الشكل الذي يتعيّن على الأيديولوجية الإمبريالية أن تتخذه اليوم لدعم موقف يعزّز ويربرر إفقار الجنوب العالمي.

«شيوعية النمو السالب» تزييف

للماركسية

وهكذا ظهرت «شيوعية النمو السالب» بوصفها «موضة» جديدة اليوم في الأكاديميات البرجوازية مع مفكرين مثل جيسون هيكل، وكوهي سايتو، وغيرهما، الذين يؤيدون صورة كاريكاتورية مشوهة للماركسية، تدين النمو الاقتصادي وتحت على «النمو السالب»، ويتم دعمهم باعتبارهم شكلاً «جذرياً» من أشكال النيومالتوسية البيئية. وفي محاولة لإرباك الجماهير وتضليلهم

كارلوس غاريدو باحث كوبي-أمريكي يدير «معهد ماركس في الغرب الأوسط»، وقبل استعراض مقاله المنشور بتاريخ 2024/08/17 بعنوان «النيومالتوسية البيئية والبيدول الشيوعي» من المقيد بداية التذكير بالنيومالتوسية والنيومالتوسية بياجان. كان توماس روبرت مالتوس (1766-1834)، أحد المنظرين الإنكليز للاقتصاد السياسي البرجوازي. وزعمت فرضيته بأن الزيادة السكانية تحدث بمتواليّة هندسية (1، 2، 4، 8...) بينما يزداد الغذاء بمتواليّة حسابية (1، 2، 3، 4...)، ليبرر استناداً إلى ذلك أنه لا بد من تقليص عدد السكان باستمرار لضمان التوازن مع «المحدودية الطبيعية» المزعومة لوسائل المعيشة. وقد عرضها لأول مرة في كتابه «مقالة في مبدأ السكان، وتأثيراته على مستقبل تحسين المجتمع»، الطبعة الأولى، لندن 1798. وساهم ماركس في انتقاد مزاعم مالتوس الرجعية وتبيان خطئها. أما المالتوسية الجديدة «النيومالتوسية» فهي مذهب رجعي روّجت له نخبة من رأس المال المالي الإمبريالي خلال القرن العشرين ويعدّ تقرير كيسنجر لمجلس الأمن القومي الأمريكي 1974 المرفوعة عنه السرية عام 1989 إحدى الوثائق الأساسية الداعية إلى تطبيق النيومالتوسية قسراً لتقليص عدد سكان العالم وخاصة في البلدان «الثالثة»، بما في ذلك عبر «المجاعة والمرض أو تحديد النسل الشامل» كما نصّ تقرير كيسنجر بكل وقاحة.

ويبدو أن النيومالتوسية وجدت لها ثوباً أيديولوجياً جديداً مخادعاً ومضللاً، حتى لبعض أوساط اليسار، وهو ما اصطلح على تسميته مذهب الـ Degrowth أي «تقليص النمو»، أو إزالة النمو أو النمو الصفري أو حتى النمو السالب. ويمكن تعريفه ببساطة بأنه الدعوة إلى اتباع سياسات اقتصادية «وبالتالي سكانية ضمناً» لإبطاء نمو الاقتصاد والإنتاج بذريعة أن هذا سيؤدي إلى «حماية البيئة والمناخ» لأنه سيخفّض الاستهلاك وبالتالي الفضلات وانبعاثات غازات التلوث والدفينة. والآن ننتقل إلى تلخيص، وبتصرف، لأبرز ما كتبه كارلوس غاريدو منتقداً هذا المذهب.

الأموّلة الإمبريالية

والتنمية في الجنوب العالمي

في مواجهة ميل معدل الربح إلى الانخفاض، وعدم الرغبة في العودة إلى التدخل الحكومي الذي هيمن على معظم الاقتصادات الرأسمالية في الحرب العالمية الثانية، أُجبرت أزمة السبعينيات الرأسماليين في الغرب على اختيار اللعب على حبلين أساسيين لاستعادة هوامش الربح ومحاولة إطالة عمر النظام: أولهما تصدير رأس المال الإنتاجي إلى الخارج،

«إن القوة التوسعية لوسائل الإنتاج تحطّم القيود المفروضة عليها من نمط الإنتاج الرأسمالي. وتحريرها من هذه القيود هو الشرط المسبق الوحيد لتطور مستمر ومتسارع للقوى المنتجة، وبالتالي لنمو غير محدود عملياً للإنتاج نفسه».

وفي «نقد برنامج غوتا»، كتب ماركس: «في أعلى مرحلة من مراحل المجتمع الشيوعي، وبعد اختفاء التبعية المفرطة للفرد لتقسيم العمل، وبالتالي اختفاء التناقض بين العمل العقلي والجسدي، وبعد أن يصبح العمل ليس وسيلة للحياة فقط بل الحاجة الأساسية للحياة، بعد أن تتزايد القوى الإنتاجية أيضاً مع التطور الشامل للفرد، وتتدفق جميع ينابيع الثروة التعاونية بوفرة أكبر - عندها فقط يمكن عبور الأفق الضيق للحق البرجوازي بالكامل ويسجل المجتمع على رأيه: من كل حسب قدرته، ولكل حسب احتياجه!».

وكتب ماو: «لقد عزز النظام الاشتراكي التطور السريع للقوى الإنتاجية في بلدنا، وهي حقيقة كان حتى أعداؤنا في الخارج مضطرون إلى الاعتراف بها». وفي كتاباته في أوائل الستينيات، قال ماو إن «إنجازهم الرئيسي كان إفساح الطريق أمام تطوير القوى الإنتاجية».

وكتب دينغ شياو بينغ أن «علينا إنجاز المهام المحددة في المرحلة الاشتراكية، وهي كثيرة، ولكن الأساس هو تطوير القوى المنتجة بحيث تظهر تفوق الاشتراكية على الرأسمالية ونوفر الأساس المادي للشيوعية».

ومن كوبا، قال تشي غيفارا: «إن النضال ضد الإمبريالية، من أجل التحرر من القيود الاستعمارية أو الاستعمارية الجديدة، والذي يتم تنفيذه باستخدام الأسلحة السياسية أو النارية، أو مزيج من الاثنين، ليس منفصلاً عن النضال ضد التخلف والفقر. كلاهما مرحلتان على الطريق نفسه المؤدي إلى إنشاء مجتمع جديد من العدالة والوفرة».

بنظريات تدعي الماركسية والشيوعية بينما تناقضها في الحقيقة، مهدت البرجوازية الطريق لهذه الشخصيات لتقديم ماركسية ممسوخة، تم تجميعها في مزيج انتقائي من الليبرالية، واقتباسات مجردة عن سياقها من مخطوطات ماركس «كما فعل سايتو مثلاً»، ونتائج عقود من «اليسار» المناهض للشيوعية بتمويل من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات البريطانية، لخلق «يسار» مدجّن وصديق للإمبريالية.

إن الترويج بأن الشيوعية تعني «النمو السالب» هو تكرار لكذبة مكارثي «عراب حملة قمع الشيوعيين في الولايات المتحدة الأمريكية إبّان الحرب الباردة» القائلة بأن الاشتراكية ستجعل الجميع فقراء! ويتبنى ادعاء «الاشتراكية» هذه الكذبة. ربما تتمتع «اشتراكيته» بخصائص كلاوس شواب «وهو رأسمالي ألماني ومؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي عام 1971 ورئيسه حتى اليوم، حيث يشكّل المنتدى أحد مراكز الفكر والتخطيط للرأسمالية العالمية عبر نقاش ورسم خططها لضمان هيمنتها الطبقية، ويملك أنصار النيومالتوسية ومنهم شواب نفسه نفوذاً كبيراً فيه».

إن «شيوعية النمو السالب» هذه تضمن تغذية هذا الهراء الفكري من خلال ثالوث: وسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية.

وبعكس ذلك، أدركت التقاليد الماركسية دوماً أن الاشتراكية لا يمكن أن تزدهر إلا في ظل تطور قوى الإنتاج. فكتب ماركس في المجلد الأول من «رأس المال»: «إن تطور القوى الإنتاجية للمجتمع... يخلق الظروف المادية للإنتاج التي يمكن أن تشكل وحدها الأساس الحقيقي لشكل أعلى من أشكال المجتمع، وهو المجتمع الذي يشكل فيه التطور الكامل والحر لكل فرد المبدأ الحاكم».

وكتب إنجلس في كتابه الشهير الاشتراكية الطوباوية والعلمية:

«الموضة» الفكرية الغربية التي تشيطن النمو الاقتصادي وتنتظر لنمو صفري أو سالب تستهدف الصين وبريكس



حلب.. شركة صفة تعدّ على الحقوق واستغلال منفلت ومحمي!



تزايدت حدة استياء أهالي مدينة حلب من شركة صفة المستثمرة للمواقف المأجورة في المدينة، والتي أتاحت لها المحافظة أن تتغول على حقوق المواطنين مع الكثير من عوامل الاستغلال والابتزاز، كما أتاحت لها التعدي على بعض صلاحيات شرطة المرور أيضاً!

الشركة هذه الصلاحيات المرورية، وصولاً إلى جباية غرامة مالية لقاء هذه المخالفات من قبلها ولصالحها؟!

استغلال ونهب وشكاوى بلا طائل!

الأكثر من ذلك أن الشركة أجبرت أصحاب السيارات المضطرين لاستخدام المواقف المأجورة على استخدام التطبيق الخاص بها، مع دفع سلفة مالية مسبقة في الحساب كرسيد مسبق الدفع، على أن يستخدم هذا الرصيد عند الاستفادة من خدمة الموقف المأجور، لكن الأمر تعدى ذلك لاقتطاع الغرامات والمخالفات من هذا الرصيد، ودون علم صاحبه، حيث يفاجأ البعض باستنزاف رصيدهم المالي بمخالفات وغرامات مجحفة وغير صحيحة، ومما زاد الطين بلة منح الشركة نسبة من إيرادات المخالفات لموظفيها الذين يسيطرون، الأمر الذي أدى بهؤلاء إلى تسخير مخالفات ما أنزل الله بها من سلطان من أجل الحصول على نسبتهم من إجمالي إيرادات المخالفات التي يسيطرونها ظمناً بحق أصحاب السيارات، وبذلك تكون الشركة قد حققت غايتها الأولى، ضبط موظفيها وإرضائهم مقابل الأجور الهزيلة التي تمنحهم إياها، والثانية، زيادة عائداتها، لكن ذلك على حساب المواطنين ومن جيوبهم واستغلال لهم، بل نهب مستباح لأرصدتهم!

والأمثلة كثيرة على شكاوى المواطنين من هذه الممارسات، ومن استنزاف الرصيد، وكمثال على ذلك: مواطن مضطر ليركن سيارته لمدة محدودة لا تتعدى الدقائق، يبحث عن الموظف ولا يجده، فيما يكون موظف الشركة

المشكلة بدأت مع بدء عقد استثمار بعض شوارع المدينة من قبل الشركة صاحبة الحظوة، تحت عنوان تنظيم وقوف السيارات لقاء رسم مقابل كل ساعة وقوف، والذي ما لبث أن توسع تبعاً على حساب غالبية الشوارع الرئيسية والفرعية فيها، وبحيث أصبحت الشوارع التي لم تستول عليها الشركة ملاذاً لهروب أصحاب السيارات إليها، بغض النظر عن مدى قربها أو بعدها عن مناطق سكنهم أو عملهم، ما شكل ازدحاماً شديداً فيها بشكل دائم متسبباً بعرقلة كبيرة للسير، مثل شوارع النيل الفرعية!

تعدّ على صلاحيات المرور!

المشكلة الإضافية أنه مع بدء غزو الشركة لشوارع المدينة بدأت تختفي منها شاخصات المرور الخاصة بمنع التوقف والوقوف فيها، مقابل منح الشركة حقوق استثمار المواقف المأجورة على طرفيها، بما في ذلك الشوارع الفرعية والضيقة، تجاوزاً لقانون السير الذي أصبح يفصل على مقاس مصلحة الشركة وزيادة عائداتها، مثل خلف الفندق السياحي وشوارع المراكات في الموكامبو! الأكثر فجاجة أنه بالإضافة إلى التعامل السيئ من قبل عمالي الشركة مع المواطنين، فهؤلاء يمارسون أحياناً دور شرطة المرور بما يخص المخالفات بحال وقوف السيارة في زاوية أحد الشوارع أو على رتل ثانٍ، بالإضافة إلى الاتصال بشرطة المرور لسحب السيارة المخالفة بالرأفة! فمع التأكيد على عدم تبرير المخالفات المرورية طبعاً، لكن لا أحد يعلم كيف منحت

مختبئاً عمداً عن عين المواطن، لتأتيه رسالة نصية بكلبشة السيارة، مع اقتطاع غرامتها مباشرة من رصيده، بالإضافة إلى غرامة إضافية لقاء مدة توقف بالساعات، هو بالكاد لم يتجاوز التوقف لمدة ربع ساعة، وقس على ذلك من أمثلة استغلال نهجية كثيرة يتحدث عنها المواطنون ولا تجدي معها الشكاوى أي نفع، لا إن كانت للشركة ولا إن كانت للمرور أو المحافظة!

المناطق السكنية والعطل لم تسلم من نغول الاستثمار!

بالإضافة إلى ذلك فقد تمت مخالفة مخططات التنظيم العمراني للمدينة لمصلحة الشركة أيضاً، فمن المفترض أن استثمار الشركة للمواقف المأجورة محصور في شوارع المناطق التي تعتبر تجارية بحسب النظام العمراني للمدينة فقط، وليس الشوارع في المناطق السكنية، لكن واقع الحال يقول إن الشركة قد استولت أيضاً على بعض الشوارع في مناطق التنظيم العمراني السكني، مثل الفرقان والموكامبو وغيرها! التعدي على المخططات والملكيات لم يقف عند ذلك، فالشركة باتت تستفيد من البروزات في بعض الشوارع المستثمرة من قبلها، سواء بإزالة هذه البروزات أو بإضافة بروزات خاصة بها، وذلك بحسب بعض الأهالي، وبالحالتين بما يحقق لها المزيد من العائدات، بغض النظر عن التدايعات السلبية لذلك على واقع المرور وغيابات البروزات، مثل «العزيزية قرب مدرسة القدس- الموكامبو قرب مدرسة الكندي العزيزية قرب مطعم وأنيس»!

بالإضافة إلى كل ما سبق فقد تم إلغاء أيام العطل الأسبوعية المفترضة التي كانت خارج الاستثمار، حيث أصبحت الشركة مع مرور الأيام تستثمر المواقف المأجورة كل أيام الأسبوع!

مخالفات كثيرة ولا استجابة رسمية! كل ما سبق غيظ من فيض الاستغلال المباح الذي أفسحته محافظة حلب لمصلحة الشركة، مع الكثير من أوجه التعدي على الحقوق والاستهتار بها!

فالمخالفات التي تسجل على مستوى التعدي على الحقوق كثيرة، تبدأ بالتعدي على حق المواطن بالأمالك العامة المصونة افتراضاً، إن كان شارعاً أو رصيفاً أو غيره من الأماكن التي باتت مستباحة من قبل الوحدات الإدارية، أو على مستوى حقه بمعرفة مفردات العقد المبرم مع الشركة المحظية من قبل المحافظة، خاصة وأنه معني به مباشرة، بالإضافة إلى التعدي على الصلاحيات المرورية، والأكثر من ذلك فرض غرامات بحق المواطنين واقتطاعها مباشرة من أرصدتهم دون التمكن من الاعتراض عليها!

الأدهى من كل ما سبق أن بعض أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة حلب لا يعرفون مفردات العقد وحيثياته، وجل ما هناك أنهم وافقوا على مشروعه دون الاطلاع على مضمونه وتفصيله، بحسب حديثهم، وهذا يعتبر مخالفة إضافية!

وعلى الرغم من كثرة الشكاوى، وبرغم عرض المشكلة بالكثير من حيثياتها في مجلس الشعب بدورته السابقة والحالية أمام الحكومة لمعالجتها، إلا أن واقع الحال ما زال كما هو، فلا المحافظة لجمت الشركة عن ممارساتها الاستغلالية، ولا الحكومة تحركت لإنصاف المواطنين ومنع التعدي على حقوقهم!

ويتساءل الشارع الحلبي هل صاحب الشركة المحظي أكبر من المحافظة وأقوى من الحكومة وأهم من الدولة؟! وهل من نهاية لهذا الإجحاف المنفلت بلا أي ضوابط مع الكثير من الاستهتار الرسمي؟!

لا أحد يعلم كيف منحت الشركة الصلاحيات المرورية وصولاً إلى جباية لقاء غرامة مالية لقاء المخالفات من قبلها ولصالحها

وشهد شاهد من أهله

نشر جيف بيزوس مالك صحيفة «واشنطن بوست» مقالاً بعد أن كشف استطلاع مؤسسة «غالوب» لهذا العام عن هبوط الإعلام وتراجع الثقة فيه: «في الاستطلاعات العامة السنوية حول الثقة والسمعة، ينحدر الصحفيون ووسائل الإعلام في الولايات المتحدة بانتظام نحو القاع، ومعظم الناس يرون أن وسائل الإعلام الأمريكية متحيزة».

إيمان الأحمد

ويتابع بيزوس في مقاله: «إن أي تجاهل لهذا الأمر ليس سوى دلالة على أن المتجاهل لا يولي اهتماماً بالواقع، وأولئك الذين يحاربون الواقع يخسرون دائماً، لأنه بطل لا يهزم». لم يصدر اعتراف بيزوس هذا في سياق حرصه على «حرية الرأي والتعبير والديمقراطية الأمريكية» الوهمية والمزيفة والتي يعرفها هو أكثر من أي شخص آخر، ويعرف حجم الكذب والزيف فيما ينتجه ويصدره هذا الإعلام، الموجه والمتحكم به من قبل مموليه وداعميه، والمدافع بطبيعة الحال عن مصالح هؤلاء، وبيزوس هذا واحد منهم، ولكن اعترافه بأزمة الإعلام الأمريكي والغربي العميقة ناتجة عن تخوفاته على الدور الوظيفي للإعلام، باعتباره جزءاً من المنظومة الإمبريالية الغربية، وواحداً من أهم أدوات الهيمنة بسبب تأثيره المباشر على المجتمع وعلى إمكانية التحكم فيه. ثمة توجس وخشية من تراجع وظيفة الإعلام وانحسار إسهامه وقدرته على ضبط المجتمع وترسيخ منظومة الهيمنة فيه عند النخب الحاكمة في الغرب، وهو ما يدفع أشخاصاً فاعلين للتحريض

على توحيد الجهود الرامية إلى استعادة الثقة في وسائل الإعلام. يؤكد بيزوس: «أنه من السهل إلقاء اللوم على الآخرين بسبب الانحدار الطويل والمستمر لمصداقية الإعلام الأمريكي وانخفاض تأثيره. ومواجهة هذه الحقيقة من قبل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، بعقلية الضحية لن يساعد. وهذا رد فعل غير استراتيجي وانكاري في وقت يجب العمل فيه بجد أكبر

بكل ما يمكن لزيادة «مصدقيتنا». فالمهنة الصحافية الآن لا تتمتع بثقة الجمهور إطلاقاً، ومن الواضح أن «الإعلام» الذي نقوم به لا يعمل». ويتابع تشخيصه للمشكلة معترفاً أن الافتقار إلى المصداقية في «واشنطن بوست»، ليس فريداً من نوعه، فحسب تعبيره: «صحف أمريكية زميلتنا لديها المشكلة عينها. وهي مشكلة ليست فقط لوسائل الإعلام، ولكن أيضاً للأمة، لأن الناس في هذه الحالة من عدم المصداقية، يلجؤون إلى بدائل أخرى كمنشورات ووسائل التواصل الاجتماعي...

الخ» وهذا ما لا يريده بيزوس وأصحابه. ويكمل بكل وضوح: «يجب عدم الركون إلى سجلات فوز صحف مثل «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» بالجوائز، لأننا نخاطب أنفسنا بشكل متزايد كشريحة نخبوية محدّدة، مع أن الأمر لم يكن على هذا النحو في تسعينيات القرن الماضي، حين كانت تتمتع الصحافة وكذلك الإعلام بنسبة 80% من المصداقية داخل الأسرة الأمريكية». ويؤكد ضرورة الفوز في معركة استعادة دور الإعلام حتى لو «تعين علينا ممارسة قوة جديدة، وهذا ليس بالأمر السهل لكن القضية تستحق!»

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



المتطوعون العرب في حرب عام 1948



«أيام فلسطين» تتحدّى السردية الصهيونية

أصرت مؤسسة «فيلم لاب فلسطين» على إحياء «أيام فلسطين السينمائية»، في موعدها المحدد، رغم الإبادة المستمرة، وأعلنت بالتعاون مع منصة «أفلامنا»، عن بدء العروض في الثاني من تشرين الثاني، في ذكرى إعلان وعد بلفور المشؤوم. وأعلنت المؤسسة في بيانها أنها تمكنت من تنظيم 250 عرضاً لأفلام فلسطينية، موزعة على أكثر من 51 دولة حول العالم، منها: لبنان وإسبانيا والجزائر والهند وتونس وكندا والسويد والنرويج وكولومبيا واليابان واليونان وغيرها. كنوع من المقاومة الثقافية، خصوصاً مع قيام نتفليكس مؤخراً بحذف مجموعة من الأفلام الفلسطينية على منصتها في محاولة لمحاصرة وكنم صوت فلسطين. يوثق الفيلم الوثائقي «لماذا المقاومة؟» رؤية شخصيات سياسية وأدبية مثل غسان كنفاني ونبيل شعت، حول الثورة الفلسطينية. ويستعرض الوثائقي «متسللون» معاناة الفلسطينيين اليومية في الضفة الغربية المحتلة مع جدار الفصل. ويستعرض أفلام أخرى منها: «معلول تحترف بدمارها» و«نانلة والانتفاضة»، و«عائدة» و«فلسطين» وغيرها. وأوضحت المؤسسة، أن إصرارها على إحياء المهرجان، رغم الظروف المأساوية يأتي لتعزيز الأصوات الفلسطينية وتحديّ السرديات المشوّهة.



أفلام فلسطينية تتصدر وتفوز في مونبلييه

فاز الشريطان الفلسطينيان: القصير «اهتزازات من غزة» للمخرجة رحاب نزال، والروائي الطويل «إلى أرض مجهولة» للمخرج مهدي نوفل، بجائزتي الجمهور، والانتيفون الذهبي من الدورة 46 لمهرجان سينميد مونبلييه للفيلم المتوسطي في فرنسا. يتناول الفيلم الأول حيثيات تفاعل أطفال فلسطين الصم مع أصوات الغارات والقصف الصهيوني المتواصل على قطاع غزة، وقد صورته المخرجة خلال إحدى جولات القصف الإسرائيلي المدمر للقطاع. وكان قد سبق له أن فاز بجائزة أفضل فيلم قصير من مهرجان لندن السينمائي، وجائزة أفضل فيلم قصير من مهرجان إيران الدولي للأفلام، وجائزة أزر فينيكس للأفلام القصيرة في مهرجان أفلام الشرق الأوسط وجنوب إفريقيا. أما الثاني، فيجسد محاولة الشخصيتين الرئيسيتين شاتيليا ورضا الانطلاق من أثينا إلى أوروبا سعياً وراء ظروف حياة أفضل. وكان قد سبق له أن عرض لأول مرة في تظاهرة: أسبوعي المخرجين ضمن الدورة 77 لمهرجان كان السينمائي الدولي منتصف أيار الماضي وهو حاصل على جائزة الإنتاج المشترك في مهرجان ميونخ السينمائي.

عن الاغتراب وجدلية السلام والحرب



ما نشهده اليوم هو أبعد من مجرد لحظةٍ فهمٍ لمرحلةٍ محدّدةٍ ومحدودةٍ، بل إعادة تكوينٍ للوعي الذي تمّت صناعته طوال العقود الماضية، للوعي المختطف، المستلب والمغرب عن الواقع والتاريخ، الذي هو تاريخ حربٍ منذ تشكل المجتمع الطبقي حتى يومنا هذا، وما لحظات «السلام» فيه إلا مراحل مؤقّنة نتيجة القتال نفسه. فالسلام كان يصنع بالقتال/ الحرب، هكذا هي جدليته.

■ د. محمد المعوش

عن الاغتراب والحرب

إن مساهمة الحرب في تشكيل الوعي الجديد كبيرة جداً، ليس في منطقتنا فقط، بل في العالم ككل، حسب اختلاف حدة واتساع الحرب في كل منطقة. فالحرب لا تساهم فقط في استكمال كسر صورة العالم الليبرالي الوهمي، التي انهارت منذ تصاعد الأزمة المالية وتبعاتها وتعطل آليات الاستيعاب الناعم منذ الحرب العالمية الثانية، بل تساهم الحرب أيضاً في وضع ضرورة الإجابات على جدول الأعمال اليومي التي لا يمكن تأجيلها، لكونها تخلق أزمة «وجودية» بالمعنى المادي، وليس فقط بالمعنى الروحي-النفسي. فالحرب القائمة، ونتيجة لطبيعتها الحالية في كونها حرباً معبرة عن أزمة عميقة وشاملة في النظام الرأسمالي، والطبقي بشكل عام، تندمج فيها كل القضايا التي قلنا إنها موضع سؤال فلسفي-سياسي طوال التاريخ البشري. وبالتالي فإن وقف الحرب يتطلب الإجابة عن كل تلك الأسئلة، ولهذا مثلاً ودون صعوبة يمكن تتبع النقاش اليومي حول قضايا التبادل الأمتكافي، وأزمة السوق، والتسلح والحرب النووية والإبادة، والتكنولوجيا وإدارتها، وطرق التجارة، لا بل قضية التجارة نفسها كنموذج «للحفاظ على النمو»، والقيم الإنسانية والعقل، وإشراك الجماهير في وقف الحرب، ورفع سوية الاندفاع والصمود، والتعاون السياسي بين الدول على مبدأ المصلحة المشتركة، وليس فقط في بقعة الحرب نفسها كحالة عالمية، إلخ. الحرب إذاً تعيد تشكيل الوعي على مبدأ نفس أو هام العالم الرأسمالي «الليبرالية» وعقله ككل، ليس الذي نراه في المركز الغربي فقط، بل في التناقضات البينية لدى الدول التي تدافع عن وجودها، وليس فقط في التناقضات

مجدداً: عن مرحلة الخلاصات الكبرى

إن المرحلة الراهنة، ولأننا نعتبرها مرحلة قطع ليس مع تشكيلة الرأسمالية فقط، بل مع المجتمع الطبقي ككل، فهي ولا شك تستدعي بحكم ديناميتها وضرورتها الداخلية الحسم على مستوى الوعي حول قضايا تاريخية قامت على التناقض ضمن المجتمع الطبقي، ومنها تناقض فرد-مجتمع، وتناقض وعي-ممارسة، وغيرها مما شكّل الأسئلة الفلسفية الكبرى في التاريخ. وهذا الاستدعاء للحسم على مستوى الوعي يقوم على ضرورة واقعية في المجتمع، فالتوجه نحو التدمير والانتحار الجماعي نتيجة فقدان العالم المعادي للحياة والذي يحاول الحفاظ على هيمنته يتطلب هذا الحسم، فإما العقلانية أو اللاعقلانية، إما حضارة إنسانية وإما بربرية، إما الحفاظ على الطبيعة وإما انقراض، إما قبض البشرية على مصيرها وإما السير حسب أهواء تراكم الثروة لدى القلة القليلة، إما الحفاظ على المنتج التقدمي للبشرية وضمان المجتمع وإما نحو ما بعد المجتمع، إلخ. وليس نقاش الحرب والسلام خارج هذا الاستدعاء. والأهم أن هذه القضايا مندمجة في وحدة لا تنفصل، فالإجابة على قضايا الوعي تتطلب إجابة على مستوى الممارسة وتحولاً في مجال الحياة السياسية والاجتماعية، وبشكل خاص استكمال إشراك البشرية في نقاش وتقرير مصيرها، أي استكمال تجاوز الاغتراب الذي بدأ بالتقدم في الموجة الثورية الأولى. وهذا الدفع نحو صياغة الوعي الجديد تقوم به الحرب القائمة على أتم وجه، أي أنه الجانب «التقدمي» من الحرب القائمة.

التي بينها وبين الغرب، وتحاول إدارة العالم على قاعدة «السلام والعدالة». وأهم قانون تكشف عنه الحرب الدائرة للوعي الاجتماعي-الفرد، لا لعقول نخبة محددة فقط، هو أن المجتمع الطبقي هو حالة من الحرب، وأن الطمع بالسلام يتطلب الاشتراك «الفاعل» في الحرب «وتعطيلها هو شكل من الاشتراك فيها»، لا رفضها المبدئي كما يدعو له أبنوا الاستسلام في مجتمعنا.

مثال على هذا الطرح هو مقال نشر الشهر الماضي في النسخة العربية من صحيفة «الإنديبننت» البريطانية حيث نجد جانباً من هذا النقاش ولكن مرفوعاً إلى المستوى النظري الفكري من خلال استعادة «بريفة» لغرامشي تحت عنوان «لا بد من العودة إلى غرامشي في أزمنة الحروب»، حيث يركّز فيها الكاتب على دور الثقافة في كسر الهيمنة وكالية «عبرية» لمواجهة الحرب. ويعرض الكاتب كيف أن غرامشي «عارض لينين» في مسألة «حرق المسافات» و«الضربة القاضية»، ويعلي الكاتب من فكرة «دور المثقفين»، ويدعو إلى توظيفها الخلاق في مجتمعنا على حساب «الصراع المسلح». لا ينفك التيار السائد عن مفاجآت في اجتراحه المحاجات بما يخدم القضية التي يجري تعميمها، إلا وعي أن مسؤولية الحرب تقع على عاتق من اشترك بها من موقع صاحب الحق والدفاع عن الوجود. هذه هي السردية اليوم حيث يجري تحميل المسؤولية في «وقف الحرب» للمقاومة في لبنان، ولإيران، ولليمن، إلخ. على اعتبارها «مغامرة وسوء تقدير لموازين القوى». هؤلاء هم أنفسهم من طرحوا قضايا إسقاط الأنظمة «في لبنان وسورية مثلاً» منذ سنوات في تجاهل فاضح لموازين القوى، وضحكوا على من قال بضرورة الاعتراف بموازين القوى المادية والعمل على أساسها لتغيير الأنظمة تغييراً جذرياً تقدماً.

العودة إلى غرامشي «والى غيره من المفكرين الكلاسيكيين» بحد ذاتها هي تعبير عن العمق الفلسفي الذي تفرّضه المرحلة الراهنة والذي

أشرنا إليه. ولكن غرامشي ولينين، لم يقولوا غير أن المجتمع الحالي هو في حالة حرب هي نفسها الحرب بين القوى الاجتماعية، كما أن تنظير غرامشي الذي يحاول كاتب مقال «الإنديبننت» البريطانية مسخه كنموذج لل«المثقف السلمي» كان تنظيراً مجبولاً كنه بلغة عسكرية.

إن هذه الحقيقة «المجتمع الطبقي كمجتمع حرب» قد جرى تفتيحها في مقولات «الإنسانية والمحبة والتعاضد بين الطبقات»، والتي انتعشت في عقود النيوليبرالية بشكل خاص، وتكثفت كلها في فكرة «رفض السياسة والصراع والدفع باتجاه التوترات الاجتماعية» والتي في جوهرها رفض للفعل الثوري التقدمي، وكانت دعوة للاستسلام في زمن السلم. وما السردية حول تحميل الفعل المقاوم اليوم مسؤولية الحرب إلا امتداد لتلك السردية الراضية للصراع والفعل السياسي في زمن «الهدوء النسبي». إن حالة الحرب في المجتمع لم يكن السلام فيها إلا حالة مؤقّنة ناتجة عن توازن قوى هو نفسه ناتج عن الحرب السابقة. مثلاً، فترة «السلام» المؤقّنة عالمياً ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن إلا تعبيراً عن ميزان القوى ونتيجة لتلك الحرب نفسها. تاريخ البشرية كله يمكن اعتباره تاريخ الحرب.

وعى جديد أقل أوهاماً

الحرب وتحت الضربات تعيد تشكيل الوعي عالمياً، وتحديداً في منطقتنا، بما يلغي مفاعيل العقل الليبرالي اللاتاريخي وأوهامه، ويستدعي الحاجة إلى استكمال تشكل الوعي المادي-التاريخي فلسفياً وسياسياً لدى البشرية، ويعيد لها دورها ويدفعها لتجاوز اغترابها عن صناعة تاريخها، فالسلام لن يأتي إلا نتيجة الاشتراك الفاعل، لا بدعوات قاصرة ضيقة الأفق حول تحميل مسؤوليات تلغي كل تاريخ البشرية من خارج أزمة النظام العالمي، وإغراق الوعي بأفكار أقل ما يقال حولها إنها مضحكة.

خلال الحرب في المجتمع لم تكن حالة مؤقّنة نتجت عن توازن قوى نتج بدوره عن حرب سابقة